E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/7/Add.1
20 December 1996
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وبصفة خاصة: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تقرير من المقرر الخاص السيد نيغيل س. رودلي، مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بمقتضى قرارها ١٩٩٥/٣٧

إضافة

موجز الحالات المحالة إلى الحكومات والردود الواردة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألبانيا	١	٥
أرمينيا	٢ - ٤	٥
النمسا	٥ - ٨	٥
أذربيجان	٩	٦
البحرين	١٠ - ١٦	٧
بنغلاديش	١٧ - ١٩	٨
بوليفيا	٢٠	١٠

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
بلغاريا	٢١ - ٤١	١٠
بوروندي	٤٢	١٥
كمبوديا	٤٣	١٥
الكاميرون	٤٤	١٥
كندا	٤٥ - ٤٧	١٥
تشاد	٤٨	١٦
شيلي	٤٩ - ٦٩	١٦
الصين	٧٠ - ٨٥	١٩
كولومبيا	٨٦ - ١٠٥	٢١
الكونغو	١٠٦	٢٤
كوت ديفوار	١٠٧	٢٤
كوبا	١٠٨ - ١١٣	٢٥
قبرص	١١٤	٢٦
اكوادور	١١٥ - ١١٧	٢٦
مصر	١١٨ - ١٤٣	٢٧
السلفادور	١٤٤	٣١
غينيا الاستوائية	١٤٥ - ١٥٢	٣١
اثيوبيا	١٥٣ - ١٥٦	٣٣
فرنسا	١٥٧ - ١٦٧	٣٣
ألمانيا	١٦٨ - ١٧١	٣٥
اليونان	١٧٢ - ١٧٣	٣٦
غواتيمالا	١٧٤ - ١٨١	٣٧
جمهورية غينيا	١٨٢	٣٩
هندوراس	١٨٣ - ١٨٨	٣٩
هنغاريا	١٨٩ - ١٩٢	٤٠
الهند	١٩٣ - ٢٠٨	٤١
اندونيسيا	٢٠٩ - ٢٤١	٤٥
ايران (جمهورية - الإسلامية)	٢٤٢ - ٢٤٦	٥٢
اسرائيل	٢٤٧ - ٢٧٤	٥٣
ايطاليا	٢٧٥ - ٢٨٤	٥٨
جامايكا	٢٨٥	٦٠
الأردن	٢٨٦	٦١
كازاخستان	٢٨٧ - ٢٨٨	٦١
كينيا	٢٨٩ - ٣٠٧	٦١

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
الجماهيرية العربية الليبية	٣٠٨	٦٦
المكسيك	٣٠٩ - ٣٣٣	٦٦
المغرب	٣٣٤ - ٣٣٥	٧١
ميانمار	٣٣٦ - ٣٤٤	٧١
نيبال	٣٤٥ - ٣٤٧	٧٤
نيجيريا	٣٤٨ - ٣٥١	٧٤
باكستان	٣٥٢ - ٣٧٣	٧٦
باراغواي	٣٧٤	٧٩
بيرو	٣٧٥ - ٣٨٧	٧٩
الفلبين	٣٨٨ - ٣٩١	٨١
بولندا	٣٩٢ - ٣٩٣	٨٢
البرتغال	٣٩٤ - ٣٩٩	٨٣
جمهورية كوريا	٤٠٠ - ٤٠٤	٨٤
رومانيا	٤٠٥ - ٤١٦	٨٥
الاتحاد الروسي	٤١٧ - ٤٣٣	٨٧
المملكة العربية السعودية	٤٣٤ - ٤٣٨	٩٠
السنغال	٤٣٩ - ٤٤٥	٩٢
الجمهورية السلوفاكية	٤٤٦	٩٣
أسبانيا	٤٤٧ - ٤٥٣	٩٣
السودان	٤٥٤ - ٤٧٢	٩٥
السويد	٤٧٣	٩٩
سويسرا	٤٧٤ - ٤٧٦	٩٩
الجمهورية العربية السورية	٤٧٧	١٠٠
تونس	٤٧٨ - ٤٨٧	١٠٠
تركيا	٤٨٨ - ٥٢٨	١٠٢
تركمانستان	٥٢٩ - ٥٣١	١١٢
أوغندا	٥٣٢	١١٢
الإمارات العربية المتحدة	٥٣٣	١١٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٥٣٤ - ٥٣٨	١١٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٣٩ - ٥٤٢	١١٤
أوزبكستان	٥٤٣ - ٥٤٤	١١٥
فنزويلا	٥٤٥ - ٥٦٤	١١٦
فييت نام	٥٦٥ - ٥٦٦	١٢٠
يوغوسلافيا	٥٦٧ - ٥٧١	١٢٠

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
زائير	٥٧٢ - ٥٧٩	١٢١
زامبيا	٥٨٠	١٢٢
رسائل أخرى: معلومات أحيلت إلى السلطة الفلسطينية	٥٨١ - ٥٨٦	١٢٢

ألبانيا

١- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن أعضاء أحزاب سياسية معارضة ومتعاطفين معها أُفيد بأنهم قبض عليهم خلال شهر أيار/مايو في عدة مدن في البلد في إطار الحملة الانتخابية. وأُفيد بأن بعض هؤلاء المحتجزين قد ضربوا وتعرضوا لأشكال أخرى من سوء المعاملة أثناء وجودهم في مخافر الشرطة.

أرمينيا

٢- أحال المقرر الخاص، برسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الحالات الفردية الموجزة في الفقرات التالية: فقد ادُّعي بأن ميكائيل مانوكيان، وآرمن مومـوجان، وأرسن أرتسروني، الذين اتهموا بالانتماء إلى جماعة مسلحة سرية تعرف باسم "DRO" داخل حزب الاتحاد الثوري الأرمني المعارض، تعرضوا للضرب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة من أجل إجبارهم على الاعتراف خلال احتجازهم السابق للمحاكمة في مقر وزارة الأمن في إيريفان. وكان رفائيل سفريان وزورا كاتشاتريان ضمن عدة محامين مشاركين في الدفاع في قضية "DRO" أُفيد بأنهم تعرضوا للضرب المبرح على أيدي أشخاص يرتدون الزي العسكري هم إما موظفون عموميون أو يعملون بواعز من موظفين عموميين.

٣- وأُفيد بأن ١٩ من أتباع منظمة هاري كريشنا الدينية، بمن فيهم أربع نساء وأربعة أطفال، تعرضوا للضرب، وتعرض بعضهم للضرب بواسطة قضبان حديدية، يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، في مقر المجموعة الدينية في إيريفان على أيدي رجال يتراوح عددهم بين ٢٠ و٢٥ رجلا بعضهم يرتدي زي العمل العسكري. وأُفيد بأن الضرب كان نتيجة أمر صادر عن وزارة الدفاع لأنها كانت تعتقد خطأ أن ديانة هاري كريشنا تلزم أتباعها برفض أداء الخدمة العسكرية.

٤- وأُفيد بأن رازميك غريغوريان، البالغ من العمر ٦٢ سنة، قبض عليه يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ فيما يتصل بعملية قتل. واقتيد إلى مخفر الشرطة في كامو حيث تعرض لضرب مبرح توفي على إثره. ولم تكشف السلطات عن نتائج تشريح الجثة والتحقيقات في المسألة.

النمسا

٥- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات عن حالتي تعذيب أو سوء معاملة. وردت الحكومة على هاتين الحالتين يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأحالت نسخة من مرسوم صادر يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عن وزارة العدل النمساوية فيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بإجراء تحقيق فوري محايد في ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة التي تجري على أيدي رجال الشرطة أو موظفي قوات الأمن. ويرد أدناه موجز الحالتين المرسلتين ورد الحكومة عليهما.

٦- لاحظ فولفغانغ بورتشيلر، وهو صحفي أجرى تحقيقات صحفية شاملة عن التطرف اليميني في النمسا، اثنين من رجال الشرطة يرتديان ملابس مدنية وهما يحتجزان ملتمس لجوء أفريقيا في دار ارنست - كيرشفيغر يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وطلب الصحفي إلى رجلي الشرطة أن يبرزا له رقميهما

الإداريين وعما إذا كان لديهما أمر بالقبض على الشخص المعني. واقترب منه بعد ذلك ١٠ رجال شرطة يرتدون الزي الرسمي، فتعرف واحد منهم على الصحفي وكشف عن هويته. وضربه آخر حسبما قيل على وجهه. ثم قبض على الصحفي وضربه شرطي آخر، حسبما قيل، حتى أغمي عليه. وأفاق الصحفي من غيبوبته ليجد نفسه طريحا في قيئه. وادعي بأن أحد رجال الشرطة وقف على رأسه ووقف موظف آخر على عجيزته ولوى ثالث كعب قدمه اليمنى بقوة فأغمي عليه ثانية. ونقل الصحفي إلى المستشفى وهو مصاب بكدمات في وجهه وسحجات في معصميه وإصابات في أربطة ركبتيه. وقدم الصحفي شكويين جنائيتين وشكوى إلى محكمة فيينا الإدارية المستقلة. وردت الحكومة بأن المدعي العام في فيينا طلب يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى قاضي التحقيق في محكمة فيينا الجنائية الإقليمية أن يقوم باستجواب رجال الشرطة بوصفهم مشتبها فيهم. غير أنه تعذر إنهاء الإجراءات الجنائية لأنه تعذر تحديد مكان وجود فولفغانغ بورتشيلر المطلوب بوصفه شاهدا في القضية.

٧- وادعي بأن أربعة أفراد ينتمون إلى فرقة مكافحة المخدرات في فيينا شتموا، يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، عماد فلتس، وهو مواطن مصري، بعد أن شوهد مع شخص يشتبه في أنه يتجر بالمخدرات. وكشف فحص طبي أجري عليه بعد الإفراج عنه أنه مصاب بكسر في ثلاثة من أضلعه وبجروح وكدمات في ذراعيه وبطنه ووجهه وبقي في المستشفى لمدة سبعة أيام. وردت الحكومة بأن مديرية الشرطة الاتحادية في فيينا قد أقامت دعوى جنائية ضد ثلاثة ضباط تحريات. واتهم الضباط بإلحاق إصابات جسدية خطيرة، غير أن المحكمة الجنائية الإقليمية في فيينا أطلقت سراحهم بعد ذلك. وطعن مكتب المدعي العام في فيينا في القرار الصادر عن المحكمة.

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالة واردة في تقرير السنة الماضية

٨- ردت الحكومة أيضا في رسالتها المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على حالة ملتمس اللجوء ناصر بلوشي، وهي حالة أحالها المقرر الخاص إلى الحكومة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (الفقرة ٤٣ من الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1). وذكرت الحكومة أن الدعوى الجنائية قد أُقيمت ضد أربعة من رجال الشرطة في مديرية الشرطة الاتحادية في فيينا. وكشفت أدلة الطب الشرعي أن ناصر بلوشي قد أصيب بجروح متعددة ولكنها طفيفة، غير أنه تعذر تقديم الدليل القاطع اللازم في الدعوى الجنائية على أن رجال لشرطة هم من تسببوا في تلك الجروح، فأسقطت المحكمة التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم.

أذربيجـــان

٩- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن رفيق شعبان أوغلو اسماعيلوف، من قرية ديغا، قد تعرض وهو في الحجز لضرب مبرح على أيدي ثلاثة من رجال الشرطة من مقاطعة ماسالي يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من أجل إجباره على الاعتراف باقتراف سرقة. وأُفيد بأنه توفي نتيجة الإصابات التي لحقت به من جراء الضرب. وليس من الواضح ما إذا كانت قد أجريت تحقيقات في هذه المسألة أو لا.

البحريـــن

١٠- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ حالة سعيد عبد الرسول الإسكافي، البالغ من العمر ١٦ سنة من قرية سنابس، الذي أُفيد بأنه تعرض للتعذيب وهو في الحجز، بما في ذلك تعرضه للاعتداء الجنسي، بعد أن استدعته دائرة الأمن والمخابرات لاستجوابه يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ فيما يتصل بمشاركته المزعومة في مظاهرة احتجاج معادية للحكومة. ثم توفي سعيد عبد الرسول الإسكافي بعد القبض عليه بعشرة أيام. وأبلغ أخصائي في الطب الشرعي في المملكة المتحدة، فحص صور الجثة، عن وجود عدة إصابات في كامل الجسد. وخلص الأخصائي إلى ما يلي: "تشير الظواهر إلى أن المتوفى تعرض لإساءة معاملة مطولة وأليمة جدا. وتلقى المقرر الخاص نسخة من تقرير الأخصائي. وردت الحكومة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قائلة بأن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص غير دقيقة وأنها نتيجة واضحة للدعاية الإرهابية. وقالت الحكومة إن سعيد عبد الرسول الإسكافي قد توفي في المستشفى، وإنه قد أجري فورا تحقيق كامل واف في ظروف وفاته. (ولم يبين رد الحكومة نتائج التحقيق). ولم يلجأ أي واحد من أسرة المتوفى إلى التماس الانتصاف في المحاكم القانونية العادية.

نداءات عاجلة

١١- أُفيد بأن قوات الأمن قبضت يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على الشيخ عبد العامر منصور الجمري، والشيخ حسن سلطان، والشيخ علي عاشور، والشيخ علي بن أحمد الجذافسي، والشيخ حسين الدايهي، وحسن ميشيمع، والسيد ابراهيم عدنان العلوي، وعبد الوهاب حسين. وقيل إنهم من بين مئات الأشخاص الذين اعتقلوا لأسباب سياسية خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وردت الحكومة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قائلة بأنهم أعضاء "خلية إرهابية" يرأسها عبد العامر منصور الجمري احتجزوا بصورة شرعية وبأن الضمانات القانونية والطبية والإجرائية المناسبة نافذة المفعول، وأنهم لم يتعرضوا بأي شكل من الأشكال لسوء المعاملة وأنهم بصحة جيدة وفي أحوال إنسانية وأنهم منحوا حقوق الزيارة والرفاهية والرعاية الطبية. ثم ادعى مصدر المعلومات بأن المدعى عليهم ظلوا محتجزين في الحبس الانفرادي حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عندما سمح لهم في النهاية بتلقي زيارات من أفراد أسرهم (٧ شباط/فبراير ١٩٩٦).

١٢- وقبض في يومي ٢٤ كانون الثاني/يناير و٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، على التوالي، على أحمد منصور علي أحمد وأحمد الشملانة، وهما عضوان في مجموعة تدعو إلى إعادة البرلمان (مجلس التظلمات)، وحبسا في السجن الانفرادي في سجن القلعة بموجب أحكام مرسوم صادر عن وزارة الداخلية يبيح الاحتجاز الإداري بدون توجيه اتهام لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وردت الحكومة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قائلة بأن المحتجزين هما متطرفان ومحرِّضان يمارسان العنف لتحقيق أغراضهما السياسية، وأنهما يعاملان معاملة مناسبة ولهما حقوق الزيارة والرفاهية والرعاية الطبية بما يتمشى تماما مع القانون (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦).

١٣- وادعي بأن صلاح عبد الله الخواجة قبض عليه في مقر دائرة الأمن والمخابرات يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وذلك بعد مرور تسعة أيام من انتهائه من قضاء عقوبة السجن لمدة سبع سنوات بسبب انتمائه إلى منظمة غير مرخص لها. وردت الحكومة يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قائلة بأن صلاح عبد الله الخواجة منتسب إلى جماعات مدعومة من الخارج تعمل على تهديد أمن البلد واستقراره. وقالت الحكومة

إنه بصحة جيدة ويعامل بصورة مناسبة ومنح كل ما له من حقوق الزيارة والرفاهية والرعاية الطبية (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦).

١٤- وادعي بأن سعيد الأبسول، وهو عضو في مجلس التظلمات، قبض عليه في سنابس يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وردت الحكومة يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ قائلة إن سعيد الأبسول قد أفرج عنه بدون توجيه اتهام يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد كان القبض عليه قانونيا ولم يتعرض لإساءة المعاملة بأي شكل من الأشكال خلال احتجازه (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

١٥- وكان علي أحمد كاظم المتقاوي، وجاسم حسن منصور الخياط، وحسين أحمد المضيفة، وحسين يوسف إبراهيم، وعلى أحمد كاظم عبد علي، وعباس علي احمد هابيل، ضمن ما لا يقل عن ٣٤ شخصا حبسوا في السجن الانفرادي بعد أن ادعي بأنهم اعترفوا بالتورط في مؤامرة مدعومة من إيران للإطاحة بحكومة البحرين. وقدمت الحكومة إلى المقرر الخاص يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نسخا من بيانات صادرة عن وزارة الداخلية تعالج محاولة الإطاحة بالحكومة. وتشير النصوص إلى اعترافات الأشخاص المذكورين أعلاه، ولكنها لا تتطرق إلى معاملتهم في أثناء الاحتجاز (١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

١٦- وادعي بأن إشراق حبيب، وهي طالبة تبلغ من العمر ١٦ سنة، قبض عليها يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في المنامة بسبب الاشتباه في حيازتها مؤلفات غير مشروعة. وردت الحكومة يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قائلة إن من قدم للمقرر الخاص نداء بالنيابة عنها ربما كانت أشرق أحمد منصور ناصر، التي قبض عليها يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ واحتجزت في مركز الأحداث وأفرج عنها يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولم تودع في الحبس الانفرادي، وأي مخاوف على سلامتها البدنية أو العقلية ليست سوى دعاية خبيثة. فمركز الأحداث يعين شرطيات مدربات تدريبا خاصا لهذا الغرض (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

بنغلاديش

١٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات تتصل بنحو ٢٠٠ طالب في جامعة دكا يقيمون في دار جغناث، وهي مرفق يؤوي أساساً طلبة ينتمون إلى أقليات دينية، أُفيد بأنه لحقت بهم إصابات بعد أن تعرضوا لسوء المعاملة، بما فيها الضرب المبرح ورميهم بالغازات المسيلة للدموع، خلال غارة شنها عليهم يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ نحو ٧٠٠ فرد من الشرطة ومن فيلق بنادق بنغلاديش. وأكدت الشرطة أن الغارة التي شنتها جرت لاسترجاع أسلحة غير مرخصة، بينما ادعت جماعات المعارضة أن الدار تعرضت للغارة لأن العديد من المقيمين فيها من أنصار رابطة عوامي التي كانت معارضة آنذاك. وادعي بأن موظفي إنفاذ القوانين ضربوا الطلبة والمقيمين العاملين في الدار والزوار في ٤٢ غرفة إقامة وفي الأماكن العامة في الدار. وادعي بأن ديبونكور سانغما وأنوب بيسواس، وشانتو نوكريك، وسيباستين ريما، وكارتيك تشاندرا صانا تعرضوا للضرب بالعصي وبمؤخرة البنادق مما أسفر عن إلحاق اصابات جسيمة بآخر أربعة منهم. وادعي بأن فوتون تشاندرا سوترادار تعرض للضرب وهدد بالقتل بإشهار مسدس في وجهه بعد أن غطي فمه بقطعة من القماش ولف بدنه ببطانية، مما أسفر عن إغمائه. وادعي بأن رجال الشرطة دفعوا أرون بالا وبمال كريشنا بسواس خارج نافذة، مما أسفر عن إصابة آرون بالا بكسر في عموده الفقري وبإصابة بمال بسواس بكسر في ساقيه. وادعي أن بلتو كومار بير، وبوكاش

بويديا، وميلون غولدر، وسوموريش مادنول، وبيدهان تشاندرا داس، وسوندير روي تعرضوا لضرب مبرح. وأُفيد بأن بيدهان تشاندرا داس أصيب بطلقات نارية في ساقيه.

١٨- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، بنفس الرسالة، بأنه تلقى الادعاءات التالية بممارسة التعذيب بما في ذلك الاغتصاب وإساءة المعاملة في منطقة تلال تشيتاغونغ: ادعي بأن كاجولي تشاكما وسونيتا تشاكما (البالغة من العمر ١٦ سنة) قد اغتصبهما باشهار مسدس في وجهيهما في قرية لالياغونا يوم ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ آمر وجنديان من مخيم اوغانلشاري العسكري التابع لفيلق شرق البنغال ٤٦ في جيش بنغلاديش. وأُفيد بأن جيتندرا تشاكما اغتصبها رجال من فيلق شرق البنغال ٤٠ من منطقة نانياتشار العسكرية خلال غارة شنت على قرية دجيوبارا في مقاطعة رانغاماتي يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. وادعي بأن نيبالي تشاكما اغتصبها يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عدة أفراد في فيلق بنادق بنغلاديش التابع لمنطقة مزارع المطاط في باغاتشاري في مقاطعة رانغاماتي. وأُفيد بأن بوسبا تشاكمالياس هات بانغا، من قرية سوكنتشاري في مقاطعة رانغاماتي، قبض عليها وتعرضت لضرب مبرح في سوق تانغو يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على يدي أحد رجال فيلق شرق البنغال ١٧، هو آمر مخيم تانغو العسكري. وأُفيد بأن بورنا بيجيوي تشاكما، من قرية كوجويتشاري، قد قبض عليه أعضاء قوات الأمن من منطقة ماريشيا وضربوه ضرباً مبرحاً يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكان بوبان جوي تشاكما، وبارانتشا تشاكما، وسنيها كومار تشاكما (٦٥ سنة) ومانو رانجان تشاكما، ضمن عدد من الأشخاص من قرية سوكناتشاري في مقاطعة رانغماتي أُفيد بأنه قبض عليهم أفراد فيلق بنادق بنغلاديش وضربوهم ضرباً مبرحاً، عقب غارة شنت على القرية يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥. وأُفيد بأن بيداتشي تشاكما، وهو طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات من قرية غانغاتياتالي، في مقاطعة رانغماتي، احتجزه آمر مخيم كيرام العسكري لفيلق شرق البنغال ١٧ في منطقة غاغرا العسكرية يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتعرض للضرب وصب الماء قسراً في أنفه من أجل حمله على كشف مكان مخيم جماعة معارضة. وأدعي بأن عدداً من الأشخاص تعرضوا لسوء المعاملة يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ بعد أن شتت رجال قوات الأمن اجتماعاً غير مرخص عقده مجلس طلبة منطقة التلال. وادعي بأن هوكتشانغ برو ماما (أنثى) ضربها ضرباً مبرحاً فريق متألف من ١٢ من رجال الشرطة في مدينة بندربان، بمن فيهم نائب مفتش مخفر شرطة بندربان، مما نتج عن ادخالها المستشفى. وأُفيد كذلك بأن الكاهن مايزو ماما والكاهن نيندرا، وهما راهبان بوذيان، تعرضا لضرب مبرح.

نداءات عاجلة

١٩- وجه المقرر الخاص إلى الحكومة يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ نداءً عاجلاً لصالح حركيي المعارضة التالي ذكرهم الذين قبض عليهم عند بدء اضراب دعا إلى شنه زعماء المعارضة: البيغوم موتيا تشاودري، ومحمد نسيم، وطفيل أحمد (وهم زعماء رابطة عوامي)؛ ومودود أحمد (وهو أحد زعماء حزب جاتيا)؛ وعبد القادر ملة (وهو زعيم في جماعة الإسلام). وردت الحكومة يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ قائلة إن زعماء المعارضة احتجزوا كإجراء وقائي بموجب قانون السلطات الخاصة من أجل تورطهم في أنشطة مضرة تهدد الأمن العام. وأبلغت الحكومة بأنه سيباح لهم تلقي الزيارات من أقربائهم ومحاميهم، وأنهم لا يتعرضون لسوء المعاملة وأن حقهم في السلامة البدنية والعقلية محمي. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ بأن المحتجزين قد أُفرج عنهم.

بوليفيا

٢٠- وجه المقرر الخاص إلى الحكومة خلال عام ١٩٩٦ نداءين عاجلين، فيتصل النداء العاجل الأول الذي أُحيل إلى الحكومة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بمجموعة تتألف من ٤٥ فلاحاً منهم ثلاثة أطفال اعتقلهم يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ رجال وحدة الأمن الخاصة في قرية نيكاياني بالقرب من ليغيبالكا، عندما شاركوا في مسيرة تطالب بالتحاور مع السلطات بصدد برنامج القضاء على زراعة الكوكا. وقبل ذلك ببضعة أيام تعرض فريق من المشاركين في المسيرة للاعتقال ونقلوا إلى تشيموري حيث وجهت اليهم التهم. وأُحيل النداء العاجل الثاني إلى الحكومة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لصالح مجموعة تتألف من ٧٨ شخصاً تقريباً اعتقلتهم الشرطة يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مدينة لاباز في إطار مظاهرة نظمتها عدة نقابات.

بلغاريـــا

٢١- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ عدداً من الحالات الفردية تتضمن ادعاءات بالتعذيب أو سوء المعاملة. وردت الحكومة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على العديد من هذه الحالات. وفيما يلي موجز الادعاءات يليه ردود الحكومة.

٢٢- أُفيد بأن يانكو كريستوف يانيف واثنين من رفاقه تعرضوا للضرب يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أيدي سبعة من رجال الشرطة في مطعم أسينوفغراد. وأجريت عملية جراحية على يانكو يانيف لاستئصال طحاله. وقدمت شهادة طبية وصفاً لاصابات متعددة جسيمة في كامل جسده وعلامات نزيف دموي داخلي شديد. وردت الحكومة أن يانكو يانيف ورفاقه قد قاوموا القبض عليهم واضطر شرطيو مخفر شرطة أسينوفغراد الإقليمية إلى استخدام القوة البدنية للقبض عليهم. وكشف تحقيق أن يانكو يانيف كان قد أصيب بكسر في أضلعه خلال حادث سيارة سابق وذكر الأطباء الذين فحصوه عقب ذلك الحادث احتمال أن يكون طحاله قد أصيب في ذلك الحادث. وأثبت تحقيق أجراه مخفر شرطة أسينوفغراد الإقليمية أن شرطيّي المخفر قد تصرفوا في حدود سلطاتهم.

٢٣- وادعي بأن فالنتين بيتكوف سيميونوف، وهو نزيل في سجن بورغاز، تعرض للضرب على أيدي اثنين من حراس السجن يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فأغمي عليه وأمضى أسبوعين في مصحة السجن بسبب إصابة في إحدى خصيتيه. وفي يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥، رفض مدع عام شكواه لأن الفترة الزمنية التي انقضت أطول من أن تسمح بإجراء فحص طبي شرعي مناسب، على الرغم من أن طبيباً قد فحصه في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وأصدر شهادة طبية تشهد بإصاباته المذكورة. وظل فالنتين فيتكوف سيميونوف عرضة للمضايقة من جانب حارسي السجن اللذين شكاهما.

٢٤- وادعي بأن إيليا ديمتروف غيرغينوفا، وهو من جماعة الروما، تعرض لضرب مبرح في منطقة سليفين في غراديتس وفي مخفر شرطة غراديتس يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥. وعثر على جثته في اليوم التالية مكبلة اليدين. ولاحظ أقرباؤه الذين تعرفوا على الجثة جرحاً كبيراً فوق صدغه، وكدمات متعددة على جسده، وحروقاً بالسجائر في يديه وكسراً في ساقه. وأُفيد بأن المحققين أبلغوا أسرته بأن القضية لن تحفظ "في غضون السنوات الخمس القادمة"، وقيل إن الموظف الذي تدعى مسؤوليته عن مقتل الشخص المعني عرض على زوجة الضحية مبلغاً نقدياً لتتنازل عن الشكوى، وإنه هدد بقتل شاهد على عملية ضرب

المتوفى. وردت الحكومة قائلة إن تحقيقاً قضائياً جرى في مكتب تحقيقات كوتيل الإقليمي أثبت أن إيليا غيرغينوفا قد توفي في الشارع ولا توجد أي أدلة على وفاتة قتلاً. وقرر مكتب مدعي مقاطعة سليفين وقف الاجراءات بسبب انعدام الأدلة على اقتراف جناية.

٢٥- وادعي بأن فاسيل فاسيليف، وميروسلاف إيفانوف، وستويكو اوسمانليف تعرضوا للضرب والركل في الشارع وفي مخفر الشرطة الثاني في ستارا زاغورا على أيدي عدد من رجال الشرطة يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥. فأصيب جسم فاسيل فاسيليف بجراح داخلية بما فيها ثقب في المعي الإثني عشري، وتمزق في الزائدة الدودية واصابات خطيرة أخرى. وردت الحكومة قائلة إن مكتب المدعي الإقليمي في ستارا زاغورا قد بدأ تحقيقاً حُفظ فيما بعد. واستناداً إلى شكوى قدمها والدا فاسيل فاسيليف، أجرى مكتب التحقيق الإقليمي في ستارا زاغورا تحقيقاً ضد مجهول وأحيلت الدعوى إلى المدعي العسكري في بلوفديف.

٢٦- وأُفيد بأن ديسيسلاف بافلوف ضرب ضرباً مبرحاً في مخفر الشرطة الثاني في صوفيا يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥. وبينت شهادة طبية صادرة عن طبيب شرعي إصابة عجيزته بكدمات كثيرة، مصحوبة بجروح وسحجات. وقدمت شكوى إلى مدعي إقليم صوفيا. وردت الحكومة أن ديسيسلاف بافلوف كان قد قبض عليه بسبب الاشتباه في ارتكابه سرقة وأنه لم تستخدم أي قوة بدنية ضده. ومن المفروض أن يقوم قاضي تحقيق بإجراء تحقيق في هذه القضية.

٢٧- وأُفيد بأن جيرجينا ديموفا توتيفا، البالغة من العمر ٦٧ سنة، تعرضت للضرب على يدي رجل شرطة يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في مخفر الشرطة في سيفليفو ونقلت على إثر ذلك الضرب إلى المستشفى وهي في حالة ارتجاج. واستلزمت حالتها علاجاً طبياً مكثفاً. وبعد أن قدمت شكوى بصدد الضرب، قدم شرطيان شكواهما ضدها بادعاء أنها شتمتهما. ووجهت إليها التهمة وحوكمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بسبب إلحاق أضرار جسدية طفيفة برجل شرطة. وردت الحكومة أن جيرجينا توتيفا قد ركلت أحد الشرطيين ركلة عنيفة في ساقه. وصدر عليها حكم من محكمة سيفليفو الإقليمية بسبب إلحاق ضرر جسدي بشخص يتصرف بصفته الرسمية، وطعنت جيرجينا ديموفا توتيفا في الحكم.

٢٨- وأدعي بأن أسن إيفانوف، وهو رجل من جماعة الروما محتجز في مخفر الشرطة في بيتريش وساندنسكي بسبب الاشتباه في ارتكابه عملية اغتصاب، تعرض للضرب المبرح على أيدي رجال الشرطة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتوفي في المستشفى في اليوم التالي. وأثبت الموظفون العاملون في إدارة الطب الشرعي في صوفيا أن وفاته ناجمة عن كسر في صدغه الأيسر وإصابة في المخ. وردت الحكومة قائلة إنه لا توجد أي أدلة تشير الى أن رجال الشرطة ضربوا أو لكموا أسن إيفانوف وهو في الحجز. ولم تنته بعد التحقيقات الجارية في القضية بسبب "تأخر معاينة الخبير".

٢٩- وأفيد بأن ديميتار ستانكوف، وهو من جماعة الروما ويبلغ من العمر ١٢ سنة، قبض عليه يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٥ وهو في فصله الدراسي في المدرسة الابتدائية الأولى في سليفن، بسبب الاشتباه في أنه سرق بعض المواد من المدرسة، وادعي بأنه تعرض في مخفر الشرطة للصفع والركل والضرب بهراوة مطاطية مما نتج عنه أنه وقّع اعترافاً. وردت الحكومة قائلة إن تحقيقاً أُجري في المسألة فشل في إثبات أي أدلة

عن خضوع ديميتار ستانكوف لإكراه بدني أو نفساني. وحُفظت نتيجة لذلك القضية المسجلة في مكتب المدعي العسكري الاقليمي في سليفن.

٣٠- وادعي بأن إيليا أسينوف لامبوف، وهو من جماعة الروما، تعرض لضرب مبرح على أيدي عدد من رجال الشرطة يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥ في بيته وفي مكتب رئيس البلدية في بريستوفيستا في منطقة بلوفديف. كما يدعى أن رجل شرطة صفع عدة مرات ابنة إيليا أسينوف لامبوف البالغة من العمر ٩ سنوات. وكشفت شهادة طبية صادرة عن طبيب شرعي إصابته بكدمة كبيرة في عينه اليمنى وكدمات متعددة في ظهره وجراح بصدره، وبمرفقه الأيمن وفخذه اليمنى وركبته اليسرى. وردت الحكومة قائلة أن إيليا لامبوف كان قد هدد رجل شرطة حضر الى بيته. وعندما حضر الى بيته عدد آخر من رجال الشرطة كإمدادات، ورفض مرافقتهم وحاول ضرب أحدهم. وتلقى شرطي آخر ضربة بقارورة من امرأة كانت توجد بالبيت. ثم حرض إيليا لامبوف حشداً من الناس بالقرب من بيته على رمي رجال الشرطة بالحجارة. والإجراءات جارية ضد إيليا لامبوف لما ألحقه من إصابات برجال الشرطة.

٣١- وأبلغ بأن رحمة رضا زاده مالك، وهو مواطن إيراني مُنح اللجوء السياسي في ألمانيا، منعه من دخول بلغاريا يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ اثنان من ضباط شرطة الحدود في مطار صوفيا، على الرغم من أنه كان يحوز وثيقة سفر. وعندما اشتكاهما الى ضابط أقدم منهما، عرضه للضرب ذلك الضابط، حسبما يدعى، ورفض موافاته بالعلاج الطبي لما لحقه من إصابات. ثم أعيد رحمة رضا زاده مالك جواً الى فرانكفورت بألمانيا في اليوم التالي، حيث أمده طبيبه المعالج بشهادة طبية تصف ما أصيب به من كدمات وجروح متعددة.

٣٢- وأفيد بأن أيليان فيسيلينوف نيكولوف توفي نتيجة التهاب حاد في الغشاء البريتوني يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في سجن ستارازاغورا، حيث كان قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد تلقت منه والدته مذكرات تشير الى أنه يتعرض لضرب مبرح في السجن. وردت الحكومة قائلة إن إيليان نيكولوف قد تعرض فعلاً للضرب على يدي رفيقه في الزنزانة. وخلص تحقيق الى ضرورة توجيه تهمة القتل الى رفيقه في الزنزانة، وأحيلت القضية الى مكتب المدعي العام في المقاطعة.

٣٣- وأفيد بأن إيفان فاسيليف إيفانوف، وهو من جماعة الروما، شارك في معركة جرت يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مع عدد من "المبتزين" قطعوا التيار الكهربائي عن محطته لبيع البنزين في سليفي بولي، في منطقة دوزي. وزُعم أنه بعد ذلك التاريخ قام ١٠ من رجال الشرطة، منهم واحد من "المبتزين"، بتكبيل يديه وتعريض كامل جسده للركل وتهديده بالقتل بواسطة مسدس أشهر في وجهه. ووصف تقرير طبي صادر عن طبيب شرعي إصابته بتورمات وكدمات عديدة.

٣٤- وادعي بأن غانتشو ستيفانوف، وهو من جماعة الروما، تعرض في بيته في إلينينو، في منطقة ستارازاغورا، يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للضرب على رأسه بواسطة شيء صلب من جانب اثنين من رجال الشرطة يرتديان ملابس مدنية، ونقل الى المستشفى نتيجة ما لحق به من إصابات خطيرة. وجرى التحقيق مع اثنين من موظفي وحدة مكافحة الجريمة المنظمة غير أنهما لم يوقفا عن العمل. وردت الحكومة قائلة إن الأمين العام لوزارة الداخلية أنشأ لجنة لاتخاذ إجراءات تأديبية بصدد هذه الحادثة وأن الشرطيين قد تلقيا "توبيخاً" وحُفظت الدعوى القانونية المقامة في مكتب المدعي العام العسكري في ستارازاغورا.

٣٥- وادعي أن ستويان أبوستولوف وأنجيل ديتشيف تعرضا للضرب والركل يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من جانب موظفين مقنعين تابعين للوحدة الخاصة لمكافحة الإرهاب (القبعات الحمراء) في دكانيهما الواقع في شارع القيصر سيميون في صوفيا خلال غارات شنها رجال الوحدة. وادعي أن أنجيل ديتشيف أصيب بانتفاخ وتورم دموي في عظم وجنته اليمنى وفكه الأسفل الأيمن، وكدمة في شفته السفلى، وانتفاخ وكدمات في ذراعه اليسرى. كما أصيب ستويان أبوستولوف بانتفاخ وتورم دموي في شفته السفلى.

٣٦- وادعي بأن ديميتور فيليف، وهو رجل من جماعة الروما في كروبنيك، لبلدية سيميتلي، احتجز في مخفر شرطة سيميتلي يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لكم وضرب بهراوات وتعرض كامل جسده للركل من جانب رجال شرطة. وكشفت شهادة طبية صادرة عن طبيب شرعي عن إصابته بجروح وبكسر في ذراعه اليمنى وبآثار ضرب بهراوات على ظهره. وردت الحكومة قائلة إن ديميتور فيليف كان قد هرب من رجال الشرطة وهددهم ببلطة مما دفعهم الى اللجوء الى استخدام القوة البدنية في الدفاع عن أنفسهم، وهو ما أسفر عن أنهم كسروا ذراعه اليمنى. وستحدد التحقيقات الأولية التي شرع فيها مكتب المدعي العام في مقاطعة بلاغويفغراد ما إذا كانت القوة البدنية التي استخدمها رجال الشرطة متناسبة مع مقاومة ديمتور فيليف أو لا وما إذا كان ينبغي أن يتعرض رجال الشرطة لإجراءات عقاب بسبب ضربه.

٣٧- وادعي بأن فيليسلاف دوبريف تعرض للضرب على أيدي اثنين من رجال الشرطة يوم ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ بينما كان مسافرا في سيارة، بعد أن تدخل عندما حاول الشرطيان ابتزاز رشوة من سائق السيارة. ثم حرم من تلقي العلاج الطبي. وعندما تلقى العلاج في المستشفى بعد ذلك، لاحظ الطبيب الذي كان يعالجه، حسبما قيل، أن الضربات التي تلقاها على رأسه كان يمكن أن تودي بحياته. وردت الحكومة قائلة إن مكتب المدعي العام العسكري الاقليمي في بليفن قد فتح باب التحقيق وكلف المديرية الاقليمية بإجراء تحقيق أولي في المسألة. وستتخذ المديرية الاقليمية ما يلزم من تدابير تأديبية فيما يتعلق بالشرطيين إذا ما ثبت جرمهما.

٣٨- وادعي بأن أحمد مصطفوف، من براتوفو، في منطقة ترغوفيتشي، تعرض للكم والضرب بهراوات وهدد بمسدس موجه الى رأسه يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ بعد أن رفض التوقيع على اعتراف في حبس مخفر الشرطة الاقليمية. وقد قبض عليه لأنه استخدم هاتف مدرسة القرية لإجراء مكالمات بعيدة بدون إذن. ووصفت شهادة طبية الإصابات التي لحقت به نتيجة الضرب. وردت الحكومة قائلة إنه لم تستخدم أي قوة بدنية ضد أحمد مصطفوف وأنه لم يهدد بأي سلاح. وصدرت شهادة طبية تفيد بأنه تعرض للضرب في مخفر الشرطة، غير أن رئيس البلدية والقرويين أفادوا بأن أحمد مصطفوف يشرب الخمر وقد سبق له التورط في شجار، ويشتبه في أن إصاباته ربما تكون قد حدثت في مكان آخر غير مخفر الشرطة لأنه لم يلتمس الرعاية الطبية إلا بعد احتجازه بثلاثة أيام. وأرسلت نتائج التحقيق الأولي إلى مكتب المدعي العام العسكري في فارنا.

٣٩- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، بنفس الرسالة، بتقارير تلقاها تشير الى أن أشخاصاً عديدين كانوا حاضرين عرضاً في أثناء قيام الشرطة بعملياتها أصبحوا بدورهم ضحايا سوء المعاملة، وبالخصوص خلال العمليات التي نفذتها فرق القبعات الحمراء. وادعي أن عشرات الأشخاص تعرضوا للضرب في حادث من ذلك القبيل وتعرضوا لسوء المعاملة بطريقة أخرى خلال غارة شنها نحو ٤٠ من رجال القبعات الحمراء في حانة "لا سكالا" في صوفيا في ٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وتلقى ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص علاجاً في قسم

الطوارئ في المستشفى بسبب الإصابات التي لحقت بهم نتيجة سوء المعاملة. وفي حادثة أخرى، ادعي بأن نحو ٢٠ من رجال القبعات الحمراء ضربوا بهراوات جميع الموجودين في مقهى في حي دروزبا في صوفيا يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وعلى إثر تلك الحادثة، نقل ستة أشخاص الى المستشفى بمن فيهم قنسطنطين كلدوروموف الذي أصيب بصدع في جمجمته وكسور في ذراعيه وساقيه. كما أدريت على ميكو تسانيف عمليتان جراحيتان بسبب نزيف شديد في بطنه ثم أجريت عليه عمليات جراحية أخرى بسبب إصاباته في ذراعيه. وأفيد بأن نفس رجال الشرطة المتورطين في الحادثة التي جرت في دروزبا أطلقوا رصاصات مطاطية بعد ذلك بساعتين على سيارات ديميتور ديمتروف وست رجال آخرين كانوا بصدد مغادرة مكاتبهم بالقرب من ملعب راكوفزكي لكرة القدم. وأفيد بأن الرجال تعرضوا للضرب على أيدي رجال الشرطة، بعد أن خروجوا من سياراتهم، واقتيدوا الى ماونت فيتوشا وأخضعوا الى مزيد من سوء المعاملة. ونقل منهم الى المستشفىشخص واحد على الأقل. وفي الختام، قام نحو ٢٠ رجل شرطة تابع للوحدة الخاصة لمكافحة الشغب الجماعي، حسبما ادعي، بضرب العديد من المائة والخمسين متظاهراً الذين كانوا يسدون طريقاً خارج ساباريفا بانيا يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥. وكان المتظاهرون يتألفون من سكان محليين مسنين، وجماعات إيكولوجية ونواب برلمانيين. وأفيد بحدوث إصابات في ١٥ شخصاً، منهم اثنان أصيبا بكسور في أطرافهما.

المعلومات الواردة من الحكومات فيما يتعلق بالحالات الواردة في التقارير السابقة

٤٠- تناولت الحكومة في ردها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حالتين أحيلتا اليها سابقاً. وكان المقرر الخاص قد أبلغ الحكومة يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بالمعلومات التي تلقاها عن عمليات الشرطة التي جرت في بازاردجيك في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وهي عمليات ادعي بأن رجال الشرطة قاموا خلالها بضرب عدد من جماعة الروما بصورة عشوائية. فردّت الحكومة على هذه الحالات (الفقرة ٧٧ من الوثيقة E/CN.4/1995/34). وبيّن مصدر المعلومات بعد ذلك أن كيريل يوردانوف قدم شكوى يدعي فيها بأنه تعرض للضرب على أيدي رجال الشرطة الذين اقتحموا بيته. وذكرت الحكومة في ردها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر أن المواد الواردة من الشاكي قد أرسلت الى مكتب المدعي العام العسكري الاقليمي في بلوفديف نظراً الى أن هذه القضية تدخل في اختصاصه. والتحقيق جار.

٤١- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بأنه تلقى معلومات بصدد غارة دامت تسع ساعات شنتها في بازاردجيك يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ عدة مئات من رجال الشرطة من مختلف إدارات الشرطة الاقليمية والوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية للبحث عن مجرمين مشتبه فيهم. وفي أثناء الغارة، قبض على ليبوتشو سوفييف تريزييف، وتوفي هذا الشخص في مخفر الشرطة في كازانلوك. ولاحظ شهود دفنه وجود علامات ضرب على كامل جسمه، بما في ذلك جروح ملحقة بعضوه الذكري، وهي علامات يشتبه في أنها ناجمة عن صدمات بالتيار الكهربائي. وردت الحكومة قائلة إن قاضي التحقيق في ستارازاغورا يجري تحقيقاً في هذه المسألة، وخلص فحص تشريحي ثلاثي الى أن وفاة ليبوتشو ترزييف ناجمة عن إصابات عديدة في رأسه وجسده وساقيه وذراعيه، مما أسفر عن إصابته بصدمة ناجمة عن إصاباته. وقيل إن الإصابات ناجمة عن استخدام شيء صلب. ولم توجه أي تهمة حتى الآن، غير أن التحقيق ما زال جارياً.

بوروندي

٤٢- وجه المقرر لاخاص المعني بحالات التعذيب والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ نداء عاجلاً مشتركاً الى الحكومة لصالح ١٥ شخصاً يقال إنه قبض عليهم يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ على إثر تبادل طلقات نارية بالقرب من غاسينيي بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة. وأفادت التقارير بأن الأشخاص المذكورين محتجزون في مقر فرقة البحث الخاصة.

كمبوديا

٤٣- أحال المقرر الخاص الى الحكومة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حالات الأشخاص التالية، وهم أشخاص يدعى بأنهم تعرضوا لضرب مبرح: شيت سيم، وكانغ مان، اللذان قبضت عليهما شرطة بنم سروش يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ واتهمتهما باقتراف عملية قتل؛ وأوم سام - أون، وسينغ سوفاريت، ونغون هان، وشياف كواب، الذين قبض عليهم جنود يتراوح عددهم بين ٣٠ و٤٠ جندياً يوم ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ في بنوم بنه؛ ولينغ توان، الذي قبض عليه أفراد الشرطة العسكرية في تباونغ خموم يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ في سوق ثنال توتونغ (مقاطعة كومبونغ شام). ويدعى بأن لينغ توان الذي يشتبه في أنه سارق دراجات نارية قد أقتيد الى مقر الشرطة العسكرية حيث ضرب وعذب بالتيار الكهربائي؛ ويدعى بأن شكوى قد قدمت بسبب تعرضه لسوء المعاملة، غير أن الشكوى لم تسفر عن أي نتيجة.

الكاميرون

٤٤- وجه المقرر الخاص خلال عام ١٩٩٦ ثلاثة نداءات عاجلة الى الحكومة. ويتصل أولهما، وهو موجه الى الحكومة يوم ٢٧ آذار/مارس، بإيمانويل شيا موسوه الذي قبض عليه في ماميناً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويدعى بأنه احتجز لمدة شهر في الحبس الانفرادي في مقر فرقة تير باميندا قبل أن ينقل الى السجن المركزي ويتصل النداء الثاني الموجه الى الحكومة يوم ١٠ نيسان/أبريل بلورانس شيماسا، عضو الجبهة الاجتماعية الديمقراطية، الذي يدعى بأنه قبض عليه في باميندا يوم ١٢ آذار/مارس على إثر مظاهرات نظمتها الجبهة ويدعى بأنه محتجز في الحبس الانفرادي. ويدعى بأن عضواً آخر في الجبهة هو شارل نكوانيو قبض عليه يوم ١ نيسان/أبريل في ليمبي ويدعى بأنه محتجز أيضاً في الحبس الانفرادي. ووجه النداء الثالث يوم ١٩ حزيران/يونيه لصالح كريستوف ايبانغا أومجيني، وموريس تابو، وسلستين كامجي كابتوي الذين كانوا ضمن مجموعة من الطلبة قبضت عليهم الشرطة في إطار مظاهرات الاحتجاج التي جرت في جامعة ياوندي.

كندا

٤٥- وجه المقرر الخاص الى الحكومة يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ نداء عاجلاً لصالح سعدي بوسليماني، وهو مواطن جزائري مقيم في كندا أفيد بأن طلب لجوئه الى كندا قد رفض وأصبح ترحيله من كندا وشيكاً. ويدعى بأن سعدي بوسليماني عضو في حزب المعارضة الجزائرية جبهة القوى الاشتراكية وفي الحركة القبائلية الثقافية، وهي منظمة ثقافية مناضلة. وأفيد بأن الشرطة الجزائرية قبضت عليه في عام ١٩٩٢ وعذبته في أثناء استجوابه، فأصبح حسبما قيل يعاني من اضطراب ناجم عما تعرض له من ضغوط. ونظراً

الى جميع الظروف المتصلة بالمسألة، ناشد المقرر الخاص الحكومة بألا ترحّل سعدي بوسليماني من البلد أو إذا تقرر ترحيله أن تلتمس ضمانات من حكومة الجزائر وأن تتخذ تدابير لكفالة امتثال حكومة الجزائر لتلك الضمانات من حيث أنه لن يتعرض للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال سوء المعاملة.

٤٦- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بأن السلطات فحصت حالة سعدي بوسليماني بدقة شديدة، وخلصت الى أنه لا يمكن اعتباره لاجئاً بموجب القانون الكندي، وأنه لا توجد، إذا ما عاد الى الجزائر، أية مجازفة موضوعية بأن يتعرض للتعذيب. كما بينت الحكومة أن سعدي بوسليماني لم يستنفد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة له وأن بعض هذه السبل ما زالت متاحة. وفي رسالة لاحقة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن ترحيل سعدي بوسليماني سيجري في أواخر شهر تموز/يوليه وأنه ليس من المناسب أن تلتمس ضمانات من الحكومة الجزائرية بألا يتعرض السيد بوسليماني للتعذيب أو سوء المعاملة، لأن التماس تلك الضمانات معناه التشكك في استعداد الحكومة الجزائرية للامتثال للالتزامات التي تحملتها عندما صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. ورد المقرر الخاص على الحكومة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ قائلاً إن من المناسب تماماً وليس من غير المألوف أن تلتمس ضمانات مناسبة من الحكومة المعنية في حالة يرحل فرد فيها الى بلد يخشى ذلك الفرد أن يتعرض فيه للتعذيب ويقال إن ذلك التعذيب يحصل فيه. والقصد من التماس تلك الضمانات ليس التشكك في التزام الحكومة التي ستستقبل سعدي بوسليماني بالامتثال للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب المعاهدات وإنما إثارة وعي تلك الحكومة بالقلق المعرب عنه فيما يتصل بالحالة وبالتالي تخفيف المجازفة التي يحتمل أن يتعرض لها الشخص المرحّل. وبالإضافة الى ذلك، فإن معيار الحجة الذي تستلزمه حكومة كندا هو معيار مجازفة شخصية مباشرة من حيث تعرض السيد بوسليماني للتعذيب. وإذا كان هذا المعيار ساري المفعول دائماً للحصول على الضمانات من حكومة تتلقى الشخص المرحّل، فإنه لن يلزم أبداً الحصول على ضمانات، نظراً الى أن مستوى المجازفة يستبعد في المقام الأول إعادة الشخص المعني.

٤٧- وعلم المقرر الخاص في وقت لاحق أن سعدي بوسليماني رحّل الى بلد ثالث.

تشاد

٤٨- وجه المقرر الخاص الى الحكومة يوم ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ نداء عاجلاً لصالح نغارليبي يورونغار لي مويبان، زعيم جبهة العمل من أجل الجمهورية - الاتحاد، الذي قبض عليه في بيبيدجيا، في منطقة لوغوني الشرقية، يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦. ويدعى أنه محتجز منذ ذلك الوقت في مقر فرقة بحث الجندرمة في نجامينا. ويقال إن المدعي العام لم يبلغ بالقبض عليه، وأنه لم توجه اليه رسمياً أي تهمة.

شيلي

٤٩- في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عرض المقرر الخاص على الحكومة حالات تعذيب مختلفة وقعت في البلد (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٩٧)، وقدمت الحكومة الردود الواردة أدناه.

٥٠- ميسايل إستبان أبابلاسا باسوالتو، اعتقلته الشرطة في تالكا في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد ذكرت الحكومة أنه في الدعوى المتعلقة بالجريمة المزعومة للعنف غير المبرر الذي اشتكى منه هذا الشخص، ثبت عدم صحة ما ادعاه من إطلاق للنار وتهديد لأسرته.

٥١- روبن إغناسيو باسكور ياغر. ذكرت الحكومة أنه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ وردت إلى شرطة فوترونو إشارة من شخص تفيد أنه عثر فوق سطح متجره على جثة شخص. واتضح لأفراد الشرطة أن الجثة للشخص السابق ذكره وأن بها إصابات ناجمة عن حروق بإحدى اليدين تسبب فيها لمس سلك كهربائي تعرض للأمطار في ساعات الليل، مما نتج عنه تفريغ للشحنة أدى فيما يبدو إلى الوفاة. ولا توجد هناك أدلة إثبات تسمح بتحميل أفراد الشرطة المسؤولية.

٥٢- أوسكار رينالدو بيتانسو ماتورانا وريناتو رودريغو ميرينو أرافينا وأوسفالدو أنطونيو ميرينو أرافينا وخايمه أليخاندرو منريكس موناستيريو، اعتقلتهم الشرطة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ في سنتياغو. وقد ذكرت الحكومة أنه قد جرى إطلاق سراحهم لعدم وجود أدلة على اشتراكهم في جريمة سرقة، وأن التحقيق الإداري قد ساعد على تأكيد أن إجراءات الشرطة كان لها ما يبررها تماماً.

٥٣- خورخه بوستامنته إينوستروسا، احتجزته الشرطة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ في سنتياغو. وقد ذكرت الحكومة أن هذا الشخص قد اعتقل في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ وأنه اقتيد بعد عدة ساعات إلى مركز الحبس الاحتياطي وليس به أي إصابات وقد استقبله رجال الشرطة سليماً.

٥٤- ألكس كالديرون فينيغاس، اعتقلته الشرطة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ في سنتياغو. وقد ذكرت الحكومة أن تشخيص مستشفى سان خوسيه يبيّن أنه كانت به عند اعتقاله إصابات طفيفة وأنه عرض في يوم اعتقاله على المحكمة وأحيل إلى مركز الحبس الاحتياطي مع وصف دقيق لإصاباته.

٥٥- أوغو فرانسيسكو كارفاخال دياس، اعتقله موظفو شرطة التحقيقات في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في لابنتانا في بلدة إسترتشو ده ماغاليانس بسنتياغو. وأفادت الحكومة أنه جرى تحقيق إداري فيما زعم من تصرفات وتحصيل مبالغ غير قانونية، وخلصت إلى أنه لا مسؤولية على موظفي هذه المؤسسة. ومع ذلك ثبت وقوع مخالفات بسيطة في إجراءات الشرطة وجرت معاقبة مرتكبيها على النحو الواجب. ولم يقم الأطباء التابعون للمؤسسة بفحص السيد كارفاخال، كما أن المحكمة الجنائية الحادية عشرة في سان ميغيل قامت بالتحقيق في قضية المبالغ المحصّلة بشكل غير قانوني.

٥٦- خوان ألبرتو كونتريراس أسيفيدو، اعتقلته شرطة مركز فيكتوريا بسنتياغو في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد ذكرت الحكومة أن هذا الشخص عند إطلاق سراحه لم تكن به إصابات ولا رضوض ظاهرة. ومن ناحية أخرى أنكرت شرطة شيلي ما أسند إليها من استخدام التيار الكهربائي، وهو ممارسة غير موجودة في المؤسسة.

٥٧- تانيا ماريا كورديرو فاس وابنتها باتريسيا فاس بيريس أموريم البالغة من العمر ١٣ سنة، اعتقلهما في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣ في رانكاغوا أفراد فرقة التحقيق في الاعتداءات، التابعة لشرطة التحقيقات. وقد ذكرت الحكومة أنه جرى تحقيق مقتضب انتهى إلى ثبوت المسؤولية الإدارية على رئيس الوحدة وثمانية من

موظفيها لعدم قيامهم بمهامهم بما ينبغي من اهتمام وحزم ولإساءتهم استعمال السلطة، ثم أبعدوا عن المؤسسة بعد ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن المحكمة الجنائية الرابعة عشرة في سنتياغو تتولى القضية المتصلة بذلك. وعُلم كذلك أنه في قسم الشرطة الأول للتحقيق في الاعتداءات، قام الطبيب الشرعي بفحص السيدة كورديرو ولم يجد أي علامات جسدية أو نفسية لأذى لحق بها حديثاً.

٥٨- أوغو إيبانييس نافارّيته، اعتقلته الشرطة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ في ميدان بونغافي. وقد ذكرت الحكومة أنه جرى تحقيق داخلي في المسألة اتضحت منه المسؤولية الإدارية للموظف المعتقل، مما أدى إلى عرض هذه الوقائع على مكتب المدعي العام العسكري في تالكا بدعوى وقوع أعمال عنف غير مبررة.

٥٩- فيكتور مانويل ليرا موريرا، اعتقلته الشرطة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في قطاع بلايا غرانده دي كرتاخينا. وقد ذكرت الحكومة أن الإصابات التي به نتجت عن تحطيمه لمزلاج سيارة الشرطة التي كان بها واصطدامه بالأسفلت.

٦٠- خوان لويس نافيا إسبينوسا، اعتقلته شرطة قسم إل كاستيو في ٧ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد ذكرت الحكومة أنه اعتقل لحمله وحيازته سلاحاً نارياً.

٦١- إدواردو أندرس بينيدا مولاتو، اعتقلته الشرطة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في سنتياغو. وقد ذكرت الحكومة أنه لم يكن بهذا الشخص سوى إصابات طفيفة في معصميه ناتجة عن مقاومته لقيوده التي ظل مكبلاً بها كإجراء أمني.

٦٢- فرناندو أبيلينو روخاس سيرانو، اعتقلته شرطة القسم الرابع بسنتياغو في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد ذكرت الحكومة أن هذا الشخص قام، وهو معتقل، بالاعتداء على موظفي الخدمة، مما اقتضى السيطرة عليه لتهدئته، بالإضافة إلى ارتطامه بالجدران.

٦٣- إرنان ألفونسو سان مارتن خيريا وليوناردو ألاركون، اعتقلتهما الشرطة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٥ في بلدة رينكا. وقد ذكرت الحكومة أن التحقيقات الإدارية الدقيقة لم تبين وجود أي مسؤولية على موظفي الشرطة القائمين بالخدمة.

٦٤- بدرو غاستون سانتشس سالاسار، اعتقله موظفو الشرطة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في قرية أواماتشوكو ببلدة رينكا. وقد ذكرت الحكومة أنه قد أفرج عن هذا الشخص بعد ساعات من اعتقاله وأنه لم يكن به، عند مغادرته قسم الشرطة، أي إصابات أو رضوض ظاهرة. وفي اليوم التالي توجه إلى قسم الطوارئ وقدم إلى موظف الخدمة بلاغاً ضد موظفي الشرطة بإلحاق إصابات به. وقد عُرضت الحالة على المحكمة العسكرية الثانية في سنتياغو.

٦٥- بابلو سيغيل راميريس، اعتدى عليه رجال الشرطة بالضرب المبرح في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بالقرب من شاطئ إل كيسكو. وأفادت الحكومة أن هذا الشخص لم يتعرض للضرب على أيدي الشرطة، بل على أيدي أفراد كان يشاركهم احتساء المشروبات الكحولية، الأمر الذي جعله يلتمس عون الشرطة له من

منزله. وبعد ذلك تقدم ببلاغ إلى قسم شرطة سان أنطونيو، مما اقتضى إجراء تحقيق إداري انتهى بالعقاب التأديبي للموظفين الذين اختلفوا إلى منزله، لأنهم لم يراعوا الإجراءات الواجبة.

٦٦- سيسيليا ماريا سيلفا غودوى، تعرضت للضرب في قسم شرطة لاس كيلاس دي تيموكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد ذكرت الحكومة أن هذه المرأة تعاني اختلالات عقلية حادة وأن الإصابات التي حدثت في القسم المذكور كانت من فعلها هي لأنه أغضبها تراخي رجال الحراسة في الاهتمام بأمرها. ومع ذلك فقد أنكرت أمها هذه الوقائع، ومن هنا عُرضت ملابسات الموضوع على المحكمة العسكرية الثانية في سنتياغو بدعوى وقوع أعمال عنف غير مبررة: وبعد ذلك نشب نزاع بصدد الإصابات في المحكمة الجنائية الثانية في تيموكو. وتبين من التحقيق الإداري الداخلي أنه لا مسؤولية على رجال الشرطة.

٦٧- فيكتور أوغو سوليس تشيكو، اعتقله رجال شرطة التحقيقات في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وفي غضون عام ١٩٩٥، ذكرت الحكومة أن القضية قد شطبت لقيامها على غير أساس. وفي عام ١٩٩٦، أفادت مع ذلك أن الاتهام قد وجّه إلى أحد المخبرين وأن القضية معروضة على محكمة الاستئناف في فالديفيا لتأجيلها مؤقتاً.

٦٨- خوسيه أوريبه دياس، اعتقله أفراد شرطة التحقيقات في بويرتو موت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٣. وقد ذكرت الحكومة أنه قد أجري تحقيق لم يؤكد التهمة وإن كان قد كشف عن مخالفات إدارية طفيفة في إجراءات الشرطة جرى توقيع العقاب المناسب على مرتكبيها. ولم يقم أطباء المؤسسة بفحص هذا الشخص.

٦٩- ميغيل آنخل فالييخوس بالما، اعتقلته الشرطة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بانيمافيدا بكولبون، في المنطقة السابعة. وقد ذكرت الحكومة أن التحقيق الإداري أثبت مسؤولية رجل شرطة برتبة عريف فُصل من المؤسسة ووضع تحت تصرف مكتب المدعي العام العسكري في تالكا، وما زال رهن الاعتقال.

الصين

٧٠- في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص الحالات الفردية الموجزة في الفقرات الواردة أدناه.

٧١- زنغ موشينغ، من إقليم دونغكو بمقاطعة هونان، ألقي القبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتهمة "غش الأشخاص والإخلال الخطير بالنظام العام بإفشاء إشاعات وأفكار كاذبة". وقد أفيد بأنه كان مستهدفاً لاشتراكه في أنشطة دينية غير موافق عليها رسمياً. وفي مركز شرطة شانمين، زعم أنه عذب لإجباره على الاعتراف وتوفي في اليوم التالي. وأقامت أرملته دعوى ضد موظفي الشرطة للتشكي من وفاته في الحبس، ولكنها بقيت تحت المراقبة وجرى استجوابها مراراً من جانب ضباط الشرطة.

٧٢- لي ديكسيان، مبشر جوّال، أفيد بأن موظفي مكتب الأمن العام في مدينة بيجينغ بمقاطعة غوانغدونغ قد ألقوا القبض عليه أربع مرات بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ وضربوه في ثلاث من هذه المناسبات. وخلال فترة اعتقاله في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، زعم أن خمسة إلى ستة موظفين قد ضربوه بقضبان حديدية أسفرت عن كسر ضلوعه وعن إصابته بجروح في ظهره. وزعم أيضاً أن الموظفين قد قفزوا على جسده ورفسوه.

٧٣- غاو شويون وهوانغ غوانهوا، كانا من بين ٣٠ إلى ٤٠ تابعاً للكنيسة الكاثوليكية السرية في إقليمي كونغرن ويهوان ومدينة لينشوان بمقاطعة يانجي. أفيد بأن موظفي مكتب الأمن العام في فوزهو قد ألقوا القبض عليهما في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في أثناء قداس عيد الفصح في يوجيياشان (جبل يوجيا). وزعم أنهما ضربا ضرباً مبرحاً وعجزا، نتيجة لذلك، عن إطعام أنفسهما دون مساعدة بعد الإفراج عنهما.

٧٤- وانغ جينغبو، أفيد بأن مكتب الأمن العام بدائرة شاوياب في بيجينغ احتجزه بشكل غير مشروع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وزعم أنه ضرب بشدة في الحبس حيث توفي بعد ذلك في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتلقت أسرته شهادة وفاة أفادت بأن سبب الوفاة هو نزيف في المخ. وطلبت الأسرة تشريح الجثة، وكشفت نتائج التشريح عن كسر ١٢ ضلعاً وحدوث نزيف في المخ.

٧٥- واندو وأبنه البالغ من العمر ١٣ عاماً، أفيد بأن السلطات النيبالية قد اعتقلتهما في حوالي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بعدما حاولا عبور الحدود في زانغمو. وقد سلما بعد ذلك إلى السلطات الصينية التي زعم أنها ضربتهما مراراً بعصا على الأقدام.

٧٦- دودول دورغ، بدوي من جيكوندو (يوشو) في مقاطعة كينغهاي، و١٢ شخصاً آخر، أفيد بأنهم ضربوا بهراوات كهربائية في أثناء استجواب الشرطة لهم بعد اعتقالهم في درام، بالقرب من الحدود مع نيبال، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد نقلوا بعد ذلك إلى لهاسا وحبسوا لمدة اربعة شهور بتهمة الدعوة إلى الانفصال. واستجوب دودول دورغ حتى ثلاث مرات في اليوم حيث زعم أنه ضرب في أثناء ذلك وتلقى صدمات كهربائية.

٧٧- نوربو ودوندروب وجاميانغ فونتسوغ، ألقى موظفو مكتب الأمن العام القبض عليهم في لهاسا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وزعم أنه جرى استجوابهم تحت التعذيب على مدى تسعة أيام في فرع مركز الشرطة في كيريس، وشمل ذلك إلقاء صدمات كهربائية على إبهام أيديهم بالأسلاك وضربهم بهراوات كهربائية وهم مربوطون بعمود.

٧٨- كونشوغ تينزين، أفيد بأنه ألقي القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٩٥ وزعم أنه ضرب بشدة في سجن ناغشو، حيث تشوهت يداه نتيجة لذلك وأصيب بجروح دائمة في ظهره. وقيل إنه عجز بعد ذلك عن الوقوف منتصباً.

٧٩- شونغلا (أنثى)، مقيمة في نيبال، أفيد بأن موظفي مكتب الأمن العام في درام قد اعتقلوها في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعدما عبرت الحدود إلى التبت لإجراء أعمال تجارية. وزعم أنها عذبت وهي في حراسة الشرطة في شيغاتسي في أثناء استجوابها، وذلك بضربها بهراوات كهربائية فقدت وعيها على أثرها عدة مرات. ونقلت بعد ذلك إلى سجن نياري واحتجزت دون محاكمة لمدة ناهزت أربعة شهور.

٨٠- شيراب وانغمو (أنثى)، أفيد بأنها ضربت بشدة من جانب ثلاثة موظفين معروفين في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في سجن درابشي، حيث كانت تقضي عقوبة بالسجن مدتها ثلاث سنوات.

٨١- شيراب دراغبا، راهب من خام، افيد بأنه اعتقل مع عدد من الأشخاص الآخرين في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعد نفيهم من نيبال. وحبسوا في مركز الشرطة في درام لمدة سبعة أيام وفي مخيم عسكري لمدة ثمانية أيام أخرى، حيث زعم أنهم حرموا من الطعام في أثناء هذه الفترة. ونقلوا بعد ذلك إلى شيغاتسي لمدة ثمانية أيام حيث زعم أنهم رفسوا وضربوا بعصيّ وهراوات كهربائية في أثناء استجوابهم.

٨٢- تسوندروب، راهبة من تينغري، أفيد بأنها اعتقلت في أيار/مايو ١٩٩٥ وهي تحاول عبور الحدود إلى نيبال في زانغمو. وفي أثناء فترة استجوابها التي دامت عشرة أيام في سجن في زانغمو، زعم أنها ضربت مراراً على القدمين بقضبان حديدية.

٨٣- وذكّر المقرر الخاص الحكومة أيضاً بـ٣٥ حالة أحيلت إليها في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ ولم يرد أي رد بشأنها.

النداءات العاجلة التي وجهت والردود التي وردت

٨٤- أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ نيابة عن ليو نيانشون، وهو عامل محتجز من الناشطين، أفيد بأن نقل إلى مخيم العمل في توانهي في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ حيث زعم أنه تعرض للضرب من جانب زميل وصف بأنه "رئيس" مجموعة سجناء. وزعم أنهم رفضوا منحه العلاج الطبي اللازم لحالته. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ردت الحكومة مفيدة بأنه لم تحدث حالات ضرب من جانب الزملاء، وأن ليو نيانشون قد ادعى، عند وصوله إلى مخيم شوانغي، أنه مريض ولم يعين له من ثم عمل، بل جرى نقله إلى المستشفى للفحص والعلاج. وأن الادعاءات المتعلقة بضربه وحرمانه من الحصول على علاج طبي شائعات كاذبة رددها شخص كانت لديه أغراض أبعد من ذلك. وأن القانون يكفل تماماً الحقوق القانونية للسجناء، بما في ذلك حقهم في حماية أمنهم وكرامتهم الشخصية، ويؤمنها في الممارسة. وأنشأت السلطات آلية للمراقبة الصارمة تكفل عدم إفلات موظفي إنفاذ القوانين من العقاب إذا وقعت منهم انتهاكات.

٨٥- وأحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ نيابة عن وانغ هوي، زوجة زو غوكيانغ، وهو ناشط مسجون في مجال حقوق العمال، التي أفيد بأنه ألقي القبض عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأنها حبست حبساً انفرادياً. وقيل إنها اعتقلت عدداً من المرات منذ أيار/مايو ١٩٩٥، بما في ذلك لمدة ٢٧ يوماً بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٦، حيث زعم أنها تعرضت للضرب مرتين، مرة من جانب طبيب السجن ومرة أخرى من جانب رئيس قسم حرس السجن. وأفيد بأنها عانت جروحاً وندوباً نتجت عن الضرب وشملت الكتف. وفي آب/أغسطس، يبدو أن مراسلين أجانب قد نقلوا عنها أنها تنوي مقاضاة شرطة بيجينغ لاحتجازها بشكل غير قانوني وإساءة معاملتها.

كولومبيا

٨٦- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، في رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الحالات الواردة في الفقرات التالية، التي أشارت إليها الحكومة في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٨٧- تعرّض باولو رافه، نزيل سجن لابيكوتا (سانتافه دي بوغوتا)، للضرب المبرح في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ على أيدي أعضاء وحدة مكافحة السلب والمصادرة التابعة للشرطة الوطنية عندما أحاطوا المكان بأقصى تدابير الأمن تمهيداً لنقله.

٨٨- وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، أغار عسكر تابعون للفرقة الجوالة رقم ٢ على طريق بيتاليتو (كورومانى، سيسار)، حيث ارتكبوا لعدة أيام أعمالاً فظة ضد فلاحي المنطقة الذين كان من بينهم الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) إرمس إيلي كينتيرو، الذي تعرض للضرب ولُفّت منشفة حول عنقه وحملوه إلى بئر أُغرق فيها، ومع وضع إحدى قدميه عند عنقه والأخرى عند معدته؛

(ب) دانيلو لوسانو، الذي اقتيد إلى جدول وضُغط على فمه وأنفه بمنشفة، وأخذوا يسكبون الماء من إناء حتى كادوا يخنقونه؛

(ج) أوبير أريفالو، الذي اقتيد من عنقه بمنشفة إلى مضيق حيث وضعوا رأسه في الماء حتى كاد يختنق.

٨٩- وفيما يتعلق بهذه الحالات الثلاث، ذكرت الحكومة أن القضاء العسكري قرر حفظها مؤقتاً.

٩٠- وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اعتقلت وحدات من الشرطة وأفراد من الجيش ماركو ألبيرو فالنسيا دوكه مع غيره من عمال المناجم في ريميديوس بأنتيوكيا. وقد اقتيد إلى قيادة الشرطة حيث تعرض للضرب وغُطّي رأسه بكيس. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت قنبلة في فمه وسددت بندقية إلى رأسه.

٩١- وقد أوقفت دورية تابعة للفرقة الجوالة رقم ٢ أرخيديس كاسيريس أرسينيغاس، وهو فلاح في الرابعة عشرة من عمره، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في طريق كانيو بويريتانو (سابانا ده تورّس في سنتندير). وعندما نفى علمه بمكان قيادة حرب العصابات، قاموا بدفعه وركله ورموه في غدير وضربوه ببندقية. وبالإضافة إلى ذلك هددوه بتعذيبه بالماء والمناشف، ووطئوا رأسه ووضعوا مقاومة كهربائية في ذراعيه.

٩٢- وقد قامت دورية عسكرية تابعة لفرقتي لوس غوانس ولوسيانو ديلوبار واثنان من الأفراد شبه العسكريين، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، باعتقال ألبرتو كاستيو لوبيس، وهو فلاح يقيم في شارع دانته باخو (سيماكوتا في سنتندير). وقد اتهم بأنه من رجال حرب العصابات، وجرى استجوابه وطُرح أرضاً ووطئ. وفضلاً عن ذلك، تعرّض للركل وغطوا وجهه بمناشف مبللة كان الماء ينساب منها إلى فمه وأذنيه وأنفه. وتعرض أيضاً للخنق حتى كاد يغمى عليه، وأجبر على كتابة ما يؤكد أنه عومل معاملة حسنة.

٩٣- وتعرّض إيدي إنريكه غويس لونا، وهو فلاح قاصر، للتعذيب في شباط/فبراير ١٩٩٥ على أيدي عسكر تابعين للفرقة الجوالة رقم ٢ في شارع بوبال بمنطقة سان لوكاس الجبلية في سيميتي ببوليفار.

واقتادته الشرطة وتعرض أكثر من مرة لدقّ رأسه بالحائط وطرحه أرضاً في أثناء الاستجواب. كما أحرقوا ظهره بماسورة بندقية ساخنة وجعلوه يطأ الموقد.

٩٤- وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥، تعرضت نوبيا رودريغس، وهي فلاحة في الشهر الثالث من حملها تقيم في شارع لاكريستالينا، في بويرتو ويلتشس بسنتندير، للتعذيب على أيدي أعضاء الفرقة رقم ٥ لمكافحة حرب العصابات، الذين قيدوا يديها إلى ظهرها ووقفوا على بطنها. وانتزع أحد الجنود حزامه وأخذ يضرب به ظهرها، وكل ذلك وهم يستجوبونها بشأن مكان رجال حرب العصابات.

٩٥- وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، اعتقل كلاريسا كاردوسو، وهي فلاحة، أفراد فرقة لوسيانو ديلويار وبصحبتهم أفراد من جماعة "لوس ماسيتوس" شبه العسكرية. وقد اقتحموا منزلها (بيتوليا، إلى الشمال من سنتندير) قائلين إن عليها أن تسلّم رجال حرب العصابات. وأجبروها على إدخال رأسها في وعاء به ماء مالح.

٩٦- وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، قام عسكر من فرقتي نويفا غرانادا وريكاورته باعتقال لويس إنريكه برادا غوميس في مركز بوينته سوغا موسو للتفتيش الإداري، في بويرتو ويلتشس بسنتندير. وقد أدخلوا رأسه في دلو مملوء بالماء المالح. وقد ذكرت الحكومة أن القضاء العسكري قرر حفظ القضية.

٩٧- وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، قام أفراد جماعة شبه عسكرية باعتقال خايرو غارافيتو تيرادو، وهو فلاح قاصر، في بيتوليا بسنتندير، بتهمة التعاون مع رجال حرب العصابات. وضربوه بالهراوة ٣٨ مرة، ثم جعلوه يستلقي على ظهره ويداه مقيدتان وأخذوا يعصرون منشفة فوق أنفه مبللة بالماء المالح. وقاموا أيضاً بضرب أمه آنا روسا تيرادو.

٩٨- وفيما يتعلق بكل الحالات السالفة، ذكرت الحكومة أن مكتب محامي الشعب لم يتلق شكاوى بشأنها.

٩٩- وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قام أربعة جنود من فرقة لوس غوانس رقم ٥ لمكافحة حرب العصابات بتعذيب الفلاحة دورا إينيس سانتشس، بعد أن اقتحموا مسكنها الكائن في شارع كانيو بويريتانو (سابانا ده تورس بسنتندير). وأخرج أحد الجنود من المنزل وسادة ومنشفة أرقدوا فوقهما السيدة سانتشس بالقوة ووضعوا المنشفة فوق وجهها وأخذ جنديان يعصرانها فوق فمها وأنفها. ثم أتوا بدلو مليء بالماء وأخذوا يسكبون الماء تارة في فمها وتارة في أنفها.

١٠٠- واعترضت قوات من الفرقة رقم ٥ لمكافحة حرب العصابات، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، طريق ليباردو أوريخارينا، وهو فلاح، في مكان يدعى باتوريا، قريب من كانيو بويريتانو (سابانا ده تورّس بسنتندير). وقد قيدوا يديه إلى ظهره قبل أن يطرحوه أرضاً ووجهه إلى أعلى، وأخذوا يضغطون بمنشفة على أنفه وفمه. وبالإضافة إلى ذلك أخذوا يغمرونه بالماء وهم يستجوبونه عن مكان وجود رجال حرب العصابات. وركله أحد الجنود في معدته مع الضغط عليها، كما أخذ يضغط عنقه بيديه إلى حدّ الاختناق.

١٠١- واعتقل جنود تابعون للفرقة رقم ٥ لمكافحة حرب العصابات ليونيداس باستوس غوينتشه في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، في سابانا ده تورّس بسنتندير، وقيدوا يديه وأخذ عدة جنود يركلونه في معدته. وفي

الوقت الذي كانوا يستجوبونه فيه بشأن رجال حرب العصابات، كانوا يكتمون فمه بمنشفة ويُدخلون الماء المالح في أنفه، كما وضعوا رأسه في النهر حتى كاد يختنق.

١٠٢- وفيما يتعلق بالحالات الثلاث السالفة، ذكرت الحكومة أنها عُرضت على مكتب النائب العام للدولة.

١٠٣- وتوفي خياكومو تورّا، وهو طالب إيطالي في الرابعة والعشرين من عمره، في مستشفى بوكاغرانده، في كرتاخينا ببوليفار، يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وذكر المفوض السامي للشرطة أن وفاته نجمت عن ضربات عديدة تعرض لها من أفراد الشرطة ونتج عنها التهاب دماغه.

١٠٤- وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦، قام ثلاثة أفراد مسلحين يشتبه في أن لهم صلة بفرقة حرس الرئاسة باعتقال مارتن أويولا بالومو، مدير مبنى اتحاد عمال كولومبيا، في بوغوتا. وأجبره هؤلاء الأفراد على ركوب شاحنة صغيرة، ثم عصبوا عينيه وقيدوا يديه ووجهوا إليه كماً كبيراً من الضربات وتضاهروا بإعدامه. كما أنهم شكّوا أظافره بآلة حادة حتى أغمي عليه. وقد ذكرت الحكومة أن هذه الحالة قد عرضت على وزارة الدفاع التي قررت تجاهلها.

المعلومات التي وردت من الحكومة بشأن الحالات الواردة في التقارير السابقة

١٠٥- في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، بعثت الحكومة بردود بشأن الحالتين التاليتين اللتين أحالهما المقرر الخاص في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥: خايمه كالديرون رويدا، مدير اتحاد نقابات العمال في بوكارامنغا، الذي تعرض للضرب المبرح على أيدي رجال الشرطة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ وتقول الحكومة إن مكتب النائب العام الإقليمي في بوكارامنغا أمر، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بفصل أحد أفراد الشرطة الوطنية لتورطه في هذه الوقائع. وألكسندر بنيويلا سانابريا، الذي اعتقله رجال المخابرات العسكرية في بارّانكيليا في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وتعرض للتعذيب في قسم الشرطة بحي بوسكه. وقد ذكرت الحكومة أن التحقيق التأديبي أكد مسؤولية ثلاثة من أفراد الشرطة الوطنية عن ارتكاب هذه الأفعال.

الكونغو

١٠٦- وجه المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى الحكومة. وتعلق النداء الأول، الذي وجه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، برينيه سيرج ب. أوبا وميدار أوندزونغو وليسيتا أوتانغي وبرنار بويا، وهم قادة نقابات عمال يبدو أنه ألقي القبض عليهم وعذبوا خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من جانب أعضاء إدارة أمن الدولة في برازافيل. وتعلق النداء العاجل الثاني، الذي وجه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، برجل الأعمال بيير أوتومبونغو، الذي يبدو أنه ألقي القبض عليه في ١١ أيلول/سبتمبر في برازافيل من جانب أفراد في الجيش لم يقدموا إذناً بذلك فيما يبدو، وأنه حرم من الاتصال بأسرته وطبيبه ومحاميه.

كوت ديفوار

١٠٧- برسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تتعلق بالحالات التالية: سيلفي أنوما، التي يبدو أنها اغتصبت في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ من جانب فرد في قوات

الأمن في حرم جامعة يوبوغون (أبيدجان)؛ ويبدو أن شكوى قد قدمت ولم يجر اي تحقيق مع ذلك. غييوم سورو كيبافوري، الأمين العام لاتحاد الطلبة والمدارس في كوت ديفوار وثمانية أعضاء آخرين من نفس المنظمة، الذين يبدو أنه ألقي القبض عليهم في حوالي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ من جانب أفراد إدارة أمن الدولة في أبيدجان. ويبدو أنهم احتجزوا في مواقع إدارة أمن الدولة وفي مدرسة الشرطة في أبيدجان، حيث يبدو أنهم ضربوا وحرموا من الغذاء لعدة أيام.

كوبا

١٠٨- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عاود المقرر الخاص موافاة الحكومة بسلسلة من الحالات الواردة في عام ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٦١)، التي لم يحصل حتى الآن على ردّ بشأنها. كما بعث المقرر الخاص بمعلومات عن الأفعال التالية التي وقعت في سجون البلد:

١٠٩- وقد تعرض رينيه فيليكس لوبيس، المودع في سجن الكيلو ٨ في كاماغويي، للضرب في ١٦ و١٩ و٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بعد أن طالب بإصرار بمعالجته من داء الربو المزمن. ونتج عن الضرب الذي تعرض له في يوم ١٦ حدوث كسر في ذراعه اليسرى. وفي ذات السجن أيضاً، تعرض إنريكه إرناندیس توسكا للضرب في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مما أدى إلى كسور في الجمجمة وإحدى الذراعين. وتعرض للضرب المبرح أيضاً في سجن الكيلو ٨ في عام ١٩٩٦: خيسوس تشامبر راميريس؛ ماريانو لوبيرون، الذي أصيب بكسور في ذراعيه وفي أنفه؛ فرانك سوتولونغو، الذي تلقى ركلة قوية استدعت إجراء جراحة عاجلة له لاستئصال الزائدة الدودية؛ لويس بورتوندو فيلاسكس، الذي أصيب بشجّ في الجمجمة.

١١٠- وفي مستهل عام ١٩٩٦، قام موظفان بالسجن رقم ١٥٨٠ في مدينة هافانا بضرب رامون فاريلا سانتشس النزيل بالسجن، مما استدعى نقله إلى مستشفى السجن. وفي هذا السجن ذاته، تعرض نزيل آخر يدعى خواكين أنطونيو مارتينس ليميس للضرب لرفضه الانتقال إلى قسم آخر يهدده فيه أحد المتهمين بقتله. وقد نُقل رغم مقاومته، واستقبله المتهم المذكور بمقص للتشذيب، فأصيب بنزيف داخلي وفقد كليته اليسرى.

١١١- وقام أحد الموظفين، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦، بضرب رينيه بيريس كاستيانوس، النزيل بسجن فالييه غرانده، ووجه إليه ركلة قوية، ثم أخذ يدق رأس النزيل بالحائط حتى سقط على الأرض مغشياً عليه.

النداءات العاجلة

١١٢- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن خوسيه ميراندا أكوستا، النزيل بسجن الكيلو الخامس والنصف في بينار دل ريو، الذي كان أحد الحراس قد وجه إليه ضربة قوية، كما نقل إلى قسم التأديب الذي تتصف زنزاناته بالبرودة الشديدة.

المعلومات التي وردت من الحكومة بشأن الحالات الواردة في التقارير السابقة

١١٣- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وجه المقرر الخاص، هو والمقرران الخاصان بموضوعي حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الموجزة أو التعسفية وحالة حقوق الإنسان في كوبا، نداءً عاجلاً لصالح خوفنسيو بادرون دوينياس وفليكس مولينا فالدس وكارلوس كروس، الذين حكم عليهم بأقصى العقوبة بعد أن تعرضوا للضرب وأرغمهم رجال الشرطة على توقيع بيانات يتهمون فيها أنفسهم (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ١٦٣). وقد ردت الحكومة قائلة إن هؤلاء الأشخاص قد أدينوا بتهمة الاغتيال وأنهم حظوا، في غضون الدعوى القضائية التي استجوبوا فيها على النحو الواجب، بكل الضمانات، بما في ذلك مساعدة المحامين لهم.

قبرص

١١٤- أحاط المقرر الخاص الحكومة علماً، في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بتقارير تلقاها بشأن إركان إيغميز، وهو قبرصي تركي من أكينشيلار (لوريديينا)، اعتقلته الشرطة القبرصية اليونانية بتهمة التهريب والتجسس في المنطقة العازلة الخاضعة لرقابة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وزعم أنه تعرض لعمليات ضرب واسعة نقل على أثرها إلى المستشفى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأفاد طبيب قوات حفظ السلام بوجود إصابات خطيرة. ولاحظت زوجته جروحاً دالة على التعذيب، شملت أذناً مقطوعة، وحروقاً يحتمل أن تكون قد نتجت عن السجائر، وذقناً وجبيناً مكدمين، وعيوناً منتفخة ومحتقنة بالدماء، وجرحاً مقطوباً في الورك. وكان ظهره يحمل علامات توحي بأنه ضرب بالسياط. وأكد تقرير طبي من طبيب الأسرة أنه تعرض للتعذيب وأن جسده كان مغطى بجروح نتجت عن الضرب والجلد بأدوات. وقد عانى من إصابات في عينيه وأذنيه ووركه وظهره وفي أخمص قدميه وحول كليتيه.

اكوادور

١١٥- في رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه قد وصلت إليه معلومات عن حالات تشسمان كانيون تروخيّو ورامون أليريو بيريس فارغاس ومارتا سيسيليا سانتشس وغيّرمو دياس وبدرو أغيريه. وكان بعض الأفراد العسكريين قد قاموا، في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ في كيتو، باحتجاز هؤلاء الأشخاص الذين يحملون الجنسية الكولومبية والذين اعترفت السلطات الاكوادورية قانوناً بأنهم لاجئون. وقد ظلوا لعدة أيام منعزلين في موقع عسكري مسوّر بالقرب من كيتو، حيث تعرضوا للضرب والصعق بالكهرباء، والتهديد بالقتل، وظلوا معصوبي الأعين. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن رجال مخابرات الجيش قد احتجزوا هؤلاء الأشخاص لاستجوابهم بشأن احتمال اشتراكهم في عمل لقلب النظام العام.

١١٦- وفي ١١ تموز/يوليه أيضاً، عاود المقرر الخاص موافاة الحكومة بقائمة بالحالات الواردة في عام ١٩٩٥ التي لم يحصل حتى الآن على ردّ بشأنها.

المعلومات التي وردت من الحكومة بشأن الحالات الواردة في التقارير السابقة

١١٧- في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ردت الحكومة على حالتي أوسكار سوتو وجون كينيدي غارسيا بيتيفي اللتين بعث بهما المقرر الخاص في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وكانت الشرطة قد اعتقلت هذين الشخصين في كيتو في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتعرضا للتعذيب في مركز الاحتجاز المؤقت. وتؤكد الحكومة في ردها أنهما قد احتجزا، وتذكر أن مركز الاحتجاز المؤقت يخضع لوزارة الرعاية الاجتماعية، وأن الشرطة لم تجر أي نوع من التحقيقات في هذا المركز.

مصر

١١٨- في رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، نقل المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن الحالات الملخصة في الفقرات التالية أدناه.

١١٩- نصر أحمد علي السيد، نزيل سجن الفيوم، زُعم أن أحد ضباط السجن هاجمه وضربه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مما أسفر عن سقوطه في غيبوبة وقيل إنه أصيب بجلطة في الدماغ جعلته مشلولاً جزئياً وعاجزاً عن الكلام.

١٢٠- خديوي محمود عبد العزيز ومحمد ابراهيم سعيد، وكانا من بين عدد من الأشخاص الذين قيل بأنهم أصيبوا بأذى في أثناء عمليات قام بها مسؤولو سجن طنطا وأعضاء من أجهزة مباحث أمن الدولة. في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، حيث زعم أن السجناء تعرضوا للضرب العشوائي بلا تمييز بالهراوات الخشبية والمطاطية.

١٢١- مصطفى علي محرم وأحمد بدر جاد وصلاح أحمد السيد وعبد الفتاح ابراهيم أحمد وعبد الفتاح عيد حسن وعبد النبي هاشم طه ويسري محمد فواز، وكانوا من بين عدد من السجناء الذين جرحوا في سجن أبي زعبل في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في أثناء عملية قام بها مسؤولو السجن وأعضاء من أجهزة مباحث أمن الدولة. وقيل بأن السجناء قد هوجموا بالغاز المسيل للدموع والهراوات الكهربائية.

١٢٢- عبد اللطيف إدريس اسماعيل، وقد أُبلغ أنه قد ألقي القبض عليه في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ بتهمة سرقة صغيرة وعذب أربعة أيام في قسم شرطة حلوان. فقد زُعم أنه عُلّق بالمقلوب متدلياً من السقف وتعرض لصدمات كهربائية أدت إلى شلل ساقه وذراعه اليسريين. وأطلق سراحه في ٣٠ آذار/مارس، غير أنه ألقي القبض عليه ثانية بعد ذلك بخمسة أيام ونقل في وقت لاحق إلى المستشفى.

١٢٣- وفي الرسالة نفسها طلب المقرر الخاص معلومات متابعة من الحكومة فيما يتعلق بعدد كبير من الحالات التي سبق أن نقلها، بما في ذلك معلومات حول تطور التحقيقات أو الإجراءات القضائية.

المعلومات التي وردت من الحكومة فيما يتعلق بالحالات الواردة في التقارير السابقة

١٢٤- في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ردت الحكومة على الحالات التي نقلها المقرر الخاص في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ١٨٢ - ٢١٠).

١٢٥- فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم والمزعوم أنهم أُخضعوا للتعذيب، قالت الحكومة إنهم لم يتقدموا إلى مكتب نائب المدعي العام، رغم أنهم قد استُدعوا لذلك من أجل استكمال التحقيقات وهم: جميل حسن متولي سيد، مصطفى صادق ابراهيم موسى، أشرف أبو الحسن إبراهيم قاسم، محمد علوي علي عبد المهيمن، عطية أحمد محمد السيد، مدحت السيد أحمد هلال، محمد خلف يوسف، عبد الرحمن زايد، أحمد ثابت فرج محمد، عاطف جمال محمود عمران، أبو المجد هاني صابر صيام، خالد سعيد محمود، معتز علي عبد الكريم عبد الغني، طلعت فؤاد محمد قاسم، أحمد فتحي حافظ الظايط. ويجري استكمال التحقيق في هذه الحالات على ضوء نتائج التقارير الفنية.

١٢٦- وفيما يتعلق بحالات شريف حسن أحمد محمد حسن وقاسم ابراهيم قاسم قطيش وعلاء الدين عباس ردهان وأحمد ابراهيم عبد الجليل مصطفى، الذين اتضح للمحكمة أن الأدلة التي جرى الحصول عليها عن طريق تعذيبهم لا يمكن الاعتراف بها، والذين كان يسعى المقرر الخاص للتأكد من أن الأشخاص المسؤولين عن أعمال التعذيب قد أقيمت ضدهم دعاوى وأن الضحايا أو أسرهم حصلوا على تعويضات، قالت الحكومة إن الأسس الداعمة للحكم في القضية لم تبين هل هناك أي دليل على التعذيب أم لا. ولم يُقم هؤلاء الأشخاص ولا أُسرهم دعاوى قضائية للمطالبة بتعويض.

١٢٧- وفيما يتعلق بمحمود حسين محمد أحمد، أعاد مكتب المدعي العام فحص شكواه، وأيد قرار المدعي العام في المنيا بإغلاق القضية.

١٢٨- وفيما يتعلق بمُنبيّة ناجي علي، فإن المدعي في محكمة استئناف طنطا قد قرر أن التهمة ضد الضابط المزعوم أنه مسؤول يجب إبقاؤها في سجل الشكاوى الإدارية، رغم أنها غير مقبولة. وقد تقدمت المدعية باستئناف إلى مساعد المدعي العام، الذي أيد رأي المدعي العام في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٢٩- وفي قضية عبد الحارث محمد ابراهيم مدني، فإن مكتب المدعي العام قد طلب من إدارة الطب الشرعي التعجيل بإرسال التقرير النهائي للتشريح، فطلبت الادارة من مكتب المدعي العام معلومات اضافية تتعلق بالظروف المحيطة بوفاة الضحية. وكان مكتب المدعي العام قد استجوب ضباط الشرطة المسؤولين عن اعتقاله، وردّ على أسئلة إدارة الطب الشرعي. وكان الملف بانتظار قرار نهائي من مكتب المدعي العام.

١٣٠- وفيما يتعلق بالأشخاص الذين استدعاهم مكتب المدعي العام لأخذ أقوالهم والذين أحيل بعضهم إلى إدارة الطب الشرعي، فقد طلب المقرر الخاص إعلامه بالتطورات في قضاياهم. وبخصوص قضايا محمد سمير عبيد السيد وخالد عبد الفتاح حسن مصطفى ومحمد علي محمد متولي وخليفة عبد العظيم عبد العزيز خليفة ويحيى خلف الله محمد علي وربيع أحمد ركابي أحمد وزايد عبد السميع علي عمارة وأحمد شوقي ثابت عبد العال وعبد الرحيم عبد الغفار مرسي عبد الباري ومحمد جلال أحمد وسمير السيد محمود ريحان وياسين عبد الستار ياسين وجمال محمد أبو زيد شبيب هلال وطارق متولي العراقي وإسلام رجب

عبد الهادي شعلان وخليفة أبو زيد شبيب هلال وطارق متولي أحمد الطوخي وياسر حجاج وأحمد حجاج، صرحت الحكومة بأنه وردت تقارير طبية من إدارة الطب الشرعي واستدعي الضباط المتهمون ليتم استجوابهم ومواجهتهم بما تتكشف عنه التحقيقات. وسوف تُستكمل تلك التحقيقات على ضوء أقوالهم. أما بالنسبة لقضايا محمد السيد وأمين حمدي سليم وهشام مبارك حسن وأحمد اسماعيل محمود سلامة وعادل السيد قاسم شعبان وعامر عبد المنعم محمد علي ومحمد عفيفي مطر ومحمد رشيد عبد الرحيم الإمام ومحمد السيد السيد حجازي، فلم يتقدم أحد منهم إلى الفحص الطبي الذي صدر الأمر بإجرائه، ولم يتابع أي منهم شكواه لاستكمال الإجراءات المنصوص عليها قانونياً للتوصل إلى قرار نهائي، رغم الطلبات والاستدعاءات المتكررة بهذا الخصوص.

١٣١- ويرى المقرر الخاص أن الرد الأصلي من الحكومة على عدد من القضايا لم يقدم معالجة واضحة لادعاءات التعذيب. ومن بين تلك القضايا ذكرت الحكومة أنه بالنسبة للأشخاص الذين برأتهم المحكمة العسكرية، ولا سيما عبد المنعم جمال الدين عبد المنعم وحسين طه عمر عفيفي وعمرو محمد علي العراقي وطارق منصور علي وحسن مكاوي حسنين مكاوي ومحمد علي السيد حجازي، فإن المحكمة لم تقتنع بصحة ادعاءاتهم عن التعذيب. فحالات التبرئة كانت موضوعية ولا علاقة لها بادعاءات التعذيب. أما قضايا الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة العسكرية، وهم هلال عثمان مرسي هلال وأشرف السيد ابراهيم صالح أبو الليل وشافعي مجد علي مجد وعلي هاشم محمد علي عمارة ومحمد السيد مصطفى الدسوقي وطارق عبد الرزاق حسن وحمادنه قاسم العبد قاسم وإيهاب عبد المقصود معوض ابراهيم والسيد صالح السيد سليمان وطارق عبد النبي حسن الفحل، فقد طبقت المحكمة كل الإجراءات القانونية المتعلقة بحق المتهم في ادعاء تعرضه للتعذيب من أجل تقوية القضية بالنسبة إلى الدفاع، أو ليتم فحصهم في إدارة الطب الشرعي. ولم تقتنع المحكمة بصحة ادعاءات التعذيب. ولم تذكر المحكمة في الحيثيات التي استند إليها حكمها أنها بَنت الحكم على وجود أدلة جرى الحصول عليها عن طريق التعذيب.

١٣٢- وبخصوص قضية رمضان محمود أحمد، المحامي الذي زُعم أنه تعرض للتعذيب في فرع أبي زعبل من مباحث أمن الدولة، فإنه كان قد ذهب إلى سجن أبي زعبل مع زوجة إرهابي محتجز وقدم تصريحي زيارة كان أحدهما مزوّراً، فبدأ مكتب المدعي العام بالتحقيق وأمر بإطلاق سراحه بضمانة تعهده الشخصي.

١٣٣- أما تهامي أحمد عبد الله شلبي وصفوت أحمد عبد الغني وأحمد عبده سليم ومحمود محمد أحمد شعيب وحسن الغرباوي شحاتة وعدلي عبد اللطيف ومحمد مرسي، الذين قيل بأنهم تعرضوا للتعذيب أو إساءة المعاملة على يد سجانين في سجن أمني مشدد الحراسة في شباط/فبراير ١٩٩٤، فقد قام رئيس مكتب المدعي العام ومعه وكيلا نيابة بزيارة مفاجئة لسجن طره للتحقيق في شكوى تقدم بها محاموهم بأنهم قد بدأوا إضراباً عن الطعام بعدما هوجموا وعُذبوا. وقام موظفو مكتب المدعي العام بتفتيش الزنازين، وقابلوا السجناء الذين شكوا من نقص مرافق الاستحمام، وحرمانهم من الزيارات العائلية، وتعرضهم للضرب، ولكنهم أنكروا أنهم بدأوا إضراباً عن الطعام. ولاحظ المفتشون غياب آثار واضحة للأذى على أجسادهم، ومع ذلك أمروا بإجراء فحص طبي. ودرس مكتب المدعي العام نتائج الفحوص الطبية، وقابل السجانين المتهمين، وقرر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إغلاق القضايا نظراً للطبيعة الزائفة للادعاءات، ولكون السجناء المعنيين لم يبدأوا إضراباً عن الطعام. وبناء على استئناف قدمه محاميهم قام مكتب مساعد النائب العام لحقوق الإنسان بإعادة التحقيق في القضية، فأيد قرار مكتب المدعي العام.

١٣٤- وفي الحالات التالية من إساءة المعاملة المزعومة في أقسام شرطة مختلفة، رجت الحكومة بأن جميع الإجراءات القانونية قد اتـُبعت، وأن مكتب المدعي العام تلقى الشكاوى وحقق فيها، وشرع في ملاحقات جنائية ضد بعض المتهمين وأحال آخرين إلى مجالس تأديبية، حسب طبيعة أعمالهم وخطورتها: مجدي شاذلي عبد الرحمن، خالد صقر ابراهيم، محمد مجدي ابراهيم، سامي لطفي أبو المجد، محمد محمد عبد الرحمن، محمد مبارك موافي وجمال مبارك موافي، إمام محمد إمام، أحمد اسماعيل أحمد، مدحت علي زهرة، عبد اللطيف محمد باشا، محمد فاروق علي نوفل، عزت اسماعيل. ولم تعط تفاصيل فيما يتعلق بماهية الإجراءات المتخذة بخصوص كل حالة.

١٣٥- وفيما يتعلق بواحد وخمسين شخصاً ألقي القبض عليهم في قرية زايدة في أوسيم بالجيزة يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (حذفت الأسماء) وأدّعي بأن كثيرين منهم تعرضوا للتعذيب في قسم شرطة أوسيم، ردت الحكومة بأن هناك شكاوى قدمت ومن بينها واحدة قدمها المجلس الشعبي المحلي لقرية البراجيل، ويقوم مكتب مساعد النائب العام لحقوق الإنسان بالانتهاء من التحقيق فيها، وقد أحال بعض الشاكين إلى الفحص الطبي واستمع إلى أقوال الشهود والضحايا المزعومين.

١٣٦- وفي حالة عادل جودت حسين، الذين زُعم بأنه تلقى معاملة سيئة في قسم شرطة التبين في ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، ردت الحكومة بأن مكتب المدعي العام قد استجوب الضابط والشهود، وأمر بإجراء فحص طبي شرعي وأغلق القضية نظراً لعدم كفاية الأدلة.

١٣٧- وأما عادل السيد عبد الهادي وفاطمة السيد عبد الهادي، اللذان زُعم بأن ضابطين قد أساءا معاملتهما في قسم شرطة الشرابية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فلم يـُعثر على دليل بأن أي اجراء أمني قد اتـُخذ ضدهما.

١٣٨- وفيما يختص بعبد المنعم محمد سيد أحمد وإمام عبد المنعم ومنى محمد جاد وأحمد عبد المنعم محمد وزين أحمد صابر، الذين زُعم بأنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي ضباط من قسم شرطة منشية النصر بين ١٤ و٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، أشارت الحكومة إلى أن مكتب المدعي العام قائم بإجراء التحقيق والاستماع إلى أقوال الضحايا والشهود بناء على طلب مكتب النائب العام.

١٣٩- وفي قضية عادل محمد ابراهيم، الذي زُعم بأنه تعرض للتعذيب أو إساءة المعاملة على أيدي ضباط قسم شرطة مايو - حلوان، قالت الحكومة إنه هاجم الضابط المكلف باعتقاله وآذى نفسه عمداً ليتمكن من الادعاء بأنه عـُذب. فقرر مكتب مساعد المدعي العام لحقوق الإنسان في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أنه ليس هناك ما يبرر الشروع في اجراءات جنائية نظراً لعدم كفاية الأدلة.

١٤٠- وفيما يتعلق بعمرو محمد صفوت، الذي زُعم بأنه عـُذب في قسم شرطة عين شمس وفي مبنى أجهزة مباحث أمن الدولة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وتوفي في المستشفى فيما بعد، ردت الحكومة بأن مكتب المدعي العام قد حقق في شكوى ضد رئيس قسم شرطة عين شمس ونائب مدير إدارة التحقيق الجنائي وأحد مديري المستشفى، واستنتج بأنه يمكن استبعاد شبهة حدوث الوفاة نتيجة لتواطؤ جنائي، رغم أنه ينبغي فرض عقوبات إدارية على المتهمين لأنهم أخلـّوا بالتعليمات الخاصة بالاحتجاز في المستشفيات.

وقد قرر مساعد النائب العام لحقوق الإنسان عدم قبول طعن في هذا القرار، وتم إرسال الملف إلى السلطات الإدارية كي تفرض العقوبات الإدارية المطلوبة.

١٤١- وفي حالة عبد المجيد خليفة، الذي زُعم بأنه توفي نتيجة للتعذيب في قسم شرطة الواسطي في أيار/مايو ١٩٩٤، فقد قرر مكتب المدعي العام أنه لا يمكن قبول شكوى أسرته الزاعمة بأنه قد توفي نتيجة عمل جنائي بالتعذيب. وقد قدمت الأسرة طعناً إلى النائب العام، فأعاد مكتب المدعي العام التحقيق في القضية وأيد القرار السابق بإغلاقها.

١٤٢- وفيما يتعلق بفتح الباب عبد المنعم شعلان، الذي زُعم بأنه ضُرب حتى الموت، وولده ياسر فتح الباب عبد المنعم شعلان، الذي زُعم بأنه عُذب في قسم شرطة حلوان في آب/أغسطس ١٩٩٤، فقد أحال مكتب المدعي العام هذه القضية إلى محكمة جنايات جنوب القاهرة، حيث يجري النظر فيها.

نداءات عاجلة

١٤٣- في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن سيد عباس سيد وطه منصور وسعيد طاغور وهشام محمد عبده وعبد الحميد محمود قطب خليل، الذين كانوا من بين ٤٣ من المشتبه بأنهم أعضاء في "طلائع الفتح" وأُبلغ بأنهم قد اعتُقلوا في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٦ في القاهرة وغيرها من المحافظات بتهمة "حيازة كميات كبيرة من المتفجرات والتحضير لقلب نظام الحكم". وقد زُعم بأنهم كانوا تحت التعذيب في مقر قيادة مباحث أمن الدولة. وأُبلغ بأن شخصاً سادساً، قيل إن اسمه أحمد محمد عبد العظيم حجازي، قد توفي في الاسبوع السابق لذلك التاريخ في مقر مباحث أمن الدولة نتيجة للتعذيب.

السلفادور

١٤٤- في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالتين التاليتين: كارلوس أوليسس بونيليا، الذي اعتقلته الشرطة الوطنية في اقليم بافانا بقضاء سان أليخو في لا أونيون يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بتهمة إساءة معاملة رفيقه في المسكن؛ وقد ربطه رجال الشرطة إلى شجرة وأخذوا يضربونه مراراً وتكراراً، فاصيب بتمزق في أمعائه الدقيقة. وإكتور خوسيه فاسكس أورانتس وإدغاردو أرماندو ألفارادو ميخيا، اللذان اعتقلتهما الشرطة الوطنية المدنية بتهمة السكر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في بلدية تيبيكويو في لا لبيرتاد، واقتيدا إلى مركز للشرطة حيث ضربا ضرباً مبرحاً أدى إلى احتياج السيد فاسكس أورانتس إلى عملية بعدما أصاب أمعاءه من أذى.

غينيا الاستوائية

١٤٥- في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة.

١٤٦- خورخه أوندو إيسونو وأنطونيو أبوغو، عضوا حزب الوفاق من أجل الديمقراطية الاجتماعية، وقد اعتقلتهما الشرطة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في أكونيبه الواقعة جنوب شرق ريو موني، بينما كانا

في طريقهما إلى مؤتمر لحزبهما عقد في باتا. وفي أثناء احتجازهما، تعرضا لـ٥٠ ضربة على دفعات بعصى مطاطية، صباحاً ومساءً.

١٤٧- إندالسيو أيوي، وقد اعتقله أفراد الأمن في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ونقلوه إلى قاعدة عسكرية تبعد خمسة كيلومترات عن باتا. وفي غضون اليومين اللذين قضاهما في هذا المكان، ضرب ضرباً مبرحاً بكابل للضغط العالي.

١٤٨- نوربرتو "تيتو" مبا نزي وماريانو نسوغو وبلتسار نسوغو نتوتومو، أعضاء حزب الوفاق من أجل الديمقراطية الاجتماعية، وكذلك باسكوال نسومو مبا، عضو حزب التقدم، وقد اعتقلوا في أكونيبه في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ونقلوا إلى مركز الشرطة في أكونيبه، حيث ضربوا ضرباً مبرحاً، بما في ذلك في باطن القدم.

١٤٩- خيسوس مارسيال مبا، وقد اعتقل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في حي لوس أنخيلس ده مالابو وضرب ضرباً مبرحاً. ونتيجة لذلك نقل إلى المستشفى حيث تبين من فحصه أن به اصابات دائمة في العمود الفقري وكسراً في الذراع اليسري.

١٥٠- فيليسيانو بوكو بينيا، وقد اعتقله أفراد الشرطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بانيى، على بعد حوالي ٢٥ كيلومتراً من مالابو، بتهمة الاشتراك في سرقة. وفي أثناء احتجازه، ضرب ضرباً مبرحاً في صدره بالبندقية، مما تسبب في كسور بضلوعه. وقد انتزعت إحدى أصابعه بكماشة، مما أصابه بتسمم. وقد مات بعد ذلك بقليل.

١٥١- وقد عُلم أيضاً أنه جرى في شباط/فبراير ١٩٩٥ اعتقال عدد من قادة حزب التقدم وعدة عشرات من الجنود في مالابو وريو مونى بتهمة التآمر لقلب الحكومة. وكان من بين المعتقلين أغابيتو أونا، ونوربرتو نكولو واللفتنانت كولومنيل بدرو إيسونو ماسبيه وليونسيو ميكا، مدير الأكاديمية العسكرية في باتا، وبدرو ماسا مبا. وقبل نقلهم إلى مالابو لمحاكمتهم، وضعوا في مباني قصر الرئاسة في باتا. وعُلم كذلك أنهم ظلوا عراة، بعضهم لمدة شهر، في خزانات للملابس مساحتها ٧٠ في ٥٠ سنتميتراً، وظلوا تقريباً بلا طعام. ونقلوا ليلاً إلى الغابة حيث علقوا، وهم مقيدو الأيدي والأرجل، وضربوا، وهددوا بأنهم سيوقعون اعترافات.

١٥٢- وقد وجه المقرر الخاص إلى الحكومة نداءين عاجلين. والنداء الأول، الذي وجه في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، كان باسم أمانسيو غابرييل نسى، الزعيم الاقليمي لحزب الوفاق من أجل الديمقراطية الاجتماعية، الذي اعتقل في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ في نيفانغ بالمقاطعة الوسطى الجنوبية في ريو مونى. والنداء الثاني، الذي وجه في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، كان باسم فرانسيسكا نزانغ إيباسي، زوجة عمدة نكيمي بالمقاطعة الوسطى الجنوبية، وكانت قد اعتقلت هي وابنها المولود حديثاً، ونقلت إلى مركز الشرطة في نيفانغ، وفي ٢٨ أيار/مايو، أفادت الحكومة بأن فرانسيسكا نزانغ لم تعتقل قط.

اثيوبيا

نداءات عاجلة

١٥٣- أُبلغ عن وضع بعض الأشخاص في الحبس الانفرادي منذ منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦ لأمر يتعلق بدعمهم المزعوم لجبهة تحرير أورومو، ومن بينهم أولانا باتي، وهو عجوز أورومي في الخامسة والسبعين، اعتقل في نيكيمي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وقيل إنه احتجز للمرة السابعة منذ عام ١٩٩٢. وكان من بين الآخرين المبلغ عن احتجازهم أصرات بولي وبهارستي أوبسا (انثى) وشاب شيكو (انثى) ودالو بيكول وعبد الله أحمد تيسو. وزُعم بأن معتقلاً آخر، هو شالا كبيب، قد عذب حتى الموت (٢ أيار/مايو ١٩٩٦).

١٥٤- كما أُبلغ عن القبض على زيغيي آصفاو، وهو وزير زراعة سابق ورئيس منظمة غير حكومية تدعى هوندي (الجذر)، في تشانكو في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ للاشتباه بتورطه مع جبهة تحرير أورومو، وقد احتجز بدون تهمة في قسم شرطة تشانكو. وردت الحكومة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بأن زيغيي آصفاو لم تعتقله الشرطة ولم تحتجزه قط. بل لقد ذهب إلى تشانكو وقضى ليلة في فندق هناك ثم عاد إلى آديس أبابا (١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

١٥٥- وأبلغ عن احتجاز أعضاء البرلمان الحاليين أو السابقين بالمنطقة ٥ (الصومال) التالية أسماؤهم في الحبس الانفرادي: الشيخ عبد الناصر آدا، نور غوني خليف، خضر موالين علي، علي باش شيخ عبدي ريال حمود أحمد، أحمد مكاحيل حسين، ابراهيم آدان محمود "دولال"، عبد الرشيد أحمد خليف، محمد عبدي نور، محمد شيخ حسن، محمد شيخ عبدي أحمد، هنود بانداي. وقيل إن المعتقلين محتجزون في جيجيغا، عدا ابراهيم آدان محمود "دولال" الذي نُقل إلى أديس آبابا (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

١٥٦- وقام المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، بتوجيه نداء عاجل بالنيابة عن عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في مقاطعة هارارج للاشتباه بتأييدهم جبهة تحرير أورومو. وكان من بينهم أولئك المحتجزون فيما زعم أنها ٢٣ مركزاً سرياً للاحتجاز في منطقة ديدر، وكذلك ٣٠٠ شخص كانوا موقوفين في سجن هرر المركزي. ونقل المقرران الخاصان أسماء ١٤ شخصاً ممن زُعم بأنهم قتلوا باجراءات موجزة في أثناء احتجازهم في منطقة ديدر. وزُعم بأن آخرين كانوا يتعرضون للتعذيب (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

فرنسا

١٥٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بأنه تلقى معلومات مفادها أن عدداً كبيراً من أعضاء الأمانة التنفيذية للاتحاد النقابي A Ti'a I Mua في بابيت بتاهيتي في بولينيزيا الفرنسية قد تعرضوا لسوء المعاملة من قِبل دورية من قوات الدرك المتنقلة في ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان قد تم اعتقال هؤلاء الأشخاص أثناء وجودهم في مقر الاتحاد النقابي حيث كانوا يحضرون لعقد مؤتمر صحفي. واعتبرت السلطات النقابة مسؤولة عن تنظيم مظاهرة عنيفة كانت قد حدثت في الجزيرة في ٦ أيلول/سبتمبر على إثر استئناف التجارب النووية.

١٥٨- فقد قامت مفرزة من قوات الدرك المتنقلة باقتحام مقر النقابة وأمرت أعضاء النقابة بأن يصطفوا ووجوههم إلى الحائط. ومع أن النقابيين امتثلوا لهذه الأوامر دون إبداء أي مقاومة، فقد تم إشهار السلاح في وجه بعضهم وطرح بعضهم الآخر أرضاً ودفع آخرون نحو لائحة إعلانات معلقة على الحائط حيث تعرضوا للضرب والصدمات الكهربائية. وبعد ذلك، تم تكبيلهم اثنين اثنين وألقي بهم داخل شاحنة واقتيدوا إلى مخفر الدرك بشارع برويو ثم إلى ثكنة قديمة يطلق عليها اسم حي بروش من أجل احتجازهم قيد التحقيق. وطوال فترة هذا الاحتجاز التي دامت بالنسبة للبعض منهم ٣٤ ساعة لم يقدم إليهم خلالها أي طعام أو شراب كما حرموا خلالها من النوم (بسبب الضجيج الفجائي المفتعل، والصراخ، وأصوات الموسيقى وأجهزة التلفزيون العالية، والركل والضرب بالعصي والرش بالمبيدات الحشرية). وأشير بصفة خاصة إلى حالة كل من هيروهيتي تيفاريري، وجان ميشيل غاريغى، وبرونو تيتاريا وهنري تيمايتيتاهيو.

١٥٩- كما حصل المقرر الخاص على معلومات عن حالة سيد أحمد أميري الذي يحمل الجنسيتين الفرنسية والجزائرية والذي كان قد اعتقل في مرسيليا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥ من قبل ثلاثة أفراد من وحدة مراقبة مركبات النقل العام. وقد تعرض لضرب مبرح بالهراوات. وبعد ذلك صحبته دورية شرطة إلى المستشفى حيث تم علاجه من كسور في الأنف والساقين والكتفين. وفي إطار التحقيقات التي أجريت، تم توقيف أفراد الوحدة الثلاثة.

معلومات وردت من الحكومة بشأن حالات تم تناولها في تقارير سابقة

١٦٠- أرسلت الحكومة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ معلومات فيما يتعلق بالحالات التالية التي كان المقرر الخاص قد أحالها إليها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

١٦١- أصيب جان فوكس وديدييه لوروش بجروح على أيدي قوات الشرطة أثناء مشاركتهما في مظاهرة جرت في بوردو في آذار/مارس ١٩٩٤. وتفيد الحكومة بأنه تم توقيف أحد أفراد أعوان الأمن في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ ووضعه رهن التحقيق بتهمة ممارسة عنف لم يؤد إلى عجز كلي عن العمل لمدة ثمانية أيام. وتم تعليق الإجراءات التأديبية في انتظار صدور حكم قضائي.

١٦٢- تعرض بيير كونغو للضرب على يد شرطي في محطة قطارات شمال باريس في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وتفيد الحكومة أن التحقيقات القضائية التي أجرتها النيابة وإدارة التحقيقات العامة التابعة للشرطة الوطنية قد حفظت.

١٦٣- تعرض تميم تقي للضرب على يد رجال الشرطة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في باريس. وتفيد الحكومة أن ثلاثة من أفراد الشرطة قد أوقفوا عن العمل ووضعوا رهن التحقيق. ولا يزال التحقيق جارياً. وفضلاً عن ذلك، فقد حكم على الدولة وأحد أعوان قوات الأمن بدفع تعويض.

١٦٤- تعرض عبد القادر سليماني البالغ من العمر ١٦ سنة للضرب على يد اثنين من رجال الشرطة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ في ضواحي باريس. وتفيد الحكومة بأنه تم فتح تحقيق بتهمة ممارسة العنف من قبل موظفين أنيطت بهم سلطات عامة، مما أدى إلى عجز عن العمل لمدة تزيد عن ثمانية أيام. ولا يزال التحقيق جارياً أيضاً في إدارة التحقيقات العامة التابعة للشرطة الوطنية.

١٦٥- تعرض رشيد حرفوش للضرب على يد رجال الشرطة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في مبنى منزله الواقع في نوازي - لو - سيك. وتفيد الحكومة أن التحقيق جار في هذه القضية من قبل المحكمة الكلية في بوبينيه. ولم يتبين من التحقيقات التي أجرتها إدارة التحقيقات العامة حدوث أي خطأ من جانب رجال الشرطة المعنيين.

١٦٦- تعرض دافيد كريغولس لسوء المعاملة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ في كاركاسون على أيدي أفراد من الشرطة القضائية. وردت الحكومة بأنه لا علم للمصالح المعنية في وزارة الداخلية بهذه القضية. وأن التحقيق جار في إطار الهيئة القضائية المختصة.

١٦٧- تعرض بونوا فوستييه للضرب في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في مركز الشرطة في باستيا ويقال إنه نقل إلى المستشفى. وتفيد الحكومة بأنه لا علم للمصالح المعنية في وزارة الداخلية بهذه القضية. وأن التحقيق جار في إطار الهيئة القضائية المختصة.

ألمانيا

١٦٨- أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ الحالات الفردية الملخصة أدناه والتي ردت الحكومة عليها في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفيما يلي ملخص للمزاعم والردود. فقد ذكر أن علي عبد الله العراقي وأخاه طه العراقي، وهما مواطنان ألمانيان يتحدران من أصل لبناني، قد تعرضا لضرب عنيف بالهراوات على يد رجال الشرطة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في ضاحية كريوزبرغ في برلين. وقد اعتقد رجال الشرطة أنهما كانا يحاولان الدخول عنوة إلى سيارة تبين في الواقع أنها لطه العراقي. ودلت تقارير المستشفى الطبية على أن علي عبد الله العراقي قد أصيب بكسر في الرسغ وبرضوض وكدمات بينما أصيب طه العراقي برضوض وجروح في كتفه الأيسر وبكدمات على ظهره وجرح في ذراعه الأيسر. وردت الحكومة بأن الشقيقين قد أصيبا بجروح ولكن النيابة العامة لم تتمكن من أن تثبت بدرجة التيقن الضرورية للحصول على إدانة بأن رجال الشرطة المتهمين قد مارسوا سلوكاً يعاقب عليه بموجب القانون. وقد زعم رجال الشرطة أن درجة القوة التي استخدمت كانت ضرورية للتغلب على المقاومة التي أبداها الأخوان، ولم يكن من الممكن دحض هذه المزاعم استناداً إلى الأقوال المتناقضة التي أدلى بها الأخوان أو إلى إفادة الشهود. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اتّهم الأخوان بتوجيه الإهانات والتسبب بأذى بدني وإعاقة تنفيذ القانون فيما يتعلق بالحادث المبين أعلاه. وقد تمت تبرئة طه العراقي من التهم الموجهة إليه وكانت الإجراءات القضائية ضد علي العراقي ما تزال جارية.

١٦٩- طلب اثنان من رجال الشرطة في فرانكفورت من بنيامين سافاك في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن ينقل سيارته من مكانها. وبعد أن اعترض على استخدام أحدهما للفظة عنصرية، تم إلقاء القبض عليه. وزعم أنه تعرض في مخفر الشرطة للرفس وللكمات على الوجه والصدر والرأس والذراعين وشد بشعره وضرب عرض الحائط بينما كانت يداه مقيدتين خلف ظهره، ونتيجة لذلك نقل إلى المستشفى حيث عولج لمدة أسبوع. وقد بينت شهادة طبية إصابته بجرح طوله سنتيمتران في شفته تطلب تقطيبه فضلاً عن اصابته برضوض في الصدر وكدمات ورضوض في الفك والجبين. كما أصيب بتورم في رسغه الأيمن وركبته اليمنى وبكسر في أحد الأضلاع وفي عظمة الفك. وقد أفادت الحكومة بأن مكتب النائب العام الملحق بالمحكمة الرئيسية لمقاطعة فرانكفورت يجري تحقيقاً في هذه القضية.

١٧٠- وقد زعم بأن آزاد خان فجر أحمد ونور الحق حكيمي ومحمد نبي شافعي، وهم مواطنون أفغان من طالبي اللجوء، قد تعرضوا جميعاً لضرب مبرح على أيدي نحو ١٢ رجلاً من رجال الشرطة كانوا يرتدون أقنعة وبدلات سوداء وقد اقتحموا مكان إقامة المواطنين الأفغان المذكورين في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في ليبزيغ بساكسونيا. وذكر أن هوياتهم قد اختلطت على الشرطة التي كان تبحث عن أشخاص غيرهم. وقد تم علاج محمد نبي شافعي في المستشفى لمدة يومين بينما ظل نور الحق حكيمي في المستشفى لمدة ١١ يوماً وجاء في رد الحكومة أن رجال الشرطة قد أخطأوا الهدف عندما اقتحموا مساكن الأشخاص المعنيين ولكنهم اعتذروا لهم بعد ذلك وعرضوا عليهم توفير العلاج الطبي لهم. إلا أنهم رفضوا طلب توفير العلاج الطبي. وقد أجرت النيابة العامة لمنطقة ليبزيغ تحقيقات مع سبعة من رجال الشرطة ولكنها توقفت عن متابعة التحقيقات في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ نظراً لعدم وجود أدلة كافية على ارتكاب جريمة. وتم تقديم دعوى استئناف. ولم تنته الإجراءات بعد فيما يتعلق بالتدابير التأديبية التي يمكن أن تتخذ بحق رجال الشرطة. وقد أجرت الشرطة مناقشات "وساطة وتوضيح" مع الأطراف المتضررة في ليبزيغ في تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٧١- وزعم أن هدايت سيسيل، وهو مواطن تركي يقيم في ألمانيا منذ عام ١٩٦٩، قد تعرض لضرب مبرح على يد أفراد من رجال الشرطة في شقته في غوبنغن ببادن - فرتمبرغ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ بعد أن حضر أفراد الشرطة إلى المكان استجابة لشكوى من أحد الجيران فيما يتعلق بمستوى الضجيج. وقد أشارت شهادة طبية صادرة عن أحد المستشفيات إلى اصابة الشخص المذكور بكسر في الأنف وبرضوض في شفته العليا وفكه الأعلى وتورم وجروح سطحية في ذراعه الأسفل وكدمات على الظهر. وردت الحكومة بأن هدايت سيسيل قد رفض الخروج من الحمام عندما حاول رجال الشرطة سحبه إلى الخارج وقد وجه إليهم ضربات بقبضتيه وقدميه. وأصيب ثلاثة من رجال الشرطة بجروح خلال الشجار. واضطر رجال الشرطة إلى استخدام الهراوات بعد أن قام هدايت سيسيل بدفع أحد رجال الشرطة إلى النافذة التي تكسر زجاجها. وتم تبرير استخدام رجال الشرطة للقوة البدنية بحجة أنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم ويؤدون واجب تقديم المساعدة. وقد أوقف مكتب النائب العام التحقيقات التي كانت جارية في هذه القضية ضد رجال الشرطة السبعة نظراً لعدم توفر أدلة كافية على ارتكاب مخالفة. ورفض النائب العام لمقاطعة شتوتغارت دعوى استئناف كان قد تم تقديمها. والتحقيق جار في دعوى أقيمت ضد هدايت سيسيل لمقاومته مسؤولين مكلفين بإنفاذ القانون والتسبب بإلحاق أذى بدني.

اليونان

١٧٢- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن نيكوس غوغوس الذي اعتقل بتهمة حيازة المخدرات في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في ثيسالونيكي قد تعرض للضرب على يد أفراد من فرقة مكافحة المخدرات. وذكر أنه أصيب برضوض قوية في وجهه وظهره وساقيه نتيجة لسوء معاملته. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، ردت الحكومة بأنه لم يتم قط احتجاز أو استجواب أي شخص بهذا الاسم في قسم الأمن في ثيسالونيكي بتهمة مخالفة "القانون المتعلق بالمخدرات".

١٧٣- كما أبلغ المقرر الخاص الحكومة بتقرير كان قد تلقاه بشأن الاستخدام المزعوم للهراوات في ضرب متظاهرين كانوا يحتجون على سجن أحد النشطاء الفوضويين في ثيسالونيكي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٥. وذكر أنه تم إلقاء القبض على باريس سوفوس وإلياس هاتزيلياديس وجيانيس أناغنوستو وصوفيا كيريتسي (١٧ سنة) وزعم أن هؤلاء قد تعرضوا لسوء المعاملة أثناء توقيفهم ثم نقلهم إلى مقر شرطة الأمن. وذكر أن باريس سوفوس أصيب برضوض متعددة وبجروح طفيفة في الرأس نتجت وفقاً لأحد التقارير الطبية عن استخدام "أداة خشنة مصممة كي تستخدم في الهرس". وذكر أن إلياس هاتزيلياديس قد أصيب بجرح في الرأس، بينما خضعت صوفيا كيريستي لفحص للأعصاب بسبب وجود أعراض على إصابتها بجروح داخلية في الرأس، ومن هذه الأعراض الشعور بالغثيان والدوار وفقد الذاكرة وفقد القوة العضلية في الأطراف العليا. وجاء في رد الحكومة المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ أن النائب العام اعتبر أنه كان من الضروري إجراء تفتيش وقائي لـ١٠٠ شخص من المتظاهرين الفوضويين حيث إن البعض منهم كانوا يحملون حقائب قد تحتوي على أسلحة. وقد حاول المتظاهرون بعنف منع التفتيش. ونتيجة لاشتباك بسيط أعقب ذلك، تم إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين أعلاه. وقد بينت فحوص الطب الشرعي أن هؤلاء الأشخاص قد أصيبوا اصابات طفيفة ولكن هذه الاصابات قد لحقت بهم أثناء مقاومتهم لتوقيفهم المشروع وهي ليست نتيجة للتعذيب أو سوء المعاملة. كما أصيب تسعة من رجال الشرطة بجروح طفيفة. وأدين المحتجزون من قبل المحكمة الجزئية المؤلفة من ثلاثة أعضاء في ثيسالونيكي حيث وجهت إليهم تُهم مختلفة، منها تهمة التحريض على الفتنة. وكان هناك تحقيق أولي ترتقب نتائجه فيما يتعلق بشكاوى شفوية قدمها يوانيس أناغنوستو وإلياس هاتزيلياديس لاصابتهما بجروح. ولم تثبت النتائج التي خلص إليها تحقيق إداري أية مسؤوليات تأديبية أو غيرها من المسؤوليات من جانب إدارة الشرطة العامة لثيسالونيكي ومن ثم فإن القضية قد حفظت.

غواتيمالا

١٧٤- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بحالات التعذيب التالية التي حدثت في البلد، وقد ردت الحكومة على البعض منها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٧٥- فقد تعرض أوبيد فالادارس رينا، الأمين العام للاتحاد العام لعمال شعبة الملاريا في وزارة الصحة، للاختطاف في مدينة غواتيمالا في ٢٦ أيلول/سبتمبر و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على أيدي أشخاص مجهولين يشتبه بانتمائهم إلى قوات الأمن وقد انهالوا عليه بالضرب وهددوه طالبين منه مغادرة البلد. وأسفرت الحادثة الثانية عن إصابته بكسور في الأضلاع. وأفادت الحكومة بأن الشخص المعني لم يتقدم بأي شكوى وبالتالي فإنه لم تتم إقامة دعوى ضد أي شخص.

١٧٦- وتعرض خيرسون ريكاردو لوبيز اورانتس، وهو صحفي وطالب جامعي، للاختطاف في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ على يد أشخاص يشتبه بانتمائهم إلى قوات الأمن. وبعد ذلك بأربع وعشرين ساعة، عثر عليه في ضواحي مدينة سان كريستوبال في المنطقة الثامنة من ميكسكو بمقاطعة غواتيمالا وهو تحت تأثير نوع من المخدر وبدت على صدره علامات حروق ناجمة عن اللسع بلفائف سجائر مشتعلة كما بدت رضوض على وجهه وساقيه وذراعيه. وقد هدده خاطفوه طالبين منه الكف عن ممارسة أنشطته الصحفية ومغادرة البلد. وأفادت الحكومة بأنه لم يتم إبلاغ الهيئات المختصة بالحادث رسمياً وبالتالي فإنه لم يتم اتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

١٧٧- وتلقت فلور دي ماريا سالكويرو، رئيسة الاتحاد النقابي لعمال الصناعات الزراعية الغذائية والصناعات المشابهة، تهديدات من أشخاص مجهولين في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥. وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، أجبرها رجلان يشتبه بانتمائهما إلى قوات الأمن على النزول من حافلة ركاب كانت تستقلها في منطقة ميكسكو بمدينة غواتيمالا وأجبراها على أن تشرب مادة تركتها في شبه غيبوبة ثم نقلت وهي معصوبة العينين إلى مكان مغلق حيث تم تهديدها وضربها واغتصابها ثلاث مرات. وقد أفادت الحكومة بأنه لا توجد أدلة حتى لدى الضحية نفسها تثبت بأن مقترفي الأفعال المذكورة كانوا من أفراد قوات الأمن، بل توجد أدلة على أن المسألة تتعلق بمشاكل خاصة لا بأفعال يمكن عزوها إلى الدولة.

١٧٨- وكانت سونيا اسميرالدا غوميز غيفارا التي تبلغ السادسة عشرة من العمر تسير مع صديقة لها في الشارع ١٨ بالمنطقة ١ من مدينة غواتيمالا في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عندما اقترب منهما ثلاثة أفراد من قوات الشرطة الوطنية أبلغوهما بأنهم سيحتجزونهما لكونهما من أطفال الشوارع. وعندما وصلوا إلى تقاطع الجادة ١٢ مع الشارع ٢٣ من المنطقة ١، اقتيدت الفتاتان في سيارة إلى مكان بعيد حيث قام أحد رجال الشرطة باغتصاب سونيا اسميرالدا غوميز. وأفادت الحكومة بأنها حددت هوية رجال الشرطة الستة الذين كانوا يوم وقوع الأحداث المذكورة مكلفين بمهمة المراقبة في القطاع المعني وأن هؤلاء الأشخاص قد أنكروا المشاركة بأي شكل في تلك الأحداث. ولم يتسن تحديد مكان وجود الفتاتين القاصرتين للاستدلال منهما على هويات مرتكبي الحادث المذكور. ولا يزال التحقيق مستمراً.

١٧٩- وتعرضت لوسينا كارديناس راماريز، وهي مواطنة مكسيكية وموظفة سابقة في منظمة العمل الدولية، للاختطاف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من قبل أفراد اعترضوا سيارتها في ضاحية سان مارتين ساكاتبيكويز، في منطقة كويتزالكينانغو. وبعد ذلك بخمسة أيام، عثر على جثتها التي بدت عليها آثار الكثير من الرضوض والكدمات والحروق الناجمة عن اللسع بلفائف السجائر المشتعلة. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، اتهم أحد أفراد قوات الجيش بالتورط في ذلك الحادث. (وقد قام المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بإحالة هذه القضية إلى الحكومة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وأفادت الحكومة بأن إجراءات قانونية تتخذ ضد شخصين يشتبه بأنهما المتورطان الرئيسيان في ارتكاب الجريمة وأن النائب العام قد أوشك على الانتهاء من إجراءات التحقيق الأخيرة من أجل تقديمهما للمحاكمة.

١٨٠- وتعرض أوتو ليونيل إيرناندين للاختطاف في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في كويتزالتنانغو على يد أفراد يشتبه بانتمائهم إلى قوات الأمن. وبعد ذلك بخمسة أيام، أخلي سبيله وقد بدت على جسمه آثار أكثر من ٢٠ علامة ناجمة عن اللسع بلفائف السجائر المشتعلة كما بدا أنه تعرض لضرب مبرح. وأوتو ليونيل إيرناندين شاهد رئيسي في قضية اغتيال لوسينا كارديناس راميرز. وقد أفادت الحكومة بأنه لا توجد أدلة على أن مرتكبي الأفعال المذكورة هم من أفراد قوات الأمن وأن تحقيقات النيابة العامة لا تزال جارية.

نداءات عاجلة

١٨١- وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، نداءً عاجلاً لصالح فيلما كريستينا غونزالس التي كانت قد اختطفت في مناسبتين وتعرضت لأشكال متنوعة من التعذيب. وأفادت الحكومة أن وحدة

حقوق الإنسان التابعة للنائب العام لم تتلق أي شكوى فيما يتعلق بهذه القضية. وأشارت وحدة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية بأنها قد أجرت مقابلات مع الأشخاص الذين قدموا المساعدة للسيدة غونزالس بعد إخلاء سبيلها وأن هؤلاء ذكروا أن السيدة غونزالس توجد في مسكنها في حالة هادئة تماماً وأنها طلبت منهم إعارتها جهاز هاتف. وذكر أنه لا تظهر عليها آثار جروح بينة وأنها تعرضت في وقت لاحق فقط لنوبة هستيريا لربما كانت السبب في الخدوش التي تظهر على ذراعيها وصدرها.

جمهورية غينيا

١٨٢- وجه المقرر الخاص في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ نداءً عاجلاً لصالح كل من قادر دومبويا قائد الكتيبة المستقلة للقوات المنقولة جواً، ويايا ساو قائد قوات المدفعية، والقائد الماني سيني ديالو مدير الصناعات العسكرية. وتفيد التقارير التي وردت بأن هؤلاء الضباط قد اعتقلوا في كوناكري في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ في أعقاب محاولة انقلاب. وقد احتجزوا سراً في معسكر فاموسي. ولم تبلغ أسرهم بأية معلومات رسمية فيما يتعلق بمصيرهم. وهناك نحو ٢٠ شخصاً آخرين من القوات العسكرية قد اعتقلوا وهو يوجدون في الوضع نفسه. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن الضباط الثلاثة المذكورين قد قادوا حركة تمرد تهدف إلى الإطاحة بالسلطة القانونية القائمة مما أدى إلى مقتل العشرات. وأشارت الحكومة كذلك إلى أنها تطبق بصرامة الآليات القانونية الواجبة التطبيق على التصرفات والأفعال المتعمدة التي تشكل انتهاكاً لقوانين وأنظمة الأمم المتمدنة.

هندوراس

١٨٣- أبلغ المقرر الخاص الحكومة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بالأحداث التالية أسماؤهم: خوسيه اسماعيل اولوا فلورس، وايبرت رولاندو بوكين زارابيا، ورامون أنطونيو إيرناندیس باريلوس، وادوين زيبيدا، وخوان بينيتو ايرناندیز باريلوس، ورافائيل مارتينز، وأوسمان أنطونيو كاسيريس مونيوز وأنطونيو روكي رودريغيز، ويشكل هؤلاء الأشخاص جزءاً من مجموعة تضم نحو ١٢ حدثاً تم احتجزهم في سجن البالغين في كومایاغوا وأنهم تعرضوا للتعذيب خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد اشتمل التعذيب على تكبيلهم وتعليقهم من أيديهم دون أن تصل أرجلهم إلى الأرض. كما تعرضوا للضرب. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفادت الحكومة بأنها باشرت إجراءات جنائية ضد مدير السجن. وفي وقت لاحق، تم توجيه التهمة أيضاً إلى حراس السجن الذين شاركوا في الاعتداء على هؤلاء الأشخاص وينتظر أن تأمر المحكمة باحتجازهم.

١٨٤- كما تم إبلاغ الحكومة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بحالتين أخريين تتعلقان بشخصين قاصرين. فقد تعرضت مارثا ماريا سايري التي تبلغ الحادية عشرة من العمر وتقيم في مركز فرانسيسكو موراثان لتوجيه القصر في تامارا للاغتصاب في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ من قِبل عدة جنود تابعين للكتيبة العسكرية في تامارا التي كانت مكلفة بالحراسة الخارجية للمركز. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفادت الحكومة أن اثنين من حراس المركز لا يزالان محتجزين في السجن المركزي بانتظار انتهاء الإجراءات القضائية التي وصلت إلى مرحلة صياغة الاستنتاجات النهائية.

١٨٥- وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ قام أفراد من كتيبة الشرطة الأولى باحتجاز ماريو رينيه انامورادو لارا الذي يبلغ السادسة عشرة من العمر ويقيم في سكن مؤسسة Casa Alianza في تيغوسيغالبا حيث اتهموه بسرقة ساعة. وبعد نقله إلى مقر الشرطة، تعرض لضرب مبرح على يد أفراد الشرطة أنفسهم وكذلك على يد سجناء بالغين تم احتجازه معهم. وقد تم عرضه على طبيب بعد إخلاء سبيله فأكد الطبيب بعد فحصه تعرضه لسوء المعاملة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفادت الحكومة أنه قد تبين من التحقيقات، ولا سيما من خلال الفحص الطبي، أنه رغم من وجود خدوش خارجية طفيفة نجمت عن مقاومة القاصر للشرطة أثناء إلقاء القبض عليه، فإن هذه الخدوش لا يمكن أن تصنف كجنحة ولا تؤدي إلى أي عجز أو إعاقة بدنية كما أنها لا تشكل أي خطر على السلامة البدنية للقاصر.

١٨٦- وأخيراً أبلغ المقرر الخاص الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بالمعاملة التي تعرض لها الأشخاص القُصر التالية أسماؤهم في سجن سان بيدرو سولا.

١٨٧- أودع أندريس بورتيللو فلورس الذي يبلغ السابعة عشرة من العمر رهن الاحتجاز في السجن منذ أيار/مايو ١٩٩٥. وبعد وصوله إلى السجن بفترة وجيزة تعرض للاغتصاب من قِبل اثنين من السجناء البالغين، وقد ظل يتعرض لتعديات جنسية على مدى سنة تقريباً. وبالرغم من إبلاغ سلطات السجن بذلك فإنها لم تتخذ أي إجراء. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، قام سجين آخر من البالغين بطعن أندريس بورتيللو بسكين في الزنزانة رقم ٣ فجرحه. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصيب أندريس بورتيللو بمرض حمى الضنك ولم يتلق أي علاج طبي.

١٨٨- أما خوسيه دانيلو آرياغا كينتانيلا الذي يبلغ السابعة عشرة من العمر فقد أودع في السجن في شباط/فبراير ١٩٩٦. وبعد ذلك بعدة أسابيع حاول الفرار فأخفق وبالتالي فقد تعرض للضرب على يد مدير السجن وعدد من الحراس لمدة ثلاث ساعات تقريباً. ثم تم تعليقه من سلك حديدي وضرب وهو في هذا الوضع على قدميه بعصاة. وتم إدخال طرف خرطوم في فمه مع اندفاع المياه منه. ثم تركوه بعد ذلك معلقاً على هذا الوضع لمدة نصف ساعة تقريباً. وعلى الرغم من تعرضه لآلام نتيجة لذلك، فإنه لم يحصل على أي علاج ولم يتم فحصه من قبل الطبيب.

هنغاريا

١٨٩- في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص حالة مارتوسين تيبيريو وهو مواطن روماني ذكر أنه تعرض للضرب على جميع أجزاء جسمه من قبل ثلاثة من أفراد الشرطة في محطة لقطارات الأنفاق في موزكفا تير، بودابست، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقد عولج في أحد المستشفيات لإصابته بكدمات وكسور في الأضلاع وجروح في ساقه اليمنى. وردت الحكومة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ قائلة إن الفرع التأديبي التابع لمقر شرطة بودابست قد أرسل إلى مكتب النائب العام شكوى مقدمة من مارتوسين تيبيريو من أجل التحقيق فيها. وطلبت السلطات الهنغارية تعاون نظيرتها الرومانية حيث أرسلت إلى رومانيا صوراً للجناة المحتملين لكي يتعرف مارتوسين تيبيريو على هوياتهم.

١٩٠- وقد زعم أن غابور فيهر قد تعرض للضرب على يد ثلاثة من أفراد الشرطة على إثر وقوع حادث سير في ماركالي في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ اشتمل على شرطي كان في غير أوقات عمله الرسمي. وعولج

فيهر في المستشفى بسبب إصابته بجروح ورضوض في يديه وقدميه وصدره. وقد قدم شكوى إلى وكيل النيابة في المنطقة. وتفيد الحكومة أن غابور فيهر قد اعتدى على الشرطي بعد أن اصطدمت سيارة هذا الأخير بسيارته. وعندما وصل أفراد الشرطة الثلاثة الآخرون، قام غابور فيهر برفس اثنين منهم في البطن. وقد أنهى مكتب النائب العام إجراءات النظر في الدعوى التي أقامها غابور فيهر بزعم تعرضه لسوء المعاملة. وأصدر النائب العام لائحة اتهام ضد غابو فيهر لقيامه بممارسة "العنف ضد السلطات" والقضية معروضة على المحكمة. وقد اعتبر ضابط التحقيق أن التدابير التي اتخذتها الشرطة كانت مشروعة ولكنها تتسم بعدم الاحتراف وأنه كان يمكن اتخاذ تدابير قسرية أخرى من شأنها أن تحول دون ممارسة العنف ضد السلطات.

١٩١- قام اثنان من أفراد الشرطة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتوقيف كل من ماريوس كارنيسيو، وهو مواطن روماني، وجيانفرانكو بوليدوري، وهو مواطن ايطالي، أثناء قيادتهما لسيارة في بودابست. وقد رفض ماريوس كارنيسيو دفع غرامة فرضت عليه لأنه لم يكن يربط حزام مقعده. وقد انتزع جواز سفره من أفراد الشرطة ويزعم أنه نتيجة لذلك تعرض للرفس واللكمات ثم تم تقييد يديه ووجهت إليه إهانات عرقية. أما جيانفرانكو بوليدوري فقد تعرض كما يزعم للصفع واللكم. وقد حصل ماريوس كارنيسيو على شهادة طبية تبين اصابته بعدة خدوش ورضوض في جسمه. وردت الحكومة قائلة إن القوة البدنية قد استخدمت ضد كارنيسيو بعد أن انتزع جواز سفره من أفراد الشرطة قبل أن تنهي الشرطة إجراءاتها. وقد احتجز جيانفرانكو بوليدوري لأنه لم يكن لديه أية أوراق تدل على هويته. وقدم ماريوس كارنيسيو شكوى ضد أحد أفراد الشرطة بسبب إساءة معاملته وانتزاع ممتلكاته. واعتبر الضابط المحقق في القضية أن استخدام التدابير القسرية من قبل الشرطة كان مشروعاً وصحيحاً مهنياً. وباشر مكتب التحقيقات التابع للنائب العام في بودابست إجراءات للتحقيق في دعوى سوء المعاملة وجرائم أخرى ولكنه أنهى إجراءاته بمقتضى المادة ١٣٩(١/ب) من قانون الإجراءات الجنائية.

النداءات العاجلة

١٩٢- وقد وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ لصالح الصوماليين التالية أسماؤهم وهم من طالبي اللجوء: أحمد هاشي وهيليي (١٦ عاماً)، وأمينة محي الدين أداو (١٤ سنة)، وصفية أحمد علي (١٨ سنة) وهدى محمود ساماتار (١٧ سنة). وقد كان هؤلاء محتجزين في مطار بودابست الدولي في انتظار إبعادهم إلى الجمهورية العربية السورية، وهو البلد الذي مروا من خلاله في طريقهم إلى أوروبا. ويزعم أن أشخاصاً آخرين من طالبي اللجوء الذين أعيدوا إلى الجمهورية العربية السورية كانوا قد احتجزوا وتعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة وقد أبديت مخاوف من أن يتعرض هؤلاء الأشخاص لمعاملة مماثلة.

الهند

١٩٣- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ست حالات فردية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ردت الحكومة على بعض هذه الحالات. وفيما يلي ملخص للمزاعم والردود.

١٩٤- زعم أن محمد أمين شاه قد ضرب على ظهره وعقبيه بحزام حديدي وقد دلي رأسه وقيدت يداه وشدت ساقاه الواحدة بعيدة عن الأخرى في معسكر قوات أمن الحدود في كاران ناغار بيسرينغار وذلك بعد إلقاء القبض عليه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبعد ذلك، زعم أنه تم ربطه بعامود وضرب على عقبيه. كما أجبر حسبما يزعم على شرب كمية كبيرة من الماء ثم قام أفراد من القوة المذكورة بالجلوس على بطنه المنتفخة مما جعله يتقيأ. وقيل ايضاً إنه تم استخدام الصدمات الكهربائية على ذراعيه وقدميه. وزعم أنه تعرض للتعذيب أيضاً في مركز شرطة شيرغارهي وأجبر على النوم على أرض باردة من الأسمنت مما سبب انتفاخاً في قدميه وساقيه. وذكر أنه حرم من العلاج الطبي وقد تعين بتر كلتا قدميه بعد الإفراج عنه نتيجة لاصابتهما بالغنغارينا. وردت الحكومة قائلة بأن محمد أمين شاه، وهو من نشطاء جماعة الجهاد المسلحة كان يعاني بالفعل عند إلقاء القبض عليه من تقرحات طفيفة في أصابع قدميه نتيجة لإصابته بضربة صقيع وأنه بسبب مرضه هذا تم الإفراج عنه بعد استجوابه. وهو لم يتعرض لأي تعذيب خلال الاستجواب ولكنه من المحتمل أن يكون قد تعرض للتعذيب على أيدى جماعة مناوئة كانت تضغط عليه لكي ينضم إليها.

١٩٥- وذكر أن فيروز أحمد قد اعتقل من قبل قوات أمن الحدود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتعرض للتعذيب أثناء وجوده رهن الاحتجاز ثم عولج في المستشفى في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لإصابته بكسر في الساق سبب الغنغارينا، وبفشل كلوي حاد وتلوث في الدم وعدة رضوض وكدمات. وعلى الرغم من أن ساقه قد كسرت منذ ١٤ يوماً، فإنه لم يتلق كما ذكر أي عناية طبية. وقد ظل رهن الاحتجاز لدى قوات أمن الحدود دون أن تتاح له امكانية الاتصال بمحاميه أو بأسرته على الرغم من الأمر الصادر عن المحكمة العليا بأن يسمح لأسرته بزيارته. وردت الحكومة قائلة بأن فيروز أحمد غاناي، وهو رئيس جماعة المجاهدين، قد كسر ساقه اليسرى بعد أن قفز فوق جدار للفرار من مكان احتجازه. وقد تم تجبير ساقه في مستشفى قوات أمن الحدود إلا أن مضاعفات حدثت. فتم نقله إلى مستشفى العظام حيث بترت ساقه.

١٩٦- وقد زعم أن نافجوت سينغ ألياس دونو الذي يذكر أنه اعتقل في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في موهالي قد تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز بما في ذلك بواسطة الصدمات الكهربائية في أعضائه الحساسة. وعلى الرغم من أن القاضي قد طلب في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وضعه رهن تصرف القضاء، فإن مكتب التحقيقات المركزي نقله كما يذكر، ودون إذن من القاضي، إلى دلهي حيث تعرض كما يزعم لسوء المعاملة مرة أخرى.

١٩٧- وذكر أن راماكريشنا ريدي وعامل يعمل معه ويعرف باسم السيد سريرمولو قد اعتقلا في مدانبالا بمقاطعة تشيتور بأندرا براديش في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعد أن تم العثور على قنبلتين من صنع يدوي في درجيهما. وزعم أنهما تعرضا للضرب في المصنع من قبل رجلين من رجال المباحث قبل أن يتم اقتيادهما إلى مخفر شرطة تالوك حيث زعم إنهما تعرضا للرفس والضرب بقضبان من الخشب وبأعقاب البنادق. وقد توفي راماكريشنا ريدي في مساء اليوم نفسه. وذكر أن تحقيقاً أجراه المسؤول عن دائرة الإيرادات في إدارة القضاء المالي قد خلص إلى نتيجة مفادها أن الوفاة قد نجمت عن التعذيب. وقد دفعت حكومة ولاية أندرا براديش لأرملة المتوفى ١٠٠ روبية كتعويض عن وفاته وذكر أن رئيس وزراء الولاية قدم لها اعتذاراً خطياً. وأفادت الحكومة بأنه تم تشريح الجثة ولكنه لم يتم بعد التوصل إلى رأي نهائي فيما يتعلق بسبب الوفاة. ولا يزال التحقيق القضائي جارياً.

١٩٨- وذكر أن جاجيت سنغ تشوهان، وهو مواطن هندي من البنجاب يقيم في المملكة المتحدة منذ ١٧ سنة، نزل في دلهي للحصول على علاج طبي أثناء قيامه برحلة في الطائرة من المملكة المتحدة إلى تايلند. وفي دلهي وأثناء نقله إلى سيارة الإسعاف، زعم أن نحو ٢٠ فرداً من أفراد الشرطة قاموا بتوجيه اللكمات والصفعات له وبرفسه وضربه بحزام جلدي. كما زعم أنهم سحبوه على أرض من الاسمنت ثم قاموا بلوي كاحليه وضغط خصيتيه. ثم أعيد بعد ذلك إلى لندن عبر بانكوك. وتبين لطبيب قام بفحصه بعد عودته أنه أصيب بجروح متعددة وخلص الطبيب إلى أن هذه الإصابات تدل حسبما ذكر هو نفسه على تعرضه لسوء المعاملة. ويظهر أن ذلك كان بسبب أنشطته السياسية السابقة التي منع من أجلها من الدخول إلى الهند.

١٩٩- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ملخصاً لتعليقات كان قد حصل عليها من مصدر المعلومات فيما يتعلق بالحالات التي سبقت إحالتها والمتصلة بكل من ماسوم علي، وكولديب سنغ، وعبد الكريم، وأمارجيت سينغ، وساتيش كومار، ومانتوش كارماكار، وموني اندي، وشفيق رحمن، وسوريش، وحسن بوندو، وراجيش سنغهال، وشانكريال سوني ومانوج كومار، وبوروشورتام كومار، وهاري بيسواكارما، وورومانسيل ديب، وسوبيجان بيبي، ودولاي غوراي، وفياض أحمد ماغلو وراجو بهوجل. وفيما يتعلق بعدد من هذه الحالات، أعرب المصدر عن قلق لأنه يبدو أنه لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم في التحقيقات أو الإجراءات القضائية على الرغم من مرور مدد طويلة منذ حدوث أعمال التعذيب المزعومة.

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن الحالات الواردة في التقارير السابقة

٢٠٠- أرسلت الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الردود الملخصة أدناه.

٢٠١- أحال المقرر الخاص في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ حالة غانيش باوري الذي توفي بعد تعرضه للتعذيب كما يُزعم في غرب البنغال في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ (انظر E/CN.4/1995/34، الفقرة ٣٥٦). وقد أفادت الحكومة بأن الموظف الطبي الذي فحص غانيش باوري لم يعثر على أية علامات خارجية تدل على أية إصابة ولكنه تبين له أن غانيش باوري كان يعاني من جروح داخلية. وحصل على علاج عاجل في السجن. وقد نجمت وفاته عن إجهاد بدني أو عن الصيام لفترات مطولة أو عن أسباب تتصل بمرضه. ولم يظهر من تشريح الجثة أي دليل على تعرضه للتعذيب.

٢٠٢- وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص حالة غلام محمد دار الذي تعرض كما يزعم للتعذيب في معسكر للجيش في خانابال في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٥٢). وقد أفادت الحكومة أن تحقيقاً أجراه مدير شرطة مقاطعة بولواما بيّن أنه لم يتم تسجيل أية حالة فيما يتعلق بمخفر الشرطة المعني وليس هناك أي دليل مادي يثبت تورط أفراد الجيش. ولم تقم قوات الجيش بأية عمليات تفتيش في الزمان والمكان المذكورين.

٢٠٣- وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص حالة غلام نبي شيخ الذي زعم أنه تعرض للتعذيب في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ على يد قوات الأمن في مقاطعة بوجدام وفي جامو وكشمير (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٥٣). وقد أفادت الحكومة بأنه لم يتم تقديم أي شكوى أو تقرير من قبل الضحية أو أقاربه إلى مخفر الشرطة المعني وأن التحقيقات الأخرى التي أجريت لم تثبت صحة المزاعم.

٢٠٤- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص حالة ناناك تشاند الذي زعم أنه تعرض للتعذيب ثم توفي فيما بعد في مخفر للشرطة في بالوال هاريانا (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٧٤). وقد أفادت الحكومة بأن ناناك تشاند قد انتحر أثناء احتجازه لدى الشرطة. ولم يتبين من تشريح الجثة وجود أية إصابات وثبت أن وفاته قد نجمت عن اختناقه بعد أن شنق نفسه. وتم توقيف مساعد مفتش المباحث الذي زعم أنه قام باعتقاله بصورة غير مشروعة والحصول على رشوة منه وقد وجهت إليه تهمة إلا أنه تمت تبرئته بعد ذلك من قبل قاض خاص لأن الشهود لم يؤيدوا دعوى النيابة. وتم فصل مساعد مفتش المباحث وشرطي آخر من الخدمة لقيامهما بحجز شاند بصورة غير مشروعة وغير ذلك من التجاوزات وأعيد إلى الخدمة شرطيان آخران كان قد تم توقيفهما عن العمل حيث وجد أنهما غير مذنبين. وقد تم دفع تعويض لوالدة المتوفى ولأطفاله الثلاثة.

٢٠٥- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص حالة بابولا داس (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٨٧) الذي زعم أنه تعرض للتعذيب ثم توفي في وقت لاحق في مخفر شرطة خانداغيري في أوريسا. وأفادت الحكومة بأنه أصيب إصابات خارجية أثناء محاولته الفرار من الشرطة. وقد اشتكى في مخفر شرطة هاجات من آلام شديدة في الصدر وتلقى على الفور علاجاً طبياً ولكنه فقد وعيه ثم توفي. وقد أجري تحقيق لم يتبين منه وجود أي دليل على تعذيبه من قبل الشرطة وتبين من تشريح الجثة أن وفاته نتجت عن أزمة قلبية بسبب إصابته بمرض في القلب. وقد بدت بعض العلامات الخارجية على جسمه ولكن الإصابات لم تكن كافية لتسبب الوفاة في سياق المجرى العادي للأحداث. وثبتت براءة أفراد الشرطة الموقوفين ذلك لأن التحقيقات لم تثبت حدوث أية تجاوزات من قبل الشرطة. وقد دفع تعويض لأسرة المتوفى.

٢٠٦- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أحال المقرر الخاص حالة بالويندر سينغ الذي زُعم أنه تعرض للتعذيب حتى الموت في مخفر شرطة غورداسبور في البنجاب (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٨٨). وقد أفادت الحكومة بأنه لم يتم قط توقيف هذا الشخص أو احتجازه في مخفر شرطة غورداسبور لأنه لم يكن مطلوباً في أية قضية في هذه المقاطعة.

النداءات العاجلة الموجهة والردود الواردة

٢٠٧- وجه المقرر الخاص في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نداءً عاجلاً لصالح كل من السيد سعد الدين جيلاني، البالغ من العمر ٧٠ سنة، والسيد جعفر شاه جيلاني، البالغ من العمر ٦٥ سنة، وهما على التوالي والد وعم السيد نظير جيلاني الممثل لدى الأمم المتحدة للمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا. وذكر أنهما اعتقلا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأنهما محتجزان في مركز الاستجواب التابع لشرطة آسام راشتريا في مقاطعة جامو وكشمير ويزعم أن اعتقالهما يرتبط بالأنشطة التي يقوم بها السيد نظير جيلاني في مجال حقوق الإنسان. ويزعم أيضاً أن السيد شبير أحمد جيلاني، شقيق السيد نظير جيلاني، قد تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز قبل أن يتم الإفراج عنه. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أفادت الحكومة بأن السيد سعد الدين جيلاني والسيد جعفر شاه جيلاني قد احتجزا للاشتباه بإيوائهما لمتمردين واحتفاظهما بمخزن للسلاح في بستانهما. وقد وجهت إليهما تُهم ثم افرج عنهما بكفالة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٢٠٨- ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ لصالح نحو ١٨٠ شخصاً من مواطني بوتان ممن يقيمون في مخيمات للاجئين في شرقي نيبال وقد اعتقلتهم الشرطة الهندية في مقاطعة جالبيجوري غرب البنغال في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وكانوا يشاركون في مسيرة من الهند إلى بوتان للتعريف بالمحنة التي يعاني منها البوتانيون في مخيمات اللاجئين. وزعم أن العديد من اللاجئين قد تعرضوا خلال اعتقالهم للرفس والضرب وقد أصيب ١٠ أشخاص بجروح نتيجة لذلك وكانت حالة أحدهم خطيرة. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أفادت الحكومة بأن إدارة مقاطعتي جالبيجوري ودارجيلينغ قد خشيت أن تؤدي المسيرات المخطط لها إلى الإخلال بالسلم ومن ثم فقد أصدرت أوامر تحظر بموجبها كافة التجمعات التي تضم أكثر من أربعة أشخاص في بعض المناطق الحدودية اعتباراً من ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وحيث إن مجموعة اللاجئين البوتانيين الـ١٨٨ قد انطلقت في مسيرة نحو مقر إدارة مقاطعـــة جالبيجوري، فقد تم إلقاء القبض عليهم. وقد أبدوا مقاومة أثناء توقيفهم ومن ثم فقد تعين استخدام قوة طفيفة - غير مفرطة - من أجل ضبطهم. ولذلك فلا مبرر لأي شكوك فيما يتعلق بتعرضهم لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وهؤلاء المحتجزون موجودون في جالبيجوري وجميعهم تحت تصرف القضاء.

اندونيسيا

٢٠٩- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، عدداً من الحالات التي يُدَّعى فيها بالتعرض للتعذيب؛ وقدمت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الردود الوارد ملخصها في الفقرات التالية.

٢١٠- زُعم أن أفراداً من قوات الجيش والشرطة اوقفوا نحو ١٥٠ قروياً من غرب جاكرتا كانوا في طريقهم لتقديم شكوى إلى المحكمة الإدارية الاندونيسية بشأن قضية تتعلق بتخصيص الأراضي. واحتُجز عشرون شخصاً لاستجوابهم، وحُوِّل عشرة منهم إلى وحدة الاستخبارات العسكرية. وادُّعي أن واحدة من المحتجزين، لم يُكشف عن هويتها خشية الانتقام، تعرَّضت للصفع والركل والصدمات الكهربائية والتهديد بالاغتصاب. وقيل إنها سمعت صرخات المحتجزين الآخرين أثناء تعذيبهم. وردَّت الحكومة قائلة بأن المدَّعين في قضية تخصيص الأراضي والمتظاهرين لم يُحتجز منهم أي شخص ولم يتعرَّض أي منهم لا للتعذيب ولا للمعاملة القاسية.

٢١١- وادُعي بأن السيدة سوتارجيناه، وهي محتجزة في سجن ويروغونان في يوجياكرتا، قد ضربتها حارسة السجن في آذار/مارس ١٩٩٤. ونُقلت بعد ذلك إلى زنزانة للحبس الانفرادي لمدة ٢٤ ساعة دون أن تتلقى، حسبما زُعم، أي علاج طبي؛ ووجدت في وقت لاحق وهي تتقيأ في الزنزانة وفاقدة الوعي تقريبا. وردت الحكومة قائلة بأن هذه السيدة اعتُقلت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتهمة اختلاس أموال حكومية وسُجنت في زنزانة مخصصة للنساء. وطوال مدة احتجازها، كانت أسرتها تزورها، وكذلك كان يزورها محام محلي، وإنها لم تتعرَّض لأي تعذيب أو معاملة قاسية حسبما زُعم.

٢١٢- وقيل إن جوآو دا آراووجو، الذي اعتُقل في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ في ديلي بتيمور الشرقية، بسبب مظاهرات حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قد تعرَّض للتعذيب داخل مباني وحدة الاستخبارات العسكرية. وقيل إنه تعرَّض للضرب بقسوة جعلته لا يستطيع التنفس إلا بصعوبة. وردت الحكومة قائلة إن جوآو دا آراووجو، وهو موظف بالحكومة المحلية في تيمور الشرقية تولى الإعداد لزيارة أحد القساوسة

الاستراليين لتيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ليست له أية علاقة بأية أنشطة جنائية ولا بأية أفعال أخرى تبرر اعتقاله.

٢١٣- وادُّعي أن بوبي زافييه اعتُقل في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ واحتُجز في مباني وحدة الاستخبارات العسكرية في ديلي. وقيل إنه أُخضع للصدمات الكهربائية من خلال أسلاك مربوطة في أذنيه ورقبته وقدميه، وجُرح في جبهته بواسطة شفرة حلاقة وتعرَّض للضرب حتى غاب عن الوعي. وردت الحكومة قائلة بأن بوبي زافييه عضو في الحركة الانفصالية المسلحة التي أُدينت في جريمة قتل وقعت في عام ١٩٩٢. وليس من المعقول أن يكون قد اعتُقل وتعرَّض للتعذيب في التاريخ المزعوم لأنه، في تلك الفترة، كان يقضي عقوبة السجن المحكوم بها عليه.

٢١٤- وادُّعي أن فالنتي دا كروز، وهو رئيس سابق لمنطقة فرعية، وخوسيه فيلهو، وأودينغو، ودلفيم، ومرتينهو ليما، وجوآو دا كوستا، ودومينغو دا كروز، ودومينغوس بيركيلهو وألماريندو، قد احتجزهم أفراد من وحدة الاستخبارات العسكرية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في قرية ليوهات، سوييبادا، منطقة ماناتوتو. وزُعم أنهم سجنوا في زنزانات الحبس الانفرادي وتعرَّضوا للضرب بقضبان حديدية، وللصدمات الكهربائية. وردت الحكومة قائلة بأن فالنتي دا كروز وخوسيه فيلهو لم يُعتقلا على الاطلاق ولم يتعرضا للتعذيب ولا للمعاملة القاسية بل انهما في الواقع قد ساعدا السلطات المحلية في الإعداد لزيارة أحد القساوسة الاستراليين لقرية ليوهات. أما دلفينو كالاستي (المدعو "دلفيم") وأودينو دي خيسوس (المدعو "أودينغو") ومرتينهو دي ليما وجوآو دا كوستا ودومينغوس دا كروز ودومينغوس برغوهلو وأمارندو، فقد أُلقي القبض عليهم في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في منزل يملكه أحد أعضاء الحركة الانفصالية المسلحة. وخلال الاستجواب، لم تجد الشرطة أدلة تثبت أن المحتجزين يملكون الأسلحة التي عُثر عليها في المنزل أو يستخدمونها أو يعرفون شيئاً عنها. وأُطلق سراحهم بناء على ذلك. ولم يتعرضوا للتعذيب أو المعاملة القاسية خلال احتجازهم، ولا خلال استجوابهم الذي حضره محام.

٢١٥- وقدم المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات تتعلق بمتابعة النداء العاجل الذي وجهه في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بالنيابة عن خوسيه انطونيو بيلو، الذي ادُّعي بأنه تعرض للضرب أثناء احتجازه في ديلي في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ويفيد رد الحكومة المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بأنه لم يتعرض للضرب ولا لأي نوع آخر من المعاملة القاسية أو التعذيب. وزعم تقرير ورد في وقت لاحق من مصدر المعلومات أن خوسيه أنطونيو بيلو قد تم تقييده وتعليقه من قدميه ثم تعرض للضرب بالعصي والأسلاك المعدنية، كما تعرض للصدمات الكهربائية وأُجبر على التوقيع على اعترافات. وقيل إن محكمة منطقة ديلي قد أصدرت ضده حكما بالسجن لمدة ١٨ شهراً بتهمة "الإعراب عن العداء للحكومة". وردَّت الحكومة قائلة بأن التشكك في الايضاح الذي سبق لها أن قدمته، ومفاده أن خوسيه انطونيو بيلو لم يتعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية أمر يبعث على القلق. ذلك أن الايضاح الرسمي المتعلق بشخص محتجز، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن حالته جيدة، ينبغي أن يقابَل بمصداقية أكبر من مصداقية ادعاء تزعمه العناصر المعادية لأندونيسيا والمقيمة في أوروبا الغربية.

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات ورد ذكرها في تقارير سابقة

٢١٦- ذكّر المقرر الخاص الحكومة، في رسالته المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بالادعاءات التي أحالها في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ و١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ والتي لم يتلق أي ردود عليها (انظر E/CN.4/1995/34 الفقرات ٣٨١-٣٩١ و E/CN.4/1996/35/Add.1 الفقرات ٣٤٤-٣٥٢). وفي ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، ردّت الحكومة بشأن تلك الحالات، حسب الملخص الوارد في الفقرات التالية.

٢١٧- بسوان لوبيس، وهو أحد رؤساء النقابات المستقلة، ادُّعي بأنه تعرّض للضرب بعد اعتقاله في مدان في نيسان/أبريل ١٩٩٤. أفادت الحكومة بأنه عومل معاملة حسنة وأن جميع حقوقه الخاصة بإقامة العدل وتطبيق القانون كانت مكفولة. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، استكمل عقوبة السجن لمدة الشهور الثمانية التي حُكم بها عليه بتهمة التحريض على الاضطرابات الجماعية. وفي وقت لاحق، ذكر في مقابلة مع وسائط الإعلام أنه لم يتعرض لأي نوع من أنواع المعاملة القاسية خلال مدة احتجازه.

٢١٨- سوكيمان (يوسف)، أحد نشطاء الحركة العمالية، ادُّعي بأن الشرطة اخضعته للتعذيب في مدان في ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وأفادت الحكومة بأن اسمه الحقيقي هو سليمان يوسف وأنه اشترك في المفاوضات العمالية مع مؤسسة "Industri Karet Deli". وطوال فترة المفاوضات، لم يتعرض أي من نشطاء الحركة العمالية، بمن فيهم سليمان يوسف، لأي ضغط أو تعذيب أو معاملة قاسية.

٢١٩- مرسيناه، أحد نشطاء الحركة العمالية، ادُّعي بأنه تعرض للتعذيب، ثم قُتل في أيار/مايو ١٩٩٣. أفادت الحكومة بأن محكمة جنائية قد أصدرت حكما بالسجن لمدة ست سنوات ضد العسكريين الذين انتهكوا أحكام القانون الجنائي الاندونيسي وأحكام القانون العسكري، وتم تجريدهم من وظائفهم العسكرية. وأُطلق سراح المتهمين المدنيين لأن شهاداتهم تمت تحت الإكراه. ومثل الضباط المكلفون بالتحقيق أمام المحكمة.

٢٢٠- إيدو، وافندي سامان، وايلي، وايستي آدي، وهـادي سيبتونو، وإيروان، وسمسار سياهان، ويودهي، و و. س. سيندرا، المدّعى بأنهم تعرضوا للاعتقال والضرب من جانب الشرطة في جاكرتا في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عقب مظاهرات ضد حظر صدور ثلاث مجلات إخبارية. أفادت الحكومة بأنه لم تحدث أية اعتقالات أو ضرب أو تعذيب أو معاملة قاسية.

٢٢١- جونيونتو، البالغ من العمر تسع سنوات، ووالداه دسمن وسودارمو، الذين ادُّعي أنهم تعرضوا للتعذيب في مخفر الشرطة في اندرامايو، في غرب جاوة. أفادت الحكومة بإلقاء القبض على جونيونتو وأحد أصدقائه بتهمة النشل وأن المحكمة قررت إعادته الى والديه. ولم يتعرض هو أو والداه للتعذيب ولا للمعاملة القاسية، وإن كان شريكه قد أصيب باصابات خفيفة بسبب مقاومته أثناء القاء القبض عليه.

٢٢٢- سابتو راهاردجو، ويوليانتو برنادي، وتوماس هنري كورنياوانتو، وإيلياسا بوديانتو، من نشطاء الحركة العمالية، ادُّعي بأن العسكريين أخضعوهم للتعذيب والمعاملة القاسية أثناء اعتقالهم في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ذكرت الحكومة أنهم لم يُعتقلوا ولم يتعرضوا للتعذيب ولا للمعاملة القاسية.

٢٢٣- وفيما يتعلق بادعاءات ازدياد عدد حالات الحبس الانفرادي في تيمور الشرقية، أشارت الحكومة إلى أنه يُسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة أماكن الاحتجاز، دون أي تقييدات؛ وقدمت الردود المتعلقة بالحالات الفردية الوارد ملخصها أدناه.

٢٢٤- سلفادور سارمنتو، طالب، ادُّعي بأنه تعرَّض للتعذيب الى أن شارف على الموت بأيدي رجال الشرطة في ديلي في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. أجابت الحكومة بأنه اعتقل في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ بتهمة ممارسة أنشطة تخريبية، ولكن الشرطة خلصت الى أنه لم يشترك في أنشطة تخريبية أو أفعال تعرِّض الأمن العام للخطر. وأطلق سراحه في اليوم التالي، بعد أن زاره مندوب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء احتجازه وبعد الافراج عنه. ولم يتعرَّض على الإطلاق للتعذيب ولا للمعاملة القاسية.

٢٢٥- بينيفيدس كوريّا وفرنسيسكو الميدا غودينهو، ادُّعي بأن جنودا أخضعوهما للتعذيب بعد أن شاهدوهما وهما يقومان بالتصوير في أحد الحقول في ماليانا. وردَّت الحكومة قائلة إن الشرطة هي التي اعتقلتهما، وليست وحدة الاستخبارات العسكرية، في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في بوكاو. وذكرت أن الاسم الحقيقي لفرنسيسكو الميدا غودينهو هو فرنسيسكو الميدا سانتوس. وقد وجهت اليهما تهمة تصوير منشآت عسكرية وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة شهرين. ولم يتعرَّضا للتعذيب ولا للمعاملة القاسية.

٢٢٦- أدلينو غوميس فونسيكا، ادُّعي بأنه مات نتيجة للضرب بعد اعتقاله في بوكاو في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وطبقا لما ذكرته الحكومة، كان هذا الشخص عضوا في الحركة الانفصالية في تيمور الشرقية؛ وقد لقي حتفه أثناء تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن في شرق تيمور الشرقية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢٢٧- فرناندو بوافيدا، زُعم أنه تعرَّض لتعذيب أفضى الى الموت في بوكاو في الفترة ما بين ٢٤ و٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأفادت الحكومة بأنه كان من أعضاء الحركة السرية الذين سلَّموا أنفسهم عقب اعتقال زانانا غوسماو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد صدر في وقت لاحق عفو عن العديد من هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم فرناندو بوافيدا. وذكرت الحكومة أن فرناندو بوافيدا لم يمُت وأنه يعمل في مزرعة في جنوب تيمور الشرقية.

٢٢٨- وفيما يتعلق بحالة فرناندو دي آروخو، التي أحالها الى المقرر الخاص الفريق العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي بعد أن تبيَّن له أن احتجاز هذا الشخص احتجاز تعسفي، ذكرت الحكومة أن مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر قام بزيارته أثناء احتجازه وأثناء قضائه لعقوبة السجن، وأنه لم يتعرَّض على الاطلاق للتعذيب ولا لأي نمط من أنماط المعاملة القاسية.

٢٢٩- آماراو دوس سانتوس، الذي عرِّف بأنه رئيس قرية هوبو، في ليتيفوهو ارميرا، في تيمور الشرقية، ادُّعي بأن العسكريين ضربوه ضربا عنيفاً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وذكرت الحكومة أن اسمه الحقيقي هو آمارال دوس سانتوس وهو في الحقيقة من رجال الشرطة في تيمور الشرقية وله صلة قرابة برئيس

قرية هوبو. وأفادت الحكومة بأنه لم تثبت صحة المزاعم القائلة بأن العسكريين ضربوه، وبأن من الجلي ان تلك المزاعم غير معقولة "لأسباب واضحة".

٢٣٠- ماتيوس ألفونسو، ادُّعي أن جنودا ألقوا القبض عليه في تاسي تولو في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ وضربوه أمام الناس. وأفادت الحكومة بأن القاء القبض عليه كان في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ وأُطلق سراحه بعد ساعات قليلة، وأن أحد المحامين حضر الاستجواب. ولم يتعرَّض على الاطلاق لأي تعذيب أو أي نمط من أنماط المعاملة القاسية.

٢٣١- دومينغاس دا سيلفا، ادُّعي أن مخبرين سرِّيين ضربوه بقسوة عقب مظاهرة في ديلي، تيمور الشرقية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. أفادت الحكومة بأنه تعرَّض بالفعل للضرب من جانب عناصر مناهضة للانضمام، حيث أنه من مؤيِّدي الانضمام.

٢٣٢- هندريكه بلميرو دا كوستا، زُعم أنه تعرَّض للتعذيب من جانب ضباط الاستخبارات العسكرية في ديلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. أفادت الحكومة بأنه حُكم عليه بالسجن عقب مظاهرة، بتهم تتعلق بعمليات مسلحة تطالب بالانفصال، في الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٩؛ ولكنه لم يُعتقل مرة أخرى منذ ذلك الوقت.

النداءات العاجلة المرسلة والردود الواردة

٢٣٣- زُعم أن العسكريين ألقوا القبض على مارتينهو بيريرا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في سورابايا، بشرق جاوة، عقب مظاهرات قام بها عدد من الأشخاص من تيمور الشرقية داخل سفارات أجنبية عديدة. وعلاوة على ذلك، تظاهر ٣٢ شخصا في سفارة هولندا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وقيل إنهم اعتُقلوا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ردَّت الحكومة قائلة إن مارتينهو بيريرا اعتُقل في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بتهمة جمع التبرعات لمجموعة انفصالية مسلحة، ثم أُطلق سراحه في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لعدم كفاية الأدلة. وخلال استجوابه، لم يتعرَّض لأي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية. وفيما يتعلق بالأشخاص الـ٣٢ المدَّعى اعتقالهم في سفارة هولندا، فقد غادروا السفارة بمحض ارادتهم ولم تتخذ الحكومة أي اجراء ضدهم.

٢٣٤- جيري كوغويا، واديسون موريب، وفيديليس سونغوهاو، وأرسينوس موريب، وأوتو ديانال، وتينوس ويكر، وجوارينغو كوغويا، زُعم أنهم اعتُقلوا في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦ في ايريان جايا بسبب أحداث شغب وقعت في تيماغابورا وامتدت الى البلدات المجاورة (١٥ آذار/مارس ١٩٩٦). وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦، ردَّت الحكومة قائلة إن الأشخاص الوارد ذكرهم أعلاه قد أُطلق سراحهم بعد استجوابهم وأن اثنين منهم توجها الى جاكرتا لمقابلة وزير التخطيط الانمائي الوطني لعرض شكاواهم عليه. ولم يتعرَّض أي من هؤلاء الأشخاص للتعذيب أو للمعاملة القاسية.

٢٣٥- زُعم أن ما بين ٢٠ و٥٠ شخصا قد اعتُقلوا بالقرب من جايابورا، ايريان جايا، في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ عقب أحداث شغب وقعت حين وصل الى مطار جايابورا جثمان الدكتور توماس وينغاي، الذي توفي في سجن سيبينمانغ بجاكرتا في الأسبوع السابق. وادُّعي أن بعض المحتجزين تعرَّضوا للضرب أثناء

اعتقالهم (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦). وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦، ردّت الحكومة قائلة إن توماس وينغاي، الذي كان يقضي عقوبة السجن لمدة ٢٠ سنة بتهمة إعلان ايريان جايا دولة ميلانيزية مستقلة في ١٩٨٨ قد توفي أثناء نقله إلى المستشفى للعلاج من أزمة قلبية، حسبما أكده ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. غير أن الطلبة والشباب الذين تجمعوا في آبيبوا بالقرب من مطار جايابورا لتشييع الجثمان لم يمتثلوا لنداءات وحدات الأمن بالالتزام بالقانون والنظام، وأخذوا في تحطيم السيارات وإشعال الحرائق في المباني. وألقي القبض على عدد من الأشخاص ثم أُفرج عنهم باستثناء ٣٩ شخصا. وسيمثل هؤلاء الباقون أمام العدالة وفقا لمبدأ إقامة العدل ومراعاة المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

٢٣٦- ووجّه المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي نداء مشتركا يتعلق بمواجهة بين طلبة الجامعة الذين تظاهروا للاحتجاج على ارتفاع أسعار المواصلات وبين العسكريين، وهي مواجهة زُعم أنها حدثت في أوجونغ باندانغ، سولاويزي، في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦، قيل إن نحو ٢١٢ شخصا من الطلبة ومن أفراد قوات الأمن قد أصيبوا بجروح. وادّعي باطلاق الرصاص على عدد من المتظاهرين وبأن ثلاثة طلبة، هم آندي سلطان وساييفول وأدنان، ماتوا بسبب تعرضهم للضرب بقسوة. وقيل إن عددا من الطلبة احتُجزوا، وأودع بعضهم في السجن التابع لقيادة الوحدة العسكرية لمنطقة أوجونغ باندانغ (٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦). وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، ردّت الحكومة قائلة إن مظاهرات الطلبة التي حدثت في ٢٢ و٢٣ نيسان/ابريل كانت مظاهرات سلمية؛ ولكن بعد أن قامت نقابات سائقي النقل العام بمظاهرة مضادة للمطالبة بزيادة أسعار المواصلات في ٢٤ نيسان/ابريل، حدثت مواجهة بين المجموعتين. وقام طلبة عدوانيون تصعب السيطرة عليهم بتدمير الحافلات وسيارات نقل البضائع والمنازل والمكاتب، والهجوم على المارة الأبرياء وإلحاق اصابات بهم. وفي محاولة لإعادة النظام العام، استخدمت قوات الأمن طلقات مطاطية وغازات مسيلة للدموع وخراطيم المياه وغير ذلك من الوسائل التقليدية، ولكنها لم تستخدم أي ذخيرة حية. أما الأشخاص الثلاثة الذين ماتوا، وأسماؤهم الصحيحة هي ساييفول بيا، وآندي سلطان اسكندر، وتاريف، فقد ماتوا غرقا بعدما ألقوا بأنفسهم في نهر بامبانغ خلال الفوضى التي كانت سائدة. واعتُقل الأشخاص الذين شاركوا في الأفعال الجنائية، ولكنهم لم يتعرضوا لأي تعذيب أو معاملة قاسية. وعيّنت القيادة العسكرية للمنطقة السابعة فريقا للتحقيق. وتقرر إحضار ثلاثة من كبار الضباط وتسعة جنود أمام المحكمة العسكرية في أيار/مايو ١٩٩٦. وكان رئيس الأركان للشؤون السياسية قد أعرب علناً عن أسفه لوقوع تلك الأحداث وقال إنه لم يكن ينبغي لها أن تحدث وإن الضباط الذين أساءوا ادارة الموقف أثناء المظاهرات سيقدمون للمحاكمة. وكانت اللجنة الوطنية، في تحقيقاتها الأولية، قد ذكرت للصحافة أنها تأسف لوقوع هذه الأحداث وأن ثمة دلائل تشير الى أن سلوك ضباط الأمن اتسم بعدم تحمّل المسؤولية.

٢٣٧- وتم توجيه نداء عاجل بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بالنيابة عن عدد من الأشخاص الذين توجد مزاعم تفيد بأن الشرطة تعتقلهم في بوكاو، تيمور الشرقية، منذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهو اليوم الذي حدثت فيه الاضطرابات بسبب التوترات الدينية بين السكان الروم الكاثوليك والسكان المسلمين. وتفيد الادعاءات بأن عددا من الشبّان رموا قوات الأمن بالحجارة وبأن قوات الأمن ردّت على ذلك باطلاق الرصاص على الشبّان. وقيل إن قوات الأمن قامت بعد ذلك بتفتيش جميع المساكن في المنطقة (١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أفادت الحكومة في ردّها بأن مجموعة من الشبّان المتمردين من تيمور الشرقية ضربوا الباعة والمارة وأشعلوا الحرائق في الحوانيت وسلبوها. وطُعن أحد ضباط الشرطة وأصيب ضابطان آخران باصابات خطيرة. وتم اعتقال ١٣ شخصا من

مثيري الشغب وكانوا يحملون أسلحة. وتم توفير الحماية لهم أثناء احتجازهم وضمان مراعاة الأصول الواجبة طبقا للقانون.

٢٣٨- وقيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم اعتُقلوا بسبب الاضطرابات التي وقعت في سياق العمليات التي نفَّذتها قوات الأمن في مكتب الحزب الديمقراطي الأندونيسي في جاكرتا في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦: هندريك ديدسون سيرات، ليزا فيبريانتي، تريو يوهانوس موليانو، زينال أبيدين، آي سونارمان بوروسابوترو، بترياتنو تينتين،، آغوس سوكارمنتو وسيامسول باشري، كووين حسين بونتوه، ديتا ساري محمد شاله. ومن ناحية أخرى، ادُّعي بأن أفرادا من وحدة الاستخبارات العسكرية ألقوا القبض على نيفيو سارمنتو في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ديلي، تيمور الشرقية، وجرى استجوابه في مقر وحدة الاستخبارات العسكرية قبل نقله الى مقر الشرطة في كومورو، ديلي، (٩ آب/أغسطس ١٩٩٦). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ردَّت الحكومة بأن قوات الأمن لم تنفِّذ أية عمليات في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. ففي المشاجرة بين جناح سوريادي وجناح ميغاواتي في مباني الحزب الديمقراطي الأندونيسي، لم تنفِّذ الشرطة أية عملية ضد مكتب الحزب وإنما اكتفت بتحديد موقع المشاجرة. وقد اعتقلت الشرطة هندريك ديكسون سريت في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ أثناء اشتراكه في أعمال العنف؛ واعتُقلت ليزا فبريانتي في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٦ بتهمة الاشتراك في مظاهرة عنيفة في شرق جاوة في ٨-٩ تموز/يوليه ١٩٩٦؛ واعتُقل ترييو يوانس موليانتي ماربونغ في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ واحتجزته الشرطة بتهمة الاشتراك في أفعال غير مشروعة ارتكبها ما يسمَّى بالحزب الديمقراطي الشعبي؛ واعتُقل زينال أبدين في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ لاشتراكه في تنظيم مظاهرة عنيفة في شرق جاوة وفي عدة أحداث أخرى؛ ولم يُعتقل آغوس سوكرمووانتو على الإطلاق ولم يُحتجز في سولو؛ واعتقلت الشرطة سيامسول باشري في ٤ آب/أغسطس في جاكرتا بتهمة الاشتراك في الأنشطة غير المشروعة التي نفذها الحزب الديمقراطي الشعبي؛ واحتُجز كووين حسين بونتوه، وديتاه ايناه ساري، وسوليه، في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ لقيامهم بتنظيم مظاهرة عنيفة في شرق جاوة. وكانت حقوقهم مكفولة طبقا للأصول، فقد مثَّلهم محامون وعوملوا معاملة إنسانية. ونيفيو سارمنتو هو موظف مدني في الحكومة المحلية لتيمور الشرقية، ولم يحدث على الإطلاق أن الشرطة أو أية قوات أمنية أخرى اعتقلته أو احتجزته.

٢٣٩- وادُّعي أن سوواينغو اعتُقل في جاكرتا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بسبب اتصالاته المزعومة بالمجموعة السياسية غير الرسمية المعروفة باسم الحزب الديمقراطي الشعبي. ولا يُعرف شيء عن مصيره، ولكن يُعتقد أنه ربما يكون محتجزا في أحد السجون العسكرية (٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦).

٢٤٠- وادُّعي بأن نيا دامايانتي وبولان، وهما طالبتان يقال إنهما عضوان في الحزب الديمقراطي الشعبي، محتجزتان في الحبس الانفرادي، بالاضافة الى طالب ثالث، لدى الوكالة التنسيقية الاقليمية للحفاظ على الاستقرار الوطني (Bakorstanasda) في سورابايا (٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

٢٤١- وادُّعي أن آزيتو فريتاس، وهو طالب من أوسولوغا في سملاري، منطقة بوكاو، تيمور الشرقية، قد اعتُقل في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ للاشتباه في اشتراكه في قتل جولياو فراغاو، وهو قائد عسكري. وقيل إنه تعرَّض للتعذيب أثناء استجوابه في مخفر الشرطة في بوكاو، وأصيب بكسر في ذراعه نتيجة لذلك. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أجابت الحكومة بأن المسؤولين عن إنفاذ القانون لم يعتقلوا أو يحتجزوا أو يسيئوا معاملة آزيتو فريتاس (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

ايران (جمهورية - الإسلامية)

٢٤٢- ذكّر المقرر الخاص الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦، بالنداءين العاجلين اللذين وجههما في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ و٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر أدناه)، بالنيابة عن عدد من المحتجزين من المؤيدين لآية الله العظمى شيرازي. وتفيد المعلومات التي تلقاها في وقت لاحق باعتقال أربعة مؤيدين آخرين من مؤيدي آية الله العظمى شيرازي وأن معظم المحتجزين، إن لم يكن كلهم، وكذلك الأشخاص المحتجزين قبلهم، قد تعرّضوا للتعذيب. وقيل إن أساليب التعذيب المستخدمة تشمل الضرب على أخمص القدم والضرب على الرأس بأسلاك معدنية، والحرق بما في ذلك الحرق بالسجائر حتى في أطراف الأصابع، وإجبار الشخص على الوقوف لمدة طويلة مستندا على إحدى ساقيه، والاحتجاز في مكان ضيّق للغاية، وتعليق الشخص من يديه أو قدميه أو أي جزء آخر من جسمه، بربطه أحيانا بمروحة دائرة معلقة في السقف، وتعريض الشخص للصدمات الكهربائية، وللبرد الشديد لفترات طويلة، وانتزاع الشعر، وتقييد الذراعين في أوضاع مؤلمة، والحرمان المطوّل من النوم. وقيل إنه تم الإفراج عن عدد من المحتجزين منذ ذلك الحين. والمحتجزون هم الأشخاص التالية أسماؤهم: حجة الإسلام والمسلمين محمد تقي الذاكري؛ حجة الإسلام والمسلمين عبد الرحمن الحائري (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ حجة الإسلام والمسلمين سيد عبد الرسول الموسوي (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ حجة الإسلام والمسلمين سيد مرتضى شيرازي؛ حجة الإسلام والمسلمين جعفر غني الحائري (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ حجة الإسلام طالب الصالحي؛ حجة الإسلام محمد فضل محمد الصفار؛ حجة الإسلام محمد علي معش (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ حجة الإسلام محمد صالح هداياتي؛ حجة الإسلام سيد عباس موسوي (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ صبغة الإسلام فؤاد فجيان؛ محمد الجفاري؛ هادي الأخوند الذاكري؛ أياد فجيان (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ أحمد أخوند (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ جلال أخوند (أطلق سراحه منذ ذلك الحين)؛ حجة الإسلام والمسلمين سيد مهدي شيرازي (قيل إنه اعتُقل في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أثناء سفره بالسيارة من قم إلى طهران)؛ علي الرميثي (قيل إنه اعتُقل في قم في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)؛ الشيخ حسين الذاكري (قيل إنه اعتُقل في قم في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ثم أطلق سراحه بعد ذلك)؛ حجة الإسلام الشيخ عزيز الله حساني (قيل إنه اعتُقل في ٢٠ أو ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في طهران، ثم أطلق سراحه بعد ذلك).

نداءات عاجلة تم توجيهها

٢٤٣- في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وجّه المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن عدد من أتباع آية الله العظمى شيرازي الذين قيل إن قوات الأمن اعتقلتهم؛ وكان بعضهم موضوع نداء سابق مؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٣٦٥). وتفيد معلومات اضافية تلقاها المقرر الخاص بأن اثنين من المحتجزين، هما سيد مرتضى شيرازي ومحمد الجفاري، تعرّضا للتعذيب أثناء احتجازهما وبأن محمد الجفاري نُقل الى المستشفى لعلاجه من نزيف داخلي. وبالاضافة الى ذلك، اعتُقل أتباع آخرون من أتباع آية الله العظمى شيرازي، وهم: حجة الإسلام والمسلمين جعفر غني الحائري (اعتُقل في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥)؛ حجة الإسلام محمد صالح هداياتي (اعتُقل في قم في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)؛ حجة الإسلام سيد عباس موسوي (اعتُقل في قم في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛ أحمد أخوند وجلال أخوند (اعتُقل كلاهما في طهران في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦). وقيل إن جميع هؤلاء الأشخاص، وكذلك الأشخاص موضوع النداء المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، معتقلون في الحبس الانفرادي في مكان غير معروف.

٢٤٤- وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، أصدر المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن عباس ماروفي، المحرر بمجلة "Gardoon"، الذي ادُّعي بأن حكما صدر ضده في الفترة ما بين ٢٢ و٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بالحبس لمدة ستة شهور و٣٥ جلدة، بتهمة "نشر أكاذيب"، وسب الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية ونشر قصائد اعتُبرت منافية للأخلاق.

٢٤٥- في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، وجّه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي نداء عاجلا بالنيابة عن مهرداد كافوسي، عضو منظمة مجاهدي الشعب في ايران، الذي التمس اللجوء إلى تركيا. وقيل إن الشرطة التركية اعتقلته في أغري، تركيا، في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦، حين كان يرافقه محام من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمساعدته في اجراءات تسجيله كملتمس للُّجوء. وأعيد قسراً الى ايران في اليوم نفسه. وادُّعي أنه سبق وأن سُجن وتعرَّض للتعذيب في ايران بسبب نشاطه السياسي.

٢٤٦- في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، وجّه المقرر الخاص بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في ايران نداء عاجلا يتعلق بما زُعم من استئناف تطبيق ممارسة بتر الأعضاء كعقوبة على جرائم معينة. وكان المدعي العام قد أعلن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ استئناف تطبيق ممارسة البتر كعقاب على السرقة بغية الحد من ازدياد الجرائم. وتطبيقا للسياسات الجديدة، يجوز بتر أربعة أصابع من اليد اليمنى كعقوبة على أول جريمة؛ واذا أدين الشخص بالسرقة مرة ثانية، يجوز بتر أصابع قدمه اليسرى. وبعد وقت قصير من إعلان المدعي العام ذلك، ادُّعي أن عمليات بتر الأصابع قد طبقت في طهران على ستة أشخاص أدينوا أكثر من مرة بجريمة السرقة. وقيل إن عددا من المدانين الآخرين بالسرقة قد نُقلوا من السجن الى مكان البتر لمشاهدة هذه العمليات. وناشد الممثل الخاص والمقرر الخاص الحكومة أن تعمل على عدم تطبيق ممارسة البتر أو أي عقوبة بدنية أخرى على المدانين بأفعال إجرامية.

اسرائيل

٢٤٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات عن حالات ادعاءات التعذيب الوارد ملخصها في الفقرات التالية.

٢٤٨- فادي أبو ميزر، البالغ من العمر ١٤ سنة، اعتُقل في وادي جوز في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤، وادُّعي بأنه تعرَّض للضرب واللكم مرارا وأنه هُدِّد بالاغتصاب، وحُرم من الطعام ومُنع من الذهاب الى المرحاض على مدى يومين، وهي فترة استجوابه في المجمَّع الروسي في القدس. وقيل إن السبب في هذه المعاملة القاسية هو حمله على الاعتراف بإشعال النار في عدد من السيارات، وهو ادعاء أنكره.

٢٤٩- فادي عبد الله سعيد صافي، أحد سكان مخيَّم جلازون للاجئين، قيل إن مسؤولين من ادارة الأمن العام اعتقلوه في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وزُعم أن الجنود ركلوه بشدة وضربوه على رأسه بمؤخرة البندقية في السيارة العسكرية التي نُقل فيها الى سجن رام الله. وعلى مدى الأيام الـ١٤ التالية، زُعم أنه تعرَّض للتعذيب أثناء استجوابه، حيث أجبر على الجلوس طول الوقت على مقعد خشبي صغير جدا وقُيِّدت يداه وقدماه بالأصفاد، وحُرم من الطعام والماء، وتعرَّض لموسيقى صاخبة بشكل متواصل، واُودع داخل خزانة صغيرة، وتعرَّض لتهديدات باعتقال أفراد أسرته وباغتصابه وبتدمير مسكنه. وقيل إنه وافق على الإدلاء باعترافات

بعد أن تعرَّض للضرب بالأحذية على رأسه. وبعد أن أمضى ١٠ شهور في سجن الفرعا، صدر ضده حكم بالسجن لمدة خمس سنوات، مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات وشهرين.

٢٥٠- مهدي محمد حسين سليمان شكرور، ادَّعي بأن جنودا اعتقلوه في هوارة، نابلس، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي مركز الاستجوابات في طولكرم، زُعم أنه تعرَّض للتعذيب لإجباره على الاعتراف بعضويته في منظمة حماس؛ وشمل التعذيب الضرب المتكرر على جميع أجزاء جسمه وركل خصيتيه والحرمان من النوم. وبعد أن اعترف برمي الحجارة، طلب منه مستجوبوه أن يفصح لهم عن أسماء أشخاص آخرين يُزعم أنهم شركاؤه. ومددت المحكمة فترة اعتقاله لـ٣٠ يوما تعرَّض بعدها، حسبما زُعم، للتعذيب مرة أخرى حيث تكرر تعريضه للضغط على الخصيتين وللضرب، مما أفضى الى الإغماء. وبعد ١٩ يوما، قيل إنه وافق على التوقيع على مستند باللغة العبرية لم يتمكن من قراءته. وبعد ذلك صدر ضده حكم بالسجن على أساس اعترافه برمي الحجارة.

٢٥١- محمد محمود ابراهيم شفود، البالغ من العمر ١٥ سنة، قيل إنه اعتُقل في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥ في منزله بالقرب من مخيَّم للاجئين في بيت لحم، بتهمة رمي الحجارة. وزُعم أنه تعرَّض للضرب على رأسه وجسمه، مما سبَّب له نزيفا في الأذن. وأطلق سراحه بعد ثمانية أيام.

٢٥٢- فايد عاطف يونس عواشره، ادَّعي بأن ستة جنود قد اعتدوا عليه بالضرب على جميع أجزاء جسمه بمؤخرة البنادق وبالعصي، في رام الله في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي المجمَّع العسكري في رام الله، اتُهم بالاشتراك في المظاهرات ورمي الحجارة. وادَّعي بأنه تعرَّض لتقييد يديه بالأصفاد وعصب عينيه وتغطية رأسه بقطعة قماش ذات رائحة كريهة، وقيِّدت قدماه الى قوائم مقعد صغير. ونُقل بعد ذلك الى أحد المباني في بيت لحم حيث تعرَّض، حسبما زُعم، للضرب بقسوة على ذراعيه وساقيه، وخبط رأسه في الجدار بقسوة وبشكل متواصل، كما تعرَّض للتهديد بالإعدام شنقا وبمحاكاة عملية الشنق أمامه. وأطلق سراحه في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

٢٥٣- غسان بدران بدر جابر، البالغ من العمر ١٢ سنة، قيل إن جنوداً اعتقلوه في الخليل في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتهمة وضع حواجز في الطريق، وإنه تعرَّض للضرب على ظهره ورقبته في نقطة التفتيش العسكرية في باب الزاوي. ونُقل الى مرأب للسيارات حيث تعرَّض، حسبما زُعم، للضرب المتكرر بقسوة على جميع أجزاء جسمه بأيدي الجنود وعدد من المدنيين الذين يعتقد أنهم مستوطنون اسرائيليون. وعولج في المستشفى من اصابات في رقبته وظهره وفخذيه وأنفه ورأسه. وفي نهاية الأمر، ألغيت التهم المنسوبة اليه.

٢٥٤- عبد الرحمن عادل أحمر، قيل إنه اعتُقل في بيت لحم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بسبب أنشطة مزعومة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ ونُقل من سجن مجيدو الى المجمَّع الروسي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ حيث تعرَّض للتعذيب لمدة ٢٠ يوما من الحبس الإنفرادي. وشمل التعذيب تقييده تقييدا محكما تسبب في فقدان الإحساس بالأصابع، وتغطية رأسه بكيس ثقيل وربطه بالسلاسل الى مقعد صغير جدا وبزاوية غريبة تسبب ضغطا شديدا على معدته وعلى أسفل ظهره مما أدَّى الى القيء عدة مرات في اليوم الواحد، والإجبار على الوقوف مدة طويلة وهو مقيَّد بالسلاسل، وتعريضه لهواء شديد البرودة، ورج رأسه بعنف تسبب في الإغماء، وعدم السماح له بالنوم إلا لمدة ساعتين إلى أربع ساعات كل أربعة

أيام، والتهديد بالقتل. وفي ٢١ آذار/مارس، رفض القاضي طلب محاميه بوضع حد للتعذيب. وبناء على ذلك، أودع في زنزانة صغيرة جدا لمدة أسبوعين وزُعم أنه تعرَّض فيها لضوء مزعج ولموسيقى صاخبة. وعلى الرغم من آلام شديدة في الظهر ومن القيء فإنه لم يُفحص طبياً، واكتفى أطباء السجن بإعطائه بعض الأقراص الدوائية. ويقال إن الشكوى التي قدمها المحامي الى فرع تحقيقات الشرطة بشأن تعذيبه لم يصدر أي رد عليها.

٢٥٥- باسم نيروش، قيل إنه اعتُقل في الخليل في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ وبقي في الحبس الانفرادي في سجن شارون ثم في سجن كيشون حتى ٣١ آذار/مارس. وقيل إنه تعرَّض، في سجن شارون، لتقييد يديه وقدميه تقييدا شديدا أثَّر على الدورة الدموية، وللضرب على جميع أجزاء جسمه بما في ذلك موضع الجهاز التناسلي، ولرج رأسه بعنف. وقيل إن طلبه الحصول على الرعاية الطبية اللازمة لمعالجة كسر في عظمة إصبعه قد قوبل بالرفض. وفي وقت لاحق، نُقل باسم نيروش للاحتجاز الاداري في سجن مجيدو.

٢٥٦- معي عدنان أبو طبانة، زُعم أنه بقي في الحبس الانفرادي لمدة ١٩ يوما على الأقل في سجن عسقلون في شهر آذار/مارس ١٩٩٦، وأنه تعرَّض عدة مرات لرج رأسه بعنف وأُجبر على الجلوس بأوضاع مؤلمة في ١١ آذار/مارس.

٢٥٧- وليد كراجه، ادُّعي بأن استجوابه تم تحت التعذيب في سجن شكما في الفترة من ٤ نيسان/ابريل الى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦. وقيل إن التعذيب شمل إجباره على الجلوس على مقعد صغير جدا ويداه وقدماه مقيَّدة بالأصفاد، وحرمانه لفترات طويلة من النوم.

٢٥٨- رعد سنوقرت، قيل إنه اعتُقل في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في الخليل. وقيل إنه تعرَّض، خلال فترة استجوابه حتى ٥ نيسان/ابريل في سجن كيشون، للتعذيب من خلال إجباره على الجلوس على مقعد صغير جدا ويداه وقدماه مقيَّدة بالأصفاد، وللموسيقى الصاخبة وللهواء الشديد البرودة ولتقييد يديه بقسوة أثَّرت على الدورة الدموية في المعصم، وللحرمان من النوم ورج رأسه بعنف. وقيل إنه عانى، نتيجة للتعذيب، من الصداع ومن تلوث إصابات في ركبتيه ولثَّته وفكِّه. وقدم محاميه شكوى الى وزارة العدل ضد هذه المعاملة، ولكن نتيجة التحقيق فيها غير معروفة.

٢٥٩- محمد مجاهد، ادُّعي بأنه اعتُقل في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦ في الخليل. وزُعم أنه تعرَّض، أثناء اعتقاله في سجن شارون للتعذيب من خلال تغطية رأسه وإجباره على الجلوس على مقعد منخفض بينما قُيِّدت يداه وراء ظهره بشكل أحدث ضغطا شديدا على عموده الفقري. وقيل إنه أُخضع للحرمان من النوم وللموسيقى الصاخبة بشكل مستمر ولتهديدات بإلحاق إصابات به لجعله معوَّقا وبترحيل أسرته وتدمير مسكنه. وقيل أيضا إن شخصين آخرين محتجزين في سجن سارونغ مع محمد مجاهد، هما أشرف أبو مرقية وإياد مجاهد، قد تعرَّضا لنفس المعاملة القاسية.

معلومات واردة من الحكومة بشأن حالات ورد ذكرها في تقارير سابقة

٢٦٠- ردّت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على الحالات التي أحالها المقرر الخاص في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٣٨٨-٣٩٤). ويرد ملخص للردود في الفقرات التالية.

٢٦١- فيما يتعلق بمحمد يعقوب عبد القادر النوباني، الذي زُعم أنه خضع للتعذيب أثناء استجواب إدارة الأمن العام له في رام الله في نيسان/ابريل ١٩٩٣، قدم محاميه عدة شكاوى الى القاضي بشأن معاملة موكله، في جلسة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣، وأمر القاضي بعرضه على طبيب ليفحصه وبإعطائه فرصة للراحة والاغتسال. وردّا على استفسار قدمه عضو في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) حقق مكتب المدعي العام في الحالة وقرر أن استجواب المجني عليه المزعوم قد تم وفقا للمبادئ القانونية التي تحظر جميع أشكال التعذيب والمعاملة القاسية. وعندما سئل أثناء اعادة النظر في حالته، لم يشتك من أساليب الاستجواب ولا من الرعاية الطبية المقدمة له ولا من ظروف السجن، وقال إن صحته تحسنت منذ بدء اعتقاله. وقال أيضا إنه لم يخضع لمعاملة مهينة. وكان يعاني من آلام في ظهره قبل اعتقاله وأن طبيبا فحصه عشر مرات بناء على طلبه.

٢٦٢- وفيما يتعلق بعبد الناصر علي عيسى عبيد، الذي زُعم أن ادارة الأمن العام قامت بتعذيبه في المجمّع الروسي عقب اعتقاله في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، أحيلت شكواه المتعلقة بتعرضه للمعاملة القاسية الى الشرطة، وهي تحقق فيها حاليا.

٢٦٣- وفيما يتعلق بعبد الناصر اسماعيل حسين القيسي، الذي زُعم أن ادارة الأمن العام قامت بتعذيبه في رام الله عقب اعتقاله في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، بُذلت جهود مكثفة لمعرفة مصيره، ولكن لا يوجد في السجلات ما يثبت أن ادارة الأمن العام قد اعتقلته.

٢٦٤- وفيما يتعلق بأمجد زغاير، الذي زُعم أنه تعرّض للتعذيب في سجن رام الله عقب اعتقاله في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، قدم محاميه شكوى الى قاضي المحكمة بشأن المعاملة التي أُخضع لها أثناء استجوابه. وقد أجرت الادارة الخاصة للتحقيق في حالات سوء تصرف الشرطة تحقيقا دقيقا في الشكوى. وأُغلق الملف في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لأن النتائج لم تبيّن وجود أي أساس يُستند اليه لاتخاذ اجراءات ضد المشتركين في استجواب الشخص المعني.

٢٦٥- وفيما يتعلق بحامد أسعد حامد القوني، البالغ من العمر ١٧ سنة والذي زُعم أنه تعرّض للتعذيب في سجن نابلس عقب اعتقاله في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أجري تحقيق دقيق في الشكوى التي قدمها محاميه الى المدعي العام. غير أن مقدم الشكوى لم يمتثل للاستدعاءات الموجهة اليه بتقديم الأدلة على الادعاء بسوء المعاملة، وأغلق الملف بناء على ذلك.

٢٦٦- وفيما يتعلق بزياد القواسمة الذي زُعم أنه تعرّض للتعذيب في سجن رام الله عقب اعتقاله في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أجرى محقق من وزارة العدل مقابلة معه بعد تقديمه لشكوى، وذلك للاستماع الى التفاصيل منه مباشرة. وقال للمحقق إنه ليست لديه شكوى وإن استجوابه لم يتسم بالصعوبة بوجه خاص.

ولم تكن لديه أية رغبة في التعاون مع السلطات لتقرير ما اذا كان مستجوبوه قد تصرَّفوا أم لم يتصرفوا في إطار القانون. ولم تبيِّن نتائج التحقيق أي أساس يمكن الاستناد اليه في اتخاذ اجراءات ضد مستجوبيه.

٢٦٧- وفيما يتعلق بعبد الصمد هريزات، الذي زُعم بأنه توفي بسبب تعذيبه في المجمَّع الروسي في نيسان/ابريل ١٩٩٥، كان من المهم بشكل حاسم الحصول على معلومات تؤدي الى القبض على زملائه في كتيبة عز الدين القسام في الخليل، وبالتالي إنقاذ حياة العديد من الأبرياء. ولهذا السبب، سُمح باللجوء الى تدبير استثنائي هو الرج العنيف للحصول على المعلومات ذات الأهمية الحيوية. وتبيَّن من تشريح الجثة أنه توفي نتيجة للاصابة باستسقاء (أوديما) تحت الجافية داخل المخ، ولكن لم توجد أية علامات تدل على حدوث ضرب أو جروح خارجية. وافتُرض أن سبب الأوديما هو قيام أحد المحققين برج كتفي المجني عليه، وإن كان من المتعذر استبعاد الأثر التراكمي للرج المتكرر من جانب محققين آخرين. ولم تحدث من قبل على الإطلاق حالة وفاة نتيجة للرج أثناء الاستجواب؛ وطبقا لرأي الخبير الطبي، كان احتمال الوفاة نتيجة للرج ضئيلا. وخلص وكيل النيابة الى أن المحققين لم يكونوا ليتوقعوا احتمال التسبب في الوفاة، ولذلك لم توجَّه أي تهم جنائية. وكان أحد المحققين قد حاد عن المبادئ التوجيهية وقُدِّم الى محكمة جزائية وجهت اليه تأنيبا رسميا. وبناء على ذلك، أمر المدعي العام بعدم اللجوء الى ممارسة الرج إلا في الظروف الاستثنائية وبإذن صريح من ضابط أعلى مسؤول عن تحقيقات ادارة الأمن العام. وأضيفت ضمانات أخرى تتعلق باستخدام ممارسة الرج أثناء التحقيقات ذات الأهمية الحاسمة بوجه خاص، واتُخذت تدابير إشرافية اضافية. وتبيَّن أن المزاعم القائلة بأن المتوفي كان قد أودع في زنزانة مع خمسة من الفلسطينيين المتعاونين مع السلطات أو إنه تعرَّض للضرب أو للدفع بعنف إلى الحائط ليس لها أي أساس.

النداءات العاجلة المحالة والردود الواردة

٢٦٨- علاء عمر أبو أيَّاش، وخلدون أبو أيَّاش، وعبد الحليم بلبيسي، قيل إنهم تعرَّضوا أثناء استجوابهم في سجن عسقلون للرج العنيف وللحرمان المطوَّل من النوم، وقيِّدوا الى مقاعد صغيرة بأوضاع مؤلمة (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٢٦٩- فؤاد شماسنة، قيل إنه اعتُقل في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦ وقضى ستة أشهر في الاحتجاز الاداري. ونُقل الى سجن مجيدو في ٢٦ نيسان/ابريل ثم الى سجن الجلامه في ٢٦ أيار/مايو. وزُعم أنه تعرَّض لتغطية رأسه وحُرم من النوم وأجبر على البقاء في أوضاع مؤلمة وأصيب بخلع في ذراعه. وقيل إن علي ضيَّا، وهو مواطن لبناني يعمل كصحفي في وكالة الأنباء الفرنسية وفي صحيفة السفير اللبنانية وفي محطة "تلفزيون المستقبل"، احتُجز في الحبس الانفرادي في سجن كيشون في اسرائيل للاشتباه في تعاونه مع حزب الله. وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بالافراج عنه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦. (٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٢٧٠- وقيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم قد اعتُقلوا في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ في دورة بالقرب من الخليل: سامي يوسف المطير، فايز محمد اسماعيل الشحتيت، علي يوسف المطير، حوجه سليمان حسين حوجا، محمود يوسف المطير، أنور عوده محمد الدرويش، ياسين ابراهيم محمود أبو هواش، عيسى يوسف المطير الدوريش، سالم ابراهيم محمود أبو هواش، عيسى يوسف المطير السويتي، موسى طالب موسى الرجوب، محمود عوض الله محمد الدرويش، بشير على جبر العواوده، زياد حسن عبد الفتاح أبو هواش،

يوسف محمد خليل السويتي. وقيل إن هؤلاء الأشخاص، ومعهم هاشم محمد اسماعيل الحمامري، اعتُقلوا في ١٩ آب/أغسطس في بيت لحم وإنهم محتجزون في حشابية في الخليل دون أن تُكفل لهم الاستعانة بمحامين. (٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٢٧١- الدكتور جورج كليم نكد، وهو جرّاح في النبطية، قيل إنه اعتُقل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بواسطة أفراد في جيش لبنان الجنوبي في منطقة الجنوب اللبناني التي تحتلها اسرائيل بوصفها "منطقة أمن"، وإنه محتجز في سجن الخيام. (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٢٧٢- محمد عبد العزيز حمدان، المشتبه في أنه من أفراد منظمة الجهاد الإسلامي، قيل إنه اعتُقل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وزُعم أنه تعرّض للرج العنيف والحرمان المطوّل من النوم والإجبار على الوقوف أو الجلوس في أوضاع مؤلمة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ صدر أمر من المحكمة يحظر على ادارة الأمن العام استخدام الضغوط البدنية ضده، ولكن المحكمة العليا ألغت هذا الأمر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وأجازت استخدام "الضغوط البدنية المتزايدة". (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وردّ الحكومة على هذا النداء مستنسخ في الوثيقة E/CN.4/1996/7.

٢٧٣- خضر مبارك، المشتبه في أنه عضو في الجناح العسكري لمنظمة حماس، قيل إنه اعتُقل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأثناء استجواب ادارة الأمن العام له، تعرّض للحرمان من النوم ولتقييد يديه بالأصفاد أثناء التحقيق والإجبار على الجلوس أو الوقوف في أوضاع مؤلمة وتغطية رأسه. وردّا على التماسه بمنع استخدام "الضغوط البدنية" ضده، قضت المحكمة العليا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بأن "الضغوط البدنية" يمكن أن تستمر. وعلى الرغم مما قيل من إن إدارة الأمن العام وافقت في وقت لاحق على عدم تقييد أصفاد خضر مبارك أو عدم إجباره على الجلوس أو الوقوف في أوضاع مؤلمة، فقد قيل إن المحققين أصرّوا على أن تغطية رأسه وحرمانه من النوم "ضروريان" للتحقيق. (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٢٧٤- مهنّد أبو رومي، قيل إنه اعتُقل في الخليل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وبقي في الحبس الانفرادي في سجن مسكوبية التابع للشرطة في القدس. (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

ايطاليا

٢٧٥- أحال المقرر الخاص الى الحكومة الايطالية، بموجب رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الحالات الوارد ملخصها في الفقرات التالية؛ وردّت الحكومة الايطالية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٧٦- جيانكارلو ملاتستا، اعتقله رجال الشرطة في روما في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ لاشتباههم في قيامه بشراء مخدرات. وقيل إنهم ضربوه ضربا عنيفا على رأسه وركلوه بالأقدام. واقتادوه بعد ذلك الى مخفر الشرطة في فيمينالي. وحين طلب تقديم شكوى، ضربوه مرة أخرى على رأسه وبطنه. وقيل إن هناك شهادة طبية تؤكد هذه المعاملة أُرفقت بالشكوى التي قدمها المجني عليه الى السلطات (Pretura) في روما، وإن هذه السلطات أجرت تحقيقا بهذا الصدد. وردّت الحكومة الايطالية بأن هذا الشخص أدين بتهمة

توجيه اتهامات كاذبة ضد الشرطة بادّعاء التعرّض للمعاملة القاسية. وسيُنظر في القضية في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٧٧- محرز شانوف، وهو مواطن تونسي، وسالم سفولي، وهو مواطن مصري، اعتقلتهما شرطة ميلانو في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣. ووجهت اليهما تهمة سرقة سيارة ومحاولة الهرب أثناء القبض عليهما؛ ومثلا أمام القاضي. وقيل إنهما كانا مصابين بجروح وكدمات وإنهما أكدا أن رجال الشرطة ضربوهما. وقيل إنه حُررت شهادة طبية تفيد ذلك، وتم إجراء تحقيق. وردّت الحكومة الايطالية أن محكمة أول درجة قد برّأت عدة رجال شرطة متهمين باساءة استخدام السلطة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٢٧٨- بيمبي أونا نسامبي أوكوكا، وهو مواطن زائيري، قيل إن رجال الشرطة اعتقلوه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في محطة القطار في ميلانو. وقيل إنهم اقتادوه الى مخفر الشرطة حيث تعرّض للضرب العنيف. وأُفرج عنه بعد ذلك؛ واستصدر شهادة طبية تؤكد المعاملة القاسية التي تعرّض لها. وقيل إن رجال الشرطة اعتقلوه مرة ثانية في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في محطة القطار في ألبينغا بعد تشاجره مع أحد العاملين في شركة السكك الحديدية. وقيل إنهم اقتادوه الى مخفر الشرطة حيث تعرّض للضرب. وتلقى علاجا طبياً بسبب الضربات التي تعرّض لها. وبعد إطلاق سراحه، استصدر شهادة طبية أخرى. وردّت الحكومة الايطالية بأن التحقيق القضائي لم يُستكمل بعد.

٢٧٩- نيقولاس أوباشينا، وهو مواطن نيجيري، قيل إن ثلاثة من رجال الشرطة اعتقلوه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في سانتانا دالفيدو، بالقرب من فيرونا، وضربوه ضربا عنيفا بالهراوات، ثم تركوه على الرصيف وهو في حالة إغماء. وقيل إن المارة نقلوه الى المستشفى وإنه قدّم شكوى ضد رجال الشرطة الثلاثة. وقيل إن المحكمة نظرت في القضية وإنها حكمت على المتهمين الثلاثة بالحبس لمدة ١٢ شهرا مع وقف التنفيذ، ولكنها أمرت، حسبما قيل، بعدم إدراج هذا الحكم في ملفاتهم الشخصية. وقيل إن رجال الشرطة الثلاثة أعلنوا عندئذ عن اعتزامهم استئناف هذا الحكم.

٢٨٠- ماركو لوبوس وفرانكو فييبيني، قيل إن شرطة بولونيا ألقت القبض عليهما في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في إطار عملية لمكافحة المخدرات. وقيل إنهما تعرّضا للضرب العنيف أثناء احتجازهما. وقيل إنهما توجها، بعد إطلاق سراحهما، الى طبيب قام بفحصهما وتبين له وجود جروح مختلفة. وقدم الاثنان شكوى ضد الشرطة، وقيل إنه أُجري تحقيق. وردّت الحكومة الايطالية بأن القاضي المسؤول عن التحقيق الأوّلي ضد رجال الشرطة سيستكمل تحقيقه في غضون بضعة أسابيع.

٢٨١- بوذكري المطرفي، وهو مواطن تونسي، قيل إن رجال شرطة تابعين لشرطة بلدية سبوتورنو اعتقلوه في آب/أغسطس ١٩٩٤، واقتادوه الى المخفر حيث ضربوه بالهراوات. وقيل إنه استصدر، بعد إطلاق سراحه، شهادة طبية من مستشفى سان باولو دي سافونا، تؤكد خطورة إصاباته. وردّت الحكومة الايطالية بأنه تم إجراء تحقيق في هذه الحالة وأن القضية معروضة على محكمة أول درجة في سافونا.

٢٨٢- بياجيو ايمبوسيماتو، اعتقله رجال من الشرطة في تورينو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وقيل إنهم ضربوه ضربا عنيفا واتهموه بالتحريض على العصيان. وبعد إطلاق سراحه، استصدر شهادة طبية من المستشفى. وردّت الحكومة الايطالية بأن حكماً صدر ضد رجال الشرطة المعنيين يلزمهم بدفع غرامة وتعويضات للمجني عليه.

٢٨٣- إنريكو نوتارانجلو، قيل إن رجال الشرطة اعتقلوه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لاشتباههم في أنه ينقل في سيارته معدات وأسلحة بغرض ارتكاب أفعال جنائية. وقيل إنه تعرَّض، أثناء احتجازه في مخفر ماتيناتا، للضرب بالهراوات، ولا سيَّما على رأسه وذراعيه وساقيه. وقيل إن شهادة طبية حُررت بما يفيد ذلك في ماتيناتا. وردَّت الحكومة الايطالية بأن ثمة تحقيقا جاريا ضد رجال الشرطة أمام محكمة أول درجة في فوجيا.

متابعة الحالات التي تناولتها تقارير سابقة

٢٨٤- فيما يتعلق بحالات خالد كابوتي وسلفاتوري فرانكو وكارميلو لاروزا، التي أحالها المقرر الخاص في ١٩٩٥، وكذلك بحالتي انطونيو مورابيتو وكريوتي أرسينيا، وبالأحوال في سجن سكوندليانو في نابولي، المحالة في ١٩٩٤، أرسلت الحكومة الايطالية ردودا مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ ذكرت فيها أن هناك تحقيقات قضائية جارية بهذا الشأن. وأبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه يود الحصول على معلومات عن النتائج النهائية لهذه التحقيقات. وأفادت الحكومة الايطالية، في ردِّها المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بأن التحقيقات في حالتي خالد كابوتي وسلفاتوري فرانكو لم تُستكمل بعد، وأن قضيتي كارميلو لاروزا وكريوتي أرسينيا قد حُفظتا. أما قضية انطونيو مورابيتو فإنها معروضة على محكمة الدرجة الثانية. وفيما يتعلق بالأحوال في سجن سيكونيليانو، أفادت الحكومة بأن التهم وُجهت ضد ٦٤ موظفا ولكن النظر في القضية لم يُستكمل بعد.

جامايكا

٢٨٥- ردت الحكومة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ فيما يتعلق بأوضاع احتجاز الأطفال في سجون الشرطة في البلد (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرتان ٤١١-٤١٢). وذكرت الحكومة أنه بموجب أحكام قانون الأحداث، لا يجوز احتجاز الأحداث الذين تقل سنهم عن السابعة عشرة في نفس الزنزانات التي يحتجز فيها الكبار. وفي الواقع العملي، يُحتجز الأحداث أحياناً في نفس البناء الذي يُحتجز فيه الكبار، ولكنهم لا يوضعون، كما زُعم، في نفس الزنزانات. ويتوفر لكل مخفر شرطة أشخاص على دراية بمعالجة شؤون الأحداث وهناك برامج تعليمية جارية تهدف إلى إعلام الجمهور بهذا الواقع وبنظام مراجعة مختلف الهيئات الاجتماعية. وتخطط الحكومة في الأجل المتوسط إلى الطويل لرفع مستوى المرافق الخاصة بالبنات اللواتي بلغن سن المراهقة، كما تتخذ خطوات للتعجيل بعقد جلسات الاستماع وتوفير مرافق تعليمية أفضل للأشخاص الموجودين في رعاية الدولة. وهناك أيضاً لجان زائرة، تتألف من قضاة صلح، القصد منها لفت نظر السلطات المختصة إلى ما قد يوجد من نقاط ضعف في النظام، مع التركيز على حقوق الإنسان. والحكومة تدرك كل الإدراك أهمية حماية الأشخاص الموجودين في السجون والمؤسسات الإصلاحية من الاعتداء الجنسي. ويتم تذكير العاملين، باستمرار، بوجوب معاملة الأحداث والشباب معاملة تتمشى بدقة مع التشريع القائم، ويتم اتخاذ اجراءات مناسبة عندما تقع أحداث عنف.

الأردن

٢٨٦- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن مصطفى سليمان عبد اللطيف أبو حامد قد تعرض للتعذيب وهو في عهدة الشرطة إثر اعتقاله في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويُدَّعى أن التعذيب، الذي قيل إنه جرى خلال فترة شهر احتجز فيه الشخص دون أن توجه اليه تهمة، قد تضمن تعليق الشخص رأساً على عقب من مسامير أدخلت في كاحليه. وقيل إنه أُدخل فيما بعد إلى المستشفى باسم مزور لمعالجته من الإصابات التي لحقت به نتيجة للتعذيب. وقد قدم شكوى بشأن التعذيب أثناء محاكمته، ولكن يدَّعى أن القاضي لم يأمر بإجراء تحقيق، وأن المحكمة لم تتلق سجلات طبية. وقد أدين بتهمة القتل العمد وحُكم عليه بالإعدام، وقيل إن محكمة النقض أيدت هذا الحكم في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦. وردت الحكومة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بأن المتهم لم يتعرض للتعذيب في أية مرحلة من مراحل اعتقاله. وقد نظرت محكمة النقض من جديد في القضية على ضوء شكوى المدعى عليه. وأيدت المحكمة الحكم السابق، وقد استند إلى أن المدعى عليه أقر بالجريمة أمام المدعي العام للحكومة وليس عندما كان موجوداً في عهدة الشرطة.

كازاخستان

٢٨٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن أفراد إدارة الشؤون الداخلية لمقاطعة موسكوفسكي قد ألقوا القبض على زعيم قوزاق منطقة سمرشييه في آلماتي يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقيل إنه كان ذاهباً ليتسجل كمرشح في الانتخابات البرلمانية عندما حدثت عملية الاعتقال. وقد وجهت اليه تهمة "تنظيم اجتماع غير مرخص به"، فيما يتصل بحدث جرى في وقت سابق من العام. ويدَّعى أن أفراد الشرطة قد اعتدوا عليه بالضرب أثناء اعتقاله. وقيل إن ثلاثة أشخاص، بمن فيهم واحد يرتدي لباس الشرطة، حاولوا فيما بعد تعليقه من رقبته بأنبوب تدفئة في زنزانته، وذلك لاظهاره، كما يدَّعى، بمظهر المنتحر. وقيل إنه قام فيما بعد بإضراب عن الطعام في سجن التحقيق والعزل رقم ١. ويدعى أنه غطس في الماء البارد في محاولة لجعله ينهي الاضراب.

النداءات العاجلة

٢٨٨- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن نينا سيدوروفا، الداعية السياسية العاملة لصالح جماعة القوزاق، التي ذُكر أن أفراد لجنة التحقيق التابعة للدولة في كازاخستان قد اعتقلوها في بيتها في آلماتي يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقيل إنها احتجزت في أماكن مختلفة، وكانت توضع أحياناً في "زنزانات عقاب" صغيرة أو غير مهواة أو مظلمة تماماً. وإنها تعرضت لعمليات ضرب. وقيل أيضاً إنها احتجزت في مقر لجنة التحقيق المذكورة.

كينيا

٢٨٩- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عدداً من القضايا الفردية المتعلقة بادعاء حدوث تعذيب، وأرسلت الحكومة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ رداً بشأن العديد من تلك الادعاءات. ويرد في الفقرات التالية موجز للادعاءات والردود.

٢٩٠- يدّعى أن ديفيد مبوغا كاباتا، الذي اعتقل في اقليم "ريفت فالي" في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، قد نُقل ثماني مرات فيما بين ستة مخافر شرطة وقد عذب في مخفرين من هذه المخافر واربع مرات في الغابات القريبة منها، وذلك قبل أن يمثل أمام المحكة في ١٦ آب/أغسطس. ويدعى أن تعذيبه تضمن تهديدات بالموت لإرغامه على توقيع إفادات؛ وعمليات جلد وضرب بمقبض معزقة على جميع أنحاء جسمه بينما كانت كل من يديه مربوطة إلى شجرة مختلفة؛ ومحاولة ربط قضيبه بخيط وشد الخيط حتى ينزف قضيبه دماً. وأظهر فحص طبي وجود الكثير من الكدمات، وكسرين في عضم الوجه والجمجمة، وتقرح دائري في القضيب، واصابات في الصفاق، والتهاب شُعبي حاد. وردت الحكومة بأن الموضوع قيد النظر أمام القضاء وبأن ديفيد مبونغا كاباتا لم يتقدم قط بشكوى إلى القاضي بشأن التعذيب، وبأنه لم يُسمع بأن مشتبهاً فيه تعرض للتعذيب لم يتقدم بشكوى إلى القاضي بحيث يُؤمر بإجراء تحقيق مستقل. فلو تعرض فعلاً للتعذيب لكان تقدم بشكوى إلى القاضي.

٢٩١- ذُكر أن جورج كاروكي وانجوه، البالغ من العمر ٦٥ عاماً، اعتُقل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ويُدعى أن مسؤول الشرطة الاقليمية في ناكورو قد صفعه وأمر أفراد الشرطة بضربه فقام ستة منهم وضربوه ضرباً مبرحاً. ونتيجة لذلك، فقد أربع أسنان وتورمت وجنتاه ونزف فمه دماً. وذُكر أنه أُخضع لعمليات الضرب لإرغامه على توريط الداعية السياسي كويجي وا واموير ه في سطو مزعوم. وأكدت التقارير الطبية أنه عانى من إصابات تتفق مع ما أورده من ادعاءات تعذيب. وردت الحكومة بأن النائب العام قد أشار بسحب التهم الموجهة ضد جورج كاروكي وانجو، وبأن هذا الأخير لم يشكُ في أي وقت أثناء مثوله أمام المحكمة أو بعد إطلاق سراحه من أنه تعرض للتعذيب على يد الشرطة.

٢٩٢- ذُكر أن جوزفين نياويرا نغنجي، عضو منظمة اطلاق سراح السجناء السياسيين، وآن وامبي انغانجا، وتابيسا مومبي، اعتقلن مع ١٦ رجلاً في أيار/مايو ١٩٩٦ في ناكورو. ويدعى انهم تعرضوا للتعذيب وهم في عهدة الشرطة قبل أن توجه إليهم تهمة السطو مع استخدام العنف. وذُكر أن جوزفين نياويرا نغنجي قد احتجزت في السجن الانفرادي لمدة ٢٢ يوماً وأثناء ذلك، ضُربت وأُدخلت بعض الأجسام الراضة في مهبلها. وذكرت الحكومة أن جوزفين نياويرا نغنجي اقتيدت بعد اعتقالها إلى منزلها وأنها أعطت هناك أفراد الشرطة مفاتيح سيارة مسروقة. وقد بُرئت، هي وثلاثة آخرون، منهم آن وامبي ناكورو، من تهمة السطو. ولم يتناول الرد الادعاءات المتعلقة بالتعذيب.

٢٩٣- كان جوزيف برازا ويكيسا، وتايجا ماشنجي، وموزس موريمي موكور، وريتشارد وازيلواس وافولا، من بين ما لا يقل عن ٣٢ شخصاً اعتقلوا بين نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وبداية شباط/فبراير ١٩٩٥ في مقاطعة بونغوما في غرب كينيا، للاشتباه بانتمائهم إلى منظمة غير شرعية هي حركة الثامن عشر من شباط/فبراير. ويُدعى أنه تم تعذيب معظم أو جميع الأشخاص المعتقلين المعروفين الـ٣٢. ويُدعى أن جوزيف برازا ويكيسا، البالغ من العمر ٦٩ عاماً، قد ضُرب مراراً، وسُكب شمع ساخن على ذراعيه وهُدد بالتعذيب الجنسي. وعلى الرغم من أنه أقر بذنبه فقد قام بعد ذلك باستئناف حكمه على أساس أنه تعرض للتعذيب. وأظهر تقرير طبي أمرت به المحكمة وجود اصابات بليغة، إلا أنه يدعى أن قاضي المحكمة العليا رفض قراءة التقرير الطبي ورفض الافراج عنه بكفالة. ويُدعى أن تايجا ماشنجي، وهو رئيس سابق لفرع مقاطعة ماونت إلغون لحزب المعارضة المسمى محفل استعادة الديمقراطية، قد تعرض للتعذيب في كاكاميغا، وأدى ذلك إلى تبوله الدم وفقدانه السمع. ويُدعى أنه تم ربط قضيب موزس موريمي موكور وخصيتيه بخيط ثم شد الخيط وأنه تعرض مرارا للضرب على يد أفراد الفرع الخاص في كاكاميغا. وذُكر أيضاً أن هؤلاء

الأفراد وقفوا على صدره وعلى قطعة خشب وُضعت بين ساقيه. وأشار تقرير طبي إلى وجود ندب ناتجة عن التعذيب. ويدعى أن ريتشارد وازيلوا وافولا تعرض للضرب في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ في كاكاميغا وقد ذكر تقرير طبي أن إصاباته بعد ثلاثة أسابيع من الحادثة كانت ما تزال "مرئية تماماً وواضحة تماماً". وردت الحكومة بأن محامي جوزيف برازا ويكيسا، قام، عند الاستئناف أمام المحكمة العليا في شباط/فبراير ١٩٩٦، بسحب الاستئناف وانه لم يذكر للمحكمة الادعاءات المتعلقة بالتعذيب. ولم يُبلغ المتهم المحكمة، حتى عند المحاكمة، بالادعاءات المتعلقة بالتعذيب. ومن ثم، فإن الاستئناف لم يشمل سوى مسألة الحكم، وقد خُفف هذا الحكم من ست سنوات إلى سنتين.

٢٩٤- كان جوفريه ندونجو جيشوكي من بين مجموعة ٦٧ شخصاً قيل إنهم اعتقلوا حول ناكورو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بتهمة عقد اجتماع غير شرعي. ويدعى أنه تم تعذيب ١٧ محتجزاً على الأقل وأن أربعة محتجزين أصبحوا عاجزين دائمين بعد تقييدهم إلى أشجار وضربهم في غابة دوندوري. وأصيب جوفريه ندونجو جيشوكي بالغنغرينا وبُترت ذراعه. واحتُفظ بالمحتجزين المعاقين الأربعة في حراسة الشرطة في المستشفى لمدة سبعة أشهر وأُطلق سراحهم في تموز/يوليه ١٩٩٥، وذلك كما قيل لتفادي إثارة أدلة تعذيبهم أمام المحكمة. وذكر محامٍ يترافع عن ٦٣ سجيناً أمام المحكمة أن السجناء قد تعرضوا للتعذيب على أيدي السجانين، بما في ذلك بـ"تجريدهم من ثيابهم وإدخال عصا في مؤخرتهم". وقد بدأوا أيضا اضرابا عن الطعام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لأنهم نقلوا إلى زنزانة يوجد فيها أشخاص يعانون من أمراض مُعدية، كالسل والجرب، ومن أحوال فظيعة عموماً. وحُكم على اثنين وستين من السجناء الـ٦٣ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢٩٥- قيل إن خمسة من أعضاء "جناح شبيبة كانو" اعتقلوا ألكس أوور في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بتهمة السرقة. ويُدعى أن المذكور تعرض في مكتب جناح الشبيبة للركل والضرب، فأدى ذلك إلى انخلاع مرفقه وتورم أعضائه التناسلية واستدعت حالته نقله إلى المستشفى. وردت الحكومة بأنه عندما تُقدم شكوى إلى الشرطة، فإنها تسجل في دفتر الحوادث. وقد دققت الشرطة في سجلاتها فتبين لها أنه لم يتم تقديم شكوى لا من جانب ألكس اوغور ولا باسمه. كما أن النائب العام لم يتسلم شكوى. وبالتالي، فإن الادعاء بأن الشرطة لم تتخذ الكثير من الاجراءات هو ادعاء غير صحيح.

٢٩٦- ذُكر أن ثلاثة من أفراد الشرطة الاداريين قاموا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بجلد دانييل واويرو، البالغ من العمر ٨٤ عاماً، وزوجته وابنته في معسكر الزعيم كانجايتا بمقاطعة كرينياغا. ثم تم احتجاز دانييل واويرو طوال الليل في زنزانة فيها ماء بعمق عدة انشاءات وأُطلق سراحه بدون توجيه تهمة اليه. وذكرت الحكومة أن الحادث يتعلق بأب وأبنه وابنته وحفيده. وعملاً بالشكوى التي قدموها بسبب الاعتداء عليهم من جانب أفراد الشرطة الإداريين الثلاثة، تمت مرافقتهم إلى المستشفى للمعاينة والعلاج وتم تسجيل افاداتهم. وتُجرى الآن تحقيقات في القضية.

٢٩٧- ذُكر أن ستة من أعضاء "جناح شبيبة كانو" قاموا بضرب زكريا ووكومو انجوغو ضرباً مبرحاً وبسرقته في محطة سيارات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأُدخل المستشفى لمدة اسبوعين وساقه اليمنى في قالب من الجص. وأبلغ الشرطة بهوية ثلاثة من مهاجميه ولكن لم يُحتجز إلا شخص واحد لمدة قصيرة. وقد أُفرج عنه لقاء كفالة وبدا أنه لن تُتخذ إجراءات أخرى في القضية.

٢٩٨- ذُكر أن الرقيب مارتن اوبوونغ، وهو موظف سجن في نيروبي، اعتُقل في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥ إثر مشاجرة مع ضابط شرطة في إحدى الحانات. ويُدعى أن أفراد الشرطة في المخفر ضربوه فأصيب بضعف شديد بعد إطلاق سراحه بوقت قصير في اليوم التالي، وتوفي بعد ذلك بيوم. وردت الحكومة بأن المحكمة وجهت إلى اثنين من أفراد الشرطة تهمة القتل في قضية وفاة الرقيب اوبوونغ.

٢٩٩- ذُكر أن روبرت وافولا بوكيه، وهو زعيم طلابي سابق في جامعة نيروبي، قد اعتقل في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥ للاشتباه في انتسابه إلى حركة الثامن عشر من شباط/فبراير. ويُدعى أنه قُيد إلى جدار وضرب ضرباً مبرحاً من قِبَل مفتش في الفرع الخاص واثنين من الضباط في معسكر الزعيم كاوانجواري. وذُكر أنه ووصل تعذيبه وحُرم من الغذاء في سجن نيفاشا الخاص بكبار المجرمين. وأطلق سراحه في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٥.

٣٠٠- ذُكر أن نهاشون شيجيه، وهو ولد شوارع يبلغ من العمر ١٨ سنة، قد عذب حتى الموت في مخفر شرطة بونغاني في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقيل إنه ضرب ضرباً مبرحاً بأعقاب البنادق. ويدعى أن الصبية الآخرين الذين اعتقلوا معه قد ضربوا أيضا. وردت الحكومة بأن نهاشون شيجيه كان من بين ٢٥ شخصا اعتقلوا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ للاشتباه باضرامهم النار في سيارة. وقد مرض في ٣١ آذار/مارس وأُعلنت وفاته لدى وصوله إلى المستشفى. وأظهر كشف أجري بعد وفاته أنه توفي من جراء تمزق الطحال الذي قد يكون ناجماً عن سقطة أو قوة راضة على بطنه. ولا تظهر اصابات مرئية على الجسم. وقد فُتح تحقيق والاجراءات جارية.

٣٠١- ذُكر أن أفراد الأمن الكيني اختطفوا الملازم جون كوبوانا، الضابط في الجيش الأوغندي، من منزله في قرية بوكابايي في مقاطعة مبالي بأوغندا، يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بتهمة تجنيد وتدريب أعضاء حركة الثامن عشر من شباط/فبراير. ويدعى أنه ضرب بأجسام راضة وجرح بسكين. وقد توفي فيما بعد في مستشفى بونغوما. وذكرت الحكومة أن جون كوبوانا اعتقل في كينيا لأمور تتعلق بالأمن وأفرج عنه في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ وأنه لم يتعرض قط لاعتداء وأنه ذهب إلى بيته دون تقديم شكوى. وقالت إنه لم يمت وإنما ما زال حياً يرزق في أوغندا.

٣٠٢- ذُكر أن اوتيينو كوبيو وأوتيينو ماكونيانجو، وكلاهما عضو في البرلمان من حزب "محفل استعادة الديمقراطية" المعارض، قد احتجزا وتعرضا للضرب على يد شرطة الشغب في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وذلك على ما يبدو لمنعهما من حضور انتخاب فرعي في مومباسا. وقد عولجا فيما بعد في المستشفى لمعاناتهما من اصابات في الظهر والصدر.

٣٠٣- ذُكر أن ميروجي كاريوكي، وهو محام عن حقوق الإنسان، ولويز تانبردج، وهي صحفية من جريدة ديلي تليغراف البريطانية، كانا من بين عدد من الصحفيين ومؤيدي حزب سافينا الذين تعرضوا للضرب على يد أفراد فرقة مكافحة الشغب في سجن ناكورو وعلى يد نحو ٤٠ عضوا مسلحاً من "جناح شبيبة كانو" عندما ذهبوا لزيارة الداعية كويجي واو وموبري في السجن في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد أصيب موبروجي كاريوكي بكسر في الترقوة وبكدمات جسيمة وأصيبت لويز تانبردج بكدمات جسيمة. وذكر أنه وجهت إلى ثلاثة أشخاص تهمة الاعتداء في هذا الحادث وأنه أُفرج عنهم بكفالة.

٣٠٤- ذُكر أن وانجوندو كاريوكي، وهو محام، قد اعتقل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتهمة الانتساب إلى حركة الثامن عشر من شباط/فبراير. وقد احتجز في السجن الانفرادي لمدة سبعة أيام، ويُدعى أنه تم خلالها تجريده كليا من ثيابه، وضربه مرارا وحرمانه من الغذاء لمدة ثلاثة أيام. وأفادت الحكومة بأن وانجوندو كاريوكي اعترف بأنه الأمين العام لحركة الثامن عشر من شباط/فبراير وأنه وجهت اليه تهمة الانتساب إلى جمعية غير قانونية. ولم يبت في قضيته بعد.

٣٠٥- وزوَّد المقرر الخاص الحكومة بمعلومات المتابعة التي تلقاها فيما يتعلق بقضية جوفريه كوريا كاريوكي، الذي كان المقرر الخاص قد وجه بشأنه نداءات عاجلة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ و١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ و٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويدعى أنه تعرض للتعذيب في السجن الانفرادي في مخفر شرطة ناكورو إثر اعتقاله في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، وقيل إنه حُرم من المعاملة الطبية المناسبة. وتفيد المعلومات الجديدة الواردة بأنه تم في النهاية إطلاق سراحه بكفالة في أيار/مايو ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن أحد التقارير الطبية أثبت أن حالته ناجمة عن إصابة بسبب "ضرب رأسه بجسم (أجسام) راضة"، فإنه قيل إنه لم يتم اجراء تحقيق فيما يتصل بادعاءات التعذيب.

٣٠٦- وأحال المقرر الخاص أيضا معلومات جديدة تلقاها في قضية مسؤول الحزب الديمقراطي المعارض ديفيد نجنغا انجوجي، الذي أشير إليه أولاً في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ والذي يدعى أنه تعرض للتعذيب مع خمسة أشخاص آخرين إثر اعتقاله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بتهمة اقتحام معسكر الزعيم اندايا وسرقة أسلحة. ويدعى أن المحتجزين ضربوا بالسوط واقتلعت أظافر أصابع يديهم وقدميهم وأرغموا على السير على أجسام حادة. وأفاد مصدر المعلومات منذ ذلك التاريخ بأنه تم اسقاط القضية ضد المدعى عليهم الستة جميعهم في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على أساس أنه تم الحصول على اعترافاتهم بواسطة التعذيب. وقد لاحظ رئيس القضاة المقيمين، في حكمه الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤، أن ديفيد إننجنغا انجوجي "قد عذب بشكل فظيع لكي يعترف إلى درجة أنه ما زال اليوم، بعد مرور ثمانية اشهر، مضطرا لأن يسير بمساعدة عكازيه. وما زال أخمصا قدميه يحملان علامات سوداء بليغة وما زالت توجد "تقرحات" وتورمات في قدميه". وذكر أن القاضي أوعز أيضا إلى مفوض الشرطة باتخاذ اجراءات فورية ضد الاشخاص المسؤولين عن التعذيب. وعلى الرغم من هذا الحكم، لم يتم اجراء تحقيقات في موضوع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب. وتم فيما بعد نقل القاضي من نيروبي إلى كيتيو، التي تبعد ١٣٠ كيلومتراً، وما زال ديفيد انجنغا انجوجي يتعرض لمضايقة من الشرطة. وردت الحكومة بأن الشرطة ما تزال تحقق في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب الذي تعرض له المدعى عليهم الستة في القضية المذكورة أعلاه، وأن الذين قاموا بالتعذيب ستتم ملاحقتهم أو اتخاذ تدابير تأديبية ضدهم اذا ثبت التعذيب.

معلومات وردت من الحكومة بشأن قضية مدرجة في تقرير سابق

٣٠٧- قدمت الحكومة، في رسالتها المؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، ردا فيما يتعلق بقضيتي روز ميري نيامبورا وتروفينا اوبواكا شيراكو، اللتين أحالهما المقرر الخاص في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرتان ٤١٩ و٤٢٢). فقد وجدت روز ميري نيامبورا، التي يُدعى أن أفراد الشرطة في نيروبي ضربوها حتى الموت في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢، معلقة على جدار وحول رقبتها دثار في مخفر شرطة روراركا بعد حوالي ٢٠ دقيقة من جلب محتجز آخر، كان قد اعتقل بسبب السكر ومخالفة النظام، إلى مخفر الشرطة. ووجد أحد أطباء الشرطة أن وفاتها نجمت عن اصابة كل من كليتيها بنزيف وتمزق في

طحالها. وقد فُتح تحقيق وأحيلت القضية إلى المحكمة. وقدم جميع الشهود افادات وسيصدر حكم قريباً. أما فيما يتعلق بتروفينا اوبواكا شيراكو، التي يدعى أنها عُذبت، بما في ذلك عن طريق الاعتداء الجنسي، في مخفر شرطة لانجاس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، فإن الدعوة المرفوعة على رجال الشرطة الذين ارتكبوا الجريمة ما زالت قيد النظر في المحكمة.

الجماهيرية العربية الليبية

٣٠٨- أحال المقرر الخاص في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ نداءً عاجلاً بشأن عادل محمد الخازاني، وصالح سليمان حدّود، وفرج سليمان الدعيكي، وسليمان أبو ستة، وعبدالله المهدي أبو ستة، وصلاح الدين الشيباني، ومحمد حسن البراني، ومحمد المحتوت السياني، وكانوا من بين مجموعة كبيرة من الطلاب ذُكر أنهم اعتقلوا في بني والي، في جنوب شرق طرابلس، في سياق مظاهرة جرت في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويدعى أنه تم استجوابهم تحت التعذيب، بما في ذلك بواسطة الصدمات الكهربائية، والفلقة، وأنهم هددوا بالكلاب. وقيل إنهم حوكموا مع ١٦ شخصاً آخرين محاكمة وجيزة سراً، دون السماح لهم بالاتصال بمحامين، وإنه حُكم عليهم بأحكام سجن مختلفة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وانهم كانوا محتجزين في الحبس الانفرادي في سجن الجديدة، الفرنة، خارج طرابلس.

المكسيك

٣٠٩- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، القضايا الواردة في الفقرات التالية والتي قدمت الحكومة رداً بشأنها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣١٠- قام أفراد الشرطة القضائية لولاية مكسيكو باعتقال دييجو وكلوديو مارتينيز فيلانويفا، وهما عضوان في جماعة اوتومي للسكان الأصليين، في سانتا آنا تلاكونتنكو، بولاية مكسيكو، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بتهمة الاغتيال. والاثنان أصمان أبكمان، ومتخلفان عقلياً، وأميان. وقد تعرضا للضرب، ومُرر التيار الكهربائي في لسانهما، وأُرغما على وضع بصماتهما على بيانات يدينان نفسهما فيها. وقالت الحكومة إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تتلق أية شكوى حول هذه القضية.

٣١١- قام أعضاء هيئة التنسيق الوطنية للأمن العام باعتقال فيلكس أرماندو فرنانديز استرادا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في مدينة مكسيكو بتهمة زرع قنبلة. وقد نُقل إلى مكان احتجاز سري وتعرض لأعمال تعذيب، مثل مسه بالتيار الكهربائي وضربه ومحاولات خنقه بوضع رأسه في كيس من البلاستيك، وتهديده بالموت. وأُبلغت الحكومة بأن هذا الشخص أعلن لممثلي هيئة التنسيق الوطنية للأمن العام أن الاصابات التي يعاني منها قد حدثت له بشكل عرضي وأنه لا يرغب في تقديم أية شكوى بهذا الخصوص.

٣١٢- قامت عناصر من الشرطة القضائية لولاية فيراكروز، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، بإلقاء القبض على انيو هرناندز هرناندز، واميليانو هرناندز هرناندز، ولوكاس فرانسيسكو هرناندز، وهم أعضاء في جماعة نهوا للسكان الأصليين ويتحدرون من بلدة كانتويانو، بلدية إكزواتلان دي ماديرو، فيراكروز. وحدثت عمليات الاعتقال في أماكن مختلفة من البلدية. واقتيد هؤلاء إلى وفد المديرية العامة للأمن العام في الولاية في ألامو، واستُجوبوا وأُخضعوا، فيما يبدو، لأنواع مختلفة من التعذيب، مثل تمرير التيار الكهربائي في الذراعين،

والضرب، ومحاولات الخنق بوضع الرأس في كيس من البلاستيك. وقدمت الحكومة تفاصيل بشأن الوقائع وبشأن ملاحقة هؤلاء الأشخاص، ولكن ليس بشأن الاستخدام الممكن للتعذيب.

٣١٣- قيل إن أفراداً يشتبه في ارتباطهم بقوات الأمن قاموا، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بمهاجمة سيسيليا رودريغيز، ممثلة جيش زاباتا للتحرير الوطني في الولايات المتحدة، في مونيتبيلو، تشياباس، وباغتصابها، وأوعزوا اليها بوقف نشاطها السياسي. وأبلغت الحكومة بأن هذا الشخص لم يتوجه إلى النيابة العامة للقضاء بولاية تشياباس لتأكيد الشكوى كما انه لا توجد في الملف الشهادة الطبية المتصلة بالموضوع ولا إفادة الشاهد.

٣١٤- قيل إن ثلاثة من أفراد الشرطة في مخفر شرطة كويتزالن، بويبلا، قاموا، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، باغتصاب اورورا نازاريو اريبتا، وهي من السكان الأصليين في سان ميغيل، تزيناكابان، وتبلغ من العمر ١٥ عاماً. وأبلغت الحكومة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقدمت بتوصية تطلب فيها أن يقوم النائب العام للقضاء بولاية بويبلا باحتجاز الأشخاص الثلاثة المشتبه في تورطهم في الحادثة.

٣١٥- ألقى أفراد الشرطة القضائية القبض على مانويل أغيـّره بسرّيل، وأبيل وسيزار زاموديو تريخو، ومرجريتا فيلافويرتي في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في سيلايا، غواناخوتو، بتهمة الاحتجاز. وقيل إنهم ضربوا جميعاً ضرباً مبرحاً وإن مرجريتا فيلافويرتي حرقت بالسيجارة في ظهرها وبطنها وفخذيها وأنه تم تشويه حلمة ثدييها. وأبلغت الحكومة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بإجراء تحقيق في هذا الشأن.

٣١٦- قام أفراد يشتبه بارتباطهم بهيئات الأمن، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، باحتجاز خوسيه نافا اندراده، مسؤول منظمة "بويبلوس اي كولونيس" في شيلبانسينجو، غريرو، وعضو "اتحاد المنظمات الريفية لجبل الجنوب" وعضو "الجبهة الواسعة لبناء حركة التحرير الوطني"، عندما كان متجهاً إلى قصر الحكومة بولاية غريرو لاستلام تعويض وعد بتلقيه بسبب اصابات لحقت به على يد الشرطة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقيل إن محتجزيه جردوه من ثيابه وعلقوه من رجليه وضربوه بالعصي. وعلاوة على ذلك، أدخلوا انبوباً في شرجه وقاموا بملء أمعائه بالغاز المنزلي كما قيل إنهم أخضعوه لصدمات كهربائية وضربوه بقسوة براحة اليد على أذنيه. وتفيد الحكومة بأن الطبيب الشرعي للجنة حقوق الإنسان أكد أن هذا الشخص قد عـُذب بالفعل، وطلب إلى النيابة العامة للقضاء في ولاية غيريرو اعتماد تدابير وقائية لصالحه. وما زالت التحقيقات لمعرفة المسؤولين مستمرة.

٣١٧- وبالإضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص من جديد إلى الحكومة عدة قضايا كان قد أرسلها في عام ١٩٩٥ ولم يتلق بشأنها حتى الآن أي رد.

متابعة القضايا المـُحالة سابقاً

٣١٨- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قضية ألفارو كاستيـّو غرانادوس، الذي اعتقله أفراد الشرطة القضائية الاتحادية في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ في يانجا، فيراكروز، والذي قيل إنهم ضربوه بألواح وبسلك كهربائي، وأدخلوا ماء معدنياً في أنفه وغطوا رأسه بكيس من البلاستيك ووجهوا له

صدمات كهربائية. وقيل إن ستة محتجزين آخرين في نفس الظروف، وهم ريكاردو هرناندز لوبز، وهيلاريو مارتينيز، هرناندز ومارتن تروخيّو براخاس، ولويس سانشس نافاريتيه، وروزا هرناندز هرناندز، وهرميليندا غارثيا زيباوا، قد عُوملوا معاملة مماثلة. وخلُصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في توصيتها ٩٥/٥٠، إلى أنه حدث تعذيب، وأوصت بأن تفتح النيابة العامة تحقيقاً. وطلب المقرر الخاص من الحكومة معلومات عما فعلته الهيئات المختصة لتنفيذ توصية اللجنة الوطنية. وقامت الحكومة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالإبلاغ عن تطور الاجراءات، مشيرة إلى أنها لم تنته بعد.

٣١٩- ووجه المقرر الخاص إلى الحكومة، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، نداءً عاجلاً بشأ، ماريانو إنسينو لوبيز، وخوليو إنسينو هرناندز، اللذين اعتقلا في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في جبل سنجوليكا، بويبلا. وأشارت المعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن ماريانو إنسينو قد تلقى، عندما كان محتجزاً، شحنات كهربائية. وطلب المقرر الخاص من الحكومة معلومات عن نتائج التحقيق الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وردت الحكومة بأن اللجنة أفادت بأن هذين الشخصين اعتقلا في ناحية سباكيل، بلدية ألتا ميرانو، تشياباس. وقد صرحا في مقابلة مع ممثلي اللجنة بأنهما لم يتعرضا للضرب ولا للتعذيب على يد العسكريين وأن ماريانو انسينو تعرض، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥، في مكتب يجهل الشخصان مكانه ويقع في منطقة توكستلا غوتييريز، لصدمات كهربائية بواسطة جهاز. ومن ناحية أخرى، نظراً إلى أنه ثبت في التقريرين الطبيين للايداع في السجن اللذين أُرسلا في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ أن الشخصين المعتدى عليهما كانا سالمين بدنياً وعقلياً، فقد أُغلق الملف كما تقرر أثناء المحاكمة.

٣٢٠- وفيما يتعلق بقضية مانويل مانريكيز سان اغوستين، التي أحالها المقرر الخاص في مناسبات متعددة، أبلغت الحكومة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن النيابة العامة للقضاء في الولاية الاتحادية أقامت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ دعوى جزائية ضد اثنين من أفراد الشرطة لمسؤوليتهما المفترضة عن ارتكاب جريمة التعذيب، منفذة أوامر القبض ذات الصلة. وطلب المقرر الخاص إبلاغه بما طرأ من تطورات جديدة على القضية منذ أن أمر القاضي بسجن المسؤولين المفترضين، وبالتعويض المحتمل الذي قُدم إلى الضحية. وفي هذا الصدد، أبلغت الحكومة بأن المسؤولين المفترضين أُقيلا من وظيفتيهما. وفي نفس الوقت ما زالت الملاحقة الجزائية ذات الصلة مستمرة.

ردود قدمتها الحكومة فيما يتصل بقضايا أُحيلت في أعوام سابقة

٣٢١- أليخاندرو سالاس روميرو، الذي ألقى القبض عليه في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، في جبل سونغوليكا، ولاية بويبلا، ١٥ فرداً مسلحاً يُعتقد أنهم ينتمون إلى الجيش. وأرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص، في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥، صورة عن التوصية النهائية الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. الا أنه لم يرد في هذه التوصية أن الشخص قد تعرض للتعذيب أو أنه قدم شكوى لتعرضه للتعذيب.

٣٢٢- خورخي راميريز سانشيز والفلاحون التسعة الآخرون الذين ألقي القبض عليهم في ٢٩ ايار/مايو ١٩٩٥ في بلدة اتلاباكسكو التي يسكنها السكان الأصليون، بولاية هيدالجو. وأبلغت الحكومة في ٢٠ أذار/مارس ١٩٩٦ بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تتمكن من تحديد مكان هؤلاء الأشخاص الذين أفرج عنهم بكفالة، وذلك كي تؤكد وقوع التعذيب، وبأن اللجنة لم تتلق أية شكوى من هؤلاء الأشخاص.

٣٢٣- خورخي سانتياغو سانتياغو، الذي اعتقل في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ في تيوبيسكا، تشياباس، للاشتباه في انتمائه إلى جيش زاباتا للتحرير الوطني. وأبلغت الحكومة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بأن هذا الشخص قد صرح لممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنه لم يتعرض للتعذيب.

٣٢٤- ديميتريو ارنستو هيرنانديز روخاس، الذي اعتقل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في مدينة نيتساوالاكويوتل، بولاية مكسيكو. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بأن هذا الشخص صرح لممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن الاصابات قد حدثت له بصورة عرضية، وبأنه لا يرغب في تقديم شكوى بهذا الخصوص.

٣٢٥- ريكاردو هيرنانديز لوبيز والأشخاص الستة الآخرون الذين ألقي القبض عليهم في شباط/فبراير ١٩٩٥ في يانجا، فيراكروز. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة في ٢٩ أذار/مارس ١٩٩٦ بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلصت إلى أن هؤلاء الأشخاص قد أُخضعوا للتعذيب البدني والنفسي بغرض الحصول منهم على معلومات تتعلق بجيش زاباتا للتحرير الوطني والتوقيع على بيانات يدينون فيها أنفسهم، وأوصت بفتح تحقيق اداري ضد أفراد الشرطة القضائية للولاية وللنيابة العامة، وكذلك ضد الخبير الطبي للنيابة العامة للجمهورية.

٣٢٦- غونزالو سانشيز نافاريتي والأشخاص الخمسة الآخرون الذين ألقي القبض عليهم في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ في كاكالوماكان، بولاية مكسيكو. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة في ٢٩ أذار/مارس ١٩٩٦ بأن الأطباء الشرعيين التابعين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أكدوا وجود اصابات في جميع هؤلاء الأشخاص، ووصفوا هذه الاصابات بأنها من بين تلك التي لا تعرِّض حياة الإنسان للخطر والتي يستغرق الشفاء منها أقل من ١٥ يوما. وأُبلغت الحكومة أيضا بأنه يتم اعداد تقارير خبراء لتحديد ما اذا كان هناك افراط في استخدام القوة العامة أم لا.

٣٢٧- ماريا جلوريا بينافيديس جيفارا، التي ألقى أفراد الشرطة القبض عليها في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ بعد أن داهموا منزلها في مدينة مكسيكو والتي اتهموها بالانتماء إلى جيش زاباتا للتحرير الوطني. وقد نُقلت إلى موضع عسكري لاستجوابها وقيل إنها حرمت من النوم لمدة يوم ونصف اليوم وأُرغمت على توقيع بيان من عدة صفحات لم يُسمح لها بقراءته وهُددت بإلحاق الأذى بولدها البالغ من العمر ١٨ شهرا. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة في ٢٩ أذار/مارس ١٩٩٦ بأن هذا الشخص ذكر لموظف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه لم يتعرض في أي وقت لأذى جسدي وبأنه لم يتقدم أيضا بأية شكوى. وتبين من المعاينة الطبية التي أُجريت لحساب النيابة العامة للجمهورية أنه لا توجد اصابات خارجية قريبة العهد.

٣٢٨- ألفريدو خيمينيز سانتيز وماريو ألفاريز لوبيز، اللذان اعتقلا في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ ونقلا إلى مكان عسكري في توكسلا جوتييريز. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة في ٢٩ أذار/مارس ١٩٩٦ بأنه يتبين من المعلومات التي حصلت عليها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن هذين الشخصين خضعا لسوء معاملة بدنية أثناء الوقت الذي كانا فيه محتجزين من قبل الأفراد العسكريين. وتقوم اللجنة باجراء التحقيق اللازم.

٣٢٩- ترينيداد بيريز بيريز، الذي اعتُقل في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ في عملية تدقيق قام بها الجيش الواقع على مقربة من بلدة تشياباس. وأبلغت الحكومة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بأن هذا الشخص صرح لممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذين أجروا معه مقابلة بأنه تعرض لسوء معاملة من جانب العسكريين ولكنه لا يرغب في أن يستمر التحقيق في الوقائع، ولهذا السبب أُنهي التحقيق.

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٣٣٠- أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة خلال عام ١٩٩٦ أربعة نداءات عاجلة في التواريخ الواردة بين أقواس، وكان أولها يخص أندريس مانويل لوبيز أوبرادو، عضو حزب الثورة الديمقراطية، ودوريليان دياز بيريز، الموظف البلدي، ورافاييل لوبيز كروث، عضو حزب الثورة الديمقراطية، وداروين غونزاليز بالينا، العضو البرلماني السابق لحزب الثورة الديمقراطية. وتفيد التقارير بأن هؤلاء الأشخاص كانوا يشكلون جزءا من مجموعة من أكثر خمسين شخصا أُلقي القبض عليهم بين ٧ و٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في نواحي هوتاكالكا (ناكاجوكا) وكارديناس وسنتيا، بولاية تاباسكو. وحدثت عمليات الاعتقال في اطار احتجاجات سلمية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية الناجمة عن منشأة نفطية. وقد أسفرت العمليات التي قام بها أفراد الجيش والشرطة القضائية للولاية عن اصابة عدد غير محدد من الأشخاص بجروح (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦). وأبلغت الحكومة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ بأنه تم الافراج عن جميع المحتجزين وتقديم شكوى إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الوقائع المذكورة.

٣٣١- ووجه النداء الثاني بشأن خوسه مانويل دى لا توري هيرنانديز، وفلورفاسكيز خيمينيز، عضوي جماعة فينوستيانو كارانزا القروية، بولاية تشياباس، وقيل إنهما احتُجزا في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على يد مجموعة سان بارتولوميه دي لوس يانوس شبه العسكرية، بناء على تعليمات من عمدة الناحية. وقيل إن اثنين من أعضاء الجماعة، هما خوسيه دي لا توري توريس، وخوسيه مانويل راميريز دي لا توري، احتُجزا في نفس الظروف وأُطلق سراحهما بعد ٢٤ ساعة. وقيل إنهم تعرضوا أثناء ذلك للضرب ومنعوا من الاتصال بأقاربهم وحرموا من الرعاية الطبية (٧ أيار/مايو ١٩٩٦). وأبلغت الحكومة، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأنه لم يشارك قط أي موظف حكومي في عملية الاحتجاز المفترضة وفي تعذيب هؤلاء الأشخاص وبأن مجموعة سان بارتولوميه دي لوس يانوس شبه العسكرية المذكورة لا وجود لها، وأن هذا الاسم إنما هو اسم احدى منظمات السكان الأصليين والمنظمات القروية الموجودة في حالة نزاع في بلدية فينوستيانو كارانزا.

٣٣٢- ووجه النداء الثالث بشأن تيودورو خواريز سانشيز، ورواميرو خيمينيز، ولورينزو آداميه بينيتيز، وخيرونيمو آدميه، أعضاء المنظمة الريفية لجبل الجنوب؛ وكليوفاس سانشيز، وبيدرو باريوس وخيرفاسيو أرسي، وغونزاليو سانشيز، أعضاء منظمة "بويبلوس إي كولونياس دي غيريرو"؛ وبروكورو فالينتي خيل، عضو الجبهة الموسعة لبناء حركة التحرير الوطني، وألفريدو باراجان، وغريغوريو غارسيا، وخيراردو هورتادو آرياس، وتايدي ميخيا هيرنانديز، وماركوس ميخيا كروث، وفالانتين تابيا نويولا، الفلاحين الناشطين سياسياً. وقيل إن هؤلاء الأشخاص احتُجزوا بين يومي ٨ و١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ولاية جيريرو وإن بعضهم تعرض للتعذيب ولسوء المعاملة. وقيل إن عمليات الاحتجاز تمت في سياق عمليات قامت بها قوات الأمن ضد الفلاحين الناشطين سياسياً، وبخاصة أعضاء المنظمة الريفية لجبل الجنوب ومنظمة "بويبلوس إي كولونياس دي غيريرو" الذين اتهمتهم بارتباطهم بمجموعة المعارضة المسلحة "الجيش الثوري الشعبي". وأُبلغ أيضا

أنه أصيب ٣٠ شخصا بجروح، منهم نساء وأطفال، اثناء مظاهرة تُطالب باطلاق سراح الريفيين الناشطين الذين احتُجزوا في الأيام السابقة (٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦). وأُبلغت الحكومة، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بأنه شُرع في اجراء تحقيق أولي ضد قائد الشرطة الوقائية البلدية في تشيلبانسينغو وأفرادها في جرائم التعسف في استعمال السلطة، والحرمان غير المشروع من الحرية وما نجم عنه، التي ارتكبت بحق ٥٣ شخصا من بينهم الأشخاص المذكورون .

٣٣٣- وأما النداء الرابع فكان يتعلق بمسؤول المنظمة الريفية لجبل الجنوب، هيلاريو ميسينو أكوستا، الذي قيل إنه اعتُقل في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مدينة مكسيكو ونُقل فيما بعد إلى سجن أكابولكو غيريرو، بتهمة الاشتباه بإقامته علاقات مع الجيش الثوري الشعبي. وقيل إنه تعرض أثناء احتجازه للتعذيب (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وأُبلغت الحكومة في ١ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أجرت فحوصاً طبية للسيد ميسينو فتبين أنه لا توجد في جسمه آثار اصابات خارجية. وعلاوة على ذلك، أبلغ هو نفسه اللجنة بأنه لم يتعرض للتعذيب.

المغرب

٣٣٤- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بورود معلومات عن تعدي قوات النظام على أحمد السنوسي، الفكاهي المغربي، في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالرباط بينما كان متوجهاً الى مقر اتحاد العمل المغربي للاشتراك من باب التضامن في اعتصام تنظمه رابطة المجازين العاطلين. وتفيد المعلومات بأنه نُقل الى المستشفى حيث تبيَّن للأطباء وجود إصابات مختلفة به. وطلبت منظمات غير حكومية عديدة التحقيق في الموضوع. بيد أنه لم تستجب السلطات المغربية لذلك.

٣٣٥- وبنفس التاريخ، أشار المقرر الخاص مرة أخرى الى حالة أحمد الخوري، ونبت رمضان بشراية، والعربي ابراهيم بابا، وشيخاتون بوح، ومرابح رابو نيسان، وعبد الحي الخال، ومحفوظ ابراهيم داهو، وسلامة أحمد المباركي، الذين أُلقي عليهم القبض في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ بالعيون، والذين سبق الاتصال بالحكومة بشأنهم في عام ١٩٩٥. وردت الحكومة عندئذ بأنه لا أساس من الصحة لجميع ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة وبعدم إشارتهم الى ذلك لدى مثولهم أمام المحكمة. بيد أنه تؤكد معلومات إضافية وردت من بعض المصادر تعرُّض هؤلاء الأشخاص للتعذيب من أجل الحصول على اعترافات منهم واسترعاء نظر المحكمة الى ذلك. ولم تأمر المحكمة بالتحقيق في الموضوع أو تتخذ أي إجراء آخر بشأنه. وكررت الحكومة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عدم تعرض هؤلاء الأشخاص مطلقاً للتعذيب.

ميانمار

٣٣٦- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بورود معلومات عن احتجاز يو وين تين وميو مينت نين في وجار مخصصة لإقامة الكلاب العسكرية في سجن إنسين في يانغون لمعاقبتهم على حيازة رسالة من السجناء الى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بشأن سوء الأحوال في السجون. واحتُجز أيضاً الدكتور كين زاو وين، وساو مايونغ نايونغ (العضو المنتخب بالبرلمان) ومونوا تين شوي في الوجار المخصصة لإقامة الكلاب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لشروعهم في إرسال رسالة الى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. (كان ساو نيانغ نيانغ،

ومونوا تين شوي، ويو وين تين، وميو مينك مين موضعاً للنداء العاجل المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الذي يرد موجز له أدناه). وتفيد معلومات باحتجاز ميا وين، من العناصر القيادية في الرابطة الوطنية للديمقراطية، وهيتاي أوانغ العضو بهذه الرابطة أيضاً في مثل هذه الأماكن.

النداءات العاجلة التي أُرسلت والردود التي وردت عليها

٣٣٧- أرسل المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نداء عاجلاً مشتركاً بالنيابة عن ساو نيانغ نيانغ، ومونوا تين شوي، ويو وين تين، وميو ميينت نين، والدكتور ميينت أونغ، وجميعهم من الأعضاء في الرابطة الوطنية للديمقراطية، بشأن ادعاء تعرضهم لمعاملة سيئة للغاية منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سجن إنسين (انظر أعلاه). وتفيد المعلومات بأنهم في حالة صحية سيئة وبأنهم في حاجة الى رعاية طبية حقيقية. وأفادت الحكومة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ بأنه ليس هناك ما يدعو الى القلق من احتمال تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة لمنع هذه الممارسات قطعياً بموجب القانون في ميانمار ولامتثال سلطات السجون بدقة لهذه القوانين وللأحكام ذات الصلة في تعليمات السجون. وهناك دائماً أطباء مؤهلون لتقديم الرعاية الطبية اللازمة للمحتجزين ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لنقلهم الى المستشفيات عند وجود ما يستوجب ذلك.

٣٣٨- وأرسل المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نداء عاجلاً مشتركاً بالنيابة عن بعض أعضاء الفرقة الراقصة ميو داو وين مار أنييينت بشأن ادعاء قيام المسؤولين بوحدة الاستخبارات العسكرية رقم ١٦ في مندالاي بإلقاء القبض عليهم بعد إحياء حفل بمناسبة الاحتفال بيوم الاستقلال في مجمَّع زعيم الرابطة الوطنية للديمقراطية داو أونغ سان سو كي وكان سبب القبض هو سخرية الفرقة أثناء تأدية رقصاتها من الحالة السياسية في ميانمار. وتفيد المعلومات بإلقاء القبض على يو هتوي (رئيس الرابطة الوطنية للديمقراطية في الحي الجنوبي الشرقي لمندالاي)، ويو با با لاي، ويو لو زاو، وميو داو وين مار (أنشى)، وما هنين با با (أنشى)، ويو تين ميينت هلينغ، ويو سين هلا، ويو وين هتاي في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وداو ميانغ (أنشى)، وما يين تين سوي (أنشى) في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ ويو ميينت تين ويو أونغ سوي، العضوين في الرابطة الوطنية للديمقراطية، اللذين ساعدا في ترتيب الحفل، في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وردت الحكومة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ بأنه لم يتم القبض على ميو داو وين مار، أو ما هنين با با، أو يو تين مين هلينغ، أو يو سين هلا، أو يو وين هتاي، أو داو ميانغ، أو ما يين تين سوي، أو يو ميينت تين. وكانت التهمة الموجهة الى يو با با لاي ويو لو زاو هي التلفظ أثناء تأدية دورهما في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بعبارات من شأنها أن تعرض القانون والنظام والأمن في الدولة للخطر، وكانت التهمة الموجهة الى يو هتاي ويو أونغ سوي هي مساعدتهما وتشجيعهما لذلك. ولم يتعرض المذكورون لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز أو المحاكمة.

٣٣٩- وأرسل المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ نداء عاجلاً مشتركاً بالنيابة عن يو وين نيانغ، ويو كين مونغ، ويو تين تون، ويو مونغ مونغ لاي، ويو مونغ أونغ ميينت، ويو هيتاي كيوي، الأعضاء في فرع الرابطة الوطنية للديمقراطية في مدينة إنسين، بشأن ادعاء القبض عليهم في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في يانغون لصلتهم بكتابة قصيدة شعرية للاحتفال بذكرى وفاة يو تين مونغ وين العضو في الرابطة أثناء الاحتجاز في عام ١٩٩١. وردت الحكومة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ بوجود بلاغ ضد يو تين تون، ويو وين نيانغ، ويو هيتاي كيوي لاشتراكهم في إعداد

منشورات مضرة بالقانون والنظام والأمن وتوزيعها. ولم يتم القبض على يو كين مونغ ويو مونغ مونغ لاي، ويو مونغ أونغ ميينت أو احتجازهم. وليس هناك ما يدعو الى القلق من تعرض الأشخاص المحتجزين لسوء المعاملة لقيام سلطات ميانمار بمراعاة القوانين التي تمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة بدقة.

٣٤٠- وأرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن ما لا يقل عن ٩٠ من الحركيين في الرابطة الوطنية للديمقراطية الذين يدعى القبض عليهم منذ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦ لمنعهم من حضور مؤتمر للرابطة من المقرر أن يعقد خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦. وأفاد يو وين هتين، المتحدث بلسان الرابطة، بوجود الدكتور أونغ كين سنت بين المحتجزين. ويفيد الادعاء بأنهم لم يوجه اليهم أي اتهام وبأنه لا يعرف مكان احتجازهم.

٣٤١- وأرسل المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار نداء عاجلاً مشتركاً في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بالنيابة عن جون كاو كيم تانغ (أكا نو تان كاب)، الرئيس السابق لجبهة شين الوطنية، بشأن ادعاء احتجازه في مخيم كاليميو التابع لجيش ميانمار. وردت الحكومة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بأنه سبق احتجاز هذا الشخص من جانب الجيش الهندي لاشتراكه في نشاط ثوري وجرى تسليمه لسلطات ميانمار في تامو. ولم يحتجز إطلاقاً في مخيم كليميو كما أنه لم يتعرض إطلاقاً لسوء المعاملة.

٣٤٢- وأرسل المقرر الخاص والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار نداء عاجلاً مشتركاً في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالنيابة عن زاو وين، وتين هلا، وكياو سوي، وتي تي أونغ، وتان تان سو وين، الأعضاء في جناح الشباب بالرابطة الوطنية للديمقراطية، بشأن ادعاء القبض عليهم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ واحتجازهم في مقر وحدة الاستخبارات العسكرية رقم ١٢ لاستجوابهم.

معلومات واردة من الحكومة عن حالات مدرجة في تقارير سابقة

٣٤٣- أبلغت الحكومة المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن يو هتوت العضو في الرابطة الوطنية للديمقراطية الذي أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالنيابة عنه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٧٤) قد أدين في جريمة نشر معلومات كاذبة ومصطنعة عن ميانمار قد تؤدي الى إساءة فهم البلدان الأجنبية للوضع السائد حالياً في البلد وحُكم عليه بالسجن مدة سبع سنوات. ولم يتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٣٤٤- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في رد مؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأنه لم يتعرض مونغ أي، وتوي أونغ، وميو زاو، ممثلي جناح الشباب في الرابطة الوطنية للديمقراطية الذين أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالنيابة عنهم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٧٥) للتعذيب أو لسوء المعاملة.

نيبال

٣٤٥- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بورود معلومات تفيد القبض على ٤٤ شخصاً على الأقل، من بينهم أطفال، في كوبهندي، بمقاطعة سندوبلاشوك، خلال الفترة من ٢ الى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد اختفاء مأمور شرطة في المنطقة. ويدَّعى أن السبب الحقيقي لاحتجاز هؤلاء الأشخاص هو تعاطفهم المزعوم مع حزب الجبهة الشعبية الموحدة المعارض. ويدَّعى أنه تعرض كثيرون من الأشخاص المحتجزين، مثل يام مايا سبكوتا، ورديكا سبكوتا، وتارادیفي سبكوتا، ودولا براساد سبكوتا، وسبهادرا سبكوتا (أنثى تبلغ ١٣ سنة من العمر) لضرب مبرح.

٣٤٦- وأرسل المقرر الخاص رسالة أخرى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة المتعلقة بالأشخاص الموقوفين في العمليات التي قامت بها الشرطة ضد الحركيين السياسيين الماويين في منطقة ربتي في النصف الغربي لنيبال في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦. ونُقلت الحالات الفردية التالية: جاغو براساد سوبيدي، رئيس لجنة تنمية مقاطعة رولبا، الذي أُلقي عليه القبض في ليبانغ؛ إمام سنغ روخا، من قرية غام، مقاطعة رولبا؛ شيفابراساد شارما، رئيس اتحاد الطلبة المستقلين الوطنيين في نيبال بمقاطعة جهاجهاركوت، الذي أُلقي عليه القبض في تابل، مقاطعة جهاجهاركوت؛ دمبار بهادور روكايات، الذي أُلقي عليه القبض واستُجوب في مركز شرطة دارما؛ غانغا رام بودوتوكي، الذي يدعى احتجازه من جانب أفراد الشرطة في مركز شرطة تارميري؛ بيشنو مايا وبنتاها اللتان تبلغان السادسة والثامنة من العمر الذين أُلقي عليهم القبض في قرية ريمنا، بدائرة خلانكا، بالقطاع الثامن من مقاطعة جهاجهاركوت؛ أوما كانتا شارما، الذي أُلقي عليه القبض في قرية بوتيشور بمقاطعة سورخيت، كارنا بهادور بوتهاتوكي، الذي أُلقي عليه القبض في قرية بوتيشور في مقاطعة سورخيت؛ تيلبير بوتهاتوكيواس، الذي يدعى تعذيبه في مقر مقاطعة ساليان؛ بهانندرا غينيري، العضو السابق في اللجنة المحلية لحزب ساميكودا يانا مورش الذي أُلقي عليه القبض في قرية جهاجهاراغوان بمقاطعة دانغ؛ بادان أولي؛ جيهيم بهادور شاند، المحتجز في سجن تولسيبور. وتضمن التعذيب الضرب أسفل القدمين، واستخدام مدحلة حتى الفخذين.

٣٤٧- وتفيد المعلومات بتعدي نحو ٣٥ من رجال الشرطة على ديار كل من أرجون بهادار رانا، وغوتالو رانا، وناندي رانا، وموتي رانا، وبيري بسنيتي في قرية جوريلي بدائرة خلانغا التابعة لمقاطعة جهاجهاركوت في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. ويدعى أنه عندما أنكر سكان القرية معرفتهم أماكن الحركيين الماويين المشتبه فيهم، تعدت عليهم الشرطة بالضرب المبرح علناً باستخدام العصي ولسعتهم بنبات القراص. ويدعى أيضاً التعدي على شانتي رانان (أنثى) تبلغ ١٣ سنة من العمر بالضرب. ويفيد البلاغ بقيام الشرطة بعد ذلك بإشعال النار في ديار سكان القرية.

نيجيريا

٣٤٨- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ بورود تقارير بشأن إساءة معاملة ٤٣ من السجناء المدانين لشروعهم المزعوم في الإطاحة بالحكومة في آذار/مارس ١٩٩٥ أو حرمانهم من العلاج. وتفيد التقارير بأن جورج إمباه، وهو صحفي يعاني من مشاكل نفسية، قد فقد الوعي نتيجة لسوء المعاملة بعد توقيفه في أيار/مايو ١٩٩٥؛ وبأن أشخاصاً كثيرين من جماعة أوغوني المحتجزين منذ عام ١٩٩٤ يتعرضون لسوء المعاملة والاهمال الطبي؛ وبأن باريبور بيرا، شريك كين سارو - ويوا زعيم حركة بقاء

شعب أوغوني على قيد الحياة، قد جُرِّد من ملابسه، وقُيِّد بأحد القوائم، وجُلد بسوط للجياد، وأُجبر على ابتلاع أسنانه التي تهشمت نتيجة للضرب؛ وبأن كليمنت تونسيما، وهو من أعضاء جماعة أوغوني المحتجزين بغير اتهام منذ أيار/مايو ١٩٩٤ في آب/أغسطس ١٩٩٥ قد توفي نتيجة لإهمال علاجه أثناء الاحتجاز، وبأن جنوداً قاموا باحتجاز بنيامين بيري وعدة أشخاص آخرين تم القبض عليهم في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ مدة خمسة أسابيع في مخيَّم عسكري في بوري بأوغوني لاند حيث كان يتم الاعتداء عليهم يومياً بعصي من الخيزران ولا يقدَّم لهم الطعام إلا كل ثلاثة أيام. وطلب بنيامين بيري العلاج بالمستشفى من الإصابات التي لحقت به في ظهره وصدره نتيجة للضرب.

٣٤٩- وتفيد التقارير بأن أدوبا باماي، الذي ألقي عليه القبض في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ لاتهامه كذباً بالسرقة، قد تعرض للتعذيب، بما في ذلك لضرب شديد، في مركز شرطة أغورومي في أبابا بمحافظة لاغوس واضطر نتيجة لذلك الى الإقرار بكل ما كان يمليه عليه المحققون. ونُقل بعد ذلك الى مقر فرقة مكافحة السرقة في إيكيجا حيث قام أحد أفراد الشرطة بإطلاق عدة أعيرة نارية من مسدس كان معه على قدمه اليسرى ففقد الوعي. وفي اليوم التالي تعرض مرة أخرى للتعذيب وتضمن التعذيب تعليقه بقضيب من الحديد بين قائمين بعد تقييد يديه خلف ظهره وضربه بقطعة من الحديد. وأُطلق سراحه في ١٥ أيار/مايو ودخل المستشفى العسكري للعلاج.

النداءات العاجلة

٣٥٠- أرسل المقرر الخاص ومعه رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداء عاجلاً بالنيابة عن ١٧ من مؤيدي حركة بقاء شعب أوغوني على قيد الحياة بشأن احتجازهم في أوغوني لاند وبورت هاركورت منذ أواخر آذار/مارس ١٩٩٦ لمنعهم من الالتقاء ببعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة المنطقة في يومي ٩ و١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وهؤلاء الأشخاص هم تولي غوكانا، وتوني غودي، وكبوباري ديكر، ويايا سيغالو، وباريالو كيبورا، وباريدا بيي، وصنداي توربيل، وجوزيف ديكور، وهوكين بورونن، وأدولفوس غبارابي، وبارينيم زيغاكو، وجوزيفين زيغاكول، وتمباري ميني غبيغا، وجون بابا، والرئيس صنداي ليغبارا، والسيدة ميرسي ليغبارا وباريتوري ليغبارا. ويُقال إن بعض هؤلاء الأشخاص لا يزالون محتجزين في مخيم عسكري بجهة أفرام. وعلاوة على ذلك، تفيد المعلومات بأنه أُلقي القبض على أنياكيوي نسيريموفو، المدير التنفيذي لرابطة حقوق الإنسان والقانون الانساني في حملة ضد مقر الرابطة في بورت هاركورت في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وكان هدف السلطات من هذه الحملة، طبقاً للمعلومات، هو البحث عن وثائق منها تقرير عن محاكمة كين سارو - ويوا. ولا يُعرف مكان هذا التقرير.

٣٥١- وأرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين آخرين أحدهما في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالنيابة عن نينيمو باسي، رئيس حركة الحقوق البيئية بالمنطقة الجنوبية لمنظمة الحريات المدنية، بشأن ادعاء توقيفه في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أثناء مغادرته نيجيريا لحضور مؤتمر للبيئة في غانا، والثاني في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالنيابة عن أولابيي دوروجاي، العضو المؤسس للائتلاف الديمقراطي الوطني، بشأن ادعاء قيام أفراد من قوات أمن الدولة بتوقيفه في لاغوس في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

باكستان

٣٥٢- أحال المقرر الخاص برسالة مؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الى الحكومة الحالات الموجزة في الفقرات أدناه.

٣٥٣- شاناز، وهي فتاة تبلغ ١٣ سنة من العمر وتعمل خادمة في المنازل في لاهور، اغتصبها أبن مخدومها وهددها بالقتل في حالة الإبلاغ عن الحادث. وعندما اتصل أبواها بمخدومها بشأن ما سلف قدَّم مخدومها ادعاء كاذباً بالسرقة ضدها وتم بناء على ذلك توقيفها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعند قيام شقيقها بتقديم طلب لإحضارها أمام المحكمة العليا في لاهور وجدت في مسكن أحد المفتشين الفرعيين للشرطة في موديل تاون. ويدعي التقرير قيام المفتش الفرعي باغتصابها مراراً أثناء وجودها بالاحتجاز.

٣٥٤- كاكي، وهي فتاة هندوسية تبلغ ١٥ سنة من العمر، اختطفها جنديان من جنود الجيش في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من أحد المعابد في غيدو بمقاطعة حيدر أباد. ويؤكد التقرير الطبي الأولي اغتصابها. ويدعي أبواها تهديد الشرطة لهما للتنازل عن اتهام الجنديين.

٣٥٥- نياز بيبي، احتجزتها الشرطة المالية في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ بعد اقتحام منزلها للبحث عن شقيق زوجها وتدعي تعدي الشرطة عليها أثناء استجوابها باليدين والقدمين والعصي ومطالبتها بسداد المبلغ المستحق للضرائب.

٣٥٦- سيما زارين، العاملة بحركة مهاجر قومي، ألقي عليها القبض في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ في نظام أباد. وتدعي وضع عصابة على عينيها والتعدي عليها بالضرب باليدين والقدمين لدى قيام وكالة التحقيقات الجنائية في سيفيل لاينز بمدينة كاراتشي باستجوابها عن أنشطة الحركة.

٣٥٧- إسلام سابزواري، المستشار السابق لحركة مهاجر قومي، قام أفراد يرتدون الملابس المدنية بالقبض عليه في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ في نظام أباد ولقي حتفه لدى استجوابه في وحدة التحقيقات الخاصة بالمنطقة الاتحادية باء من مدينة كاراتشي. ويبدو أن حكومة السند قد أمرت بالتحقيق في وفاته.

٣٥٨- شاذيا بانو، وهي امرأة حامل تبلغ ١٧ سنة من العمر، تدعي قيام أفراد الشرطة باغتصابها أمام زوجها، فاروق دادا، الشهير بفاروق بتني، في منزلها في كاراتشي في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويفيد البلاغ بقيام عدد كبير من أفراد الشرطة باقتحام منزلها والتعدي على فاروق وحماه عبد الصمد وشقيقيها عبد الواحد (١٤ سنة) وعبد العزيز عبد المجيد بالضرب المبرح. (ويُدعى إعدام فاروق بعد ذلك بدون محاكمة في "مشاجرة" بمنطقة المطار بينما لا تزال بقية الأسرة قيد الاحتجاز).

٣٥٩- طارق حسين رزقي، العامل بحركة مهاجر قومي، ألقت عليه الشرطة القبض في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ ووضعته بالحبس الانفرادي في مركز شرطة جامشيد كوارترز التابع لوكالة التحقيقات الجنائية في كاراتشي. ونُقل بعد ذلك الى السجن حيث توفي في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتبيَّن من تقرير تشريح جثته وجود ٢٦ إصابة به.

٣٦٠- فرحان أفندي، وهو صحفي، قام أفراد من الحرس في حيدرأباد يرتدون الملابس المدنية باختطافه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتسليمه في اليوم التالي الى مركز شرطة كانتونمانت، ويدعي التعدي عليه بالضرب المبرح.

٣٦١- فيروز أودين، العامل بحركة مهاجر قومي من شمال كاراتشي، ألقي عليه القبض في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ واحتجزته الشرطة بتهمة التعدي على موظفين عامين. ولدى قيام الشرطة والحرس بعرضه على قاضي المحكمة المختصة بالأنشطة الإرهابية، لاحظ القاضي وجود إصابات عديدة بجسده وأمر بوضعه تحت تصرف المحكمة وليس بالاحتجاز بالشرطة كما أمر بتقديم العلاج اللازم له. ويدعي البلاغ عدم تنفيذ هذه الأوامر. وتوفي فيروز أودين في ٢٨ أو ٢٩ أيلول/سبتمبر بطلقات نارية أطلقت عليه في "مشاجرة" مزعومة مع الشرطة.

٣٦٢- سعيد حسن، ألقي عليه القبض بغير اتهام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتعدت الشرطة عليه بالضرب في مركز شرطة منطقة بوفر أمام أخيه. وتوفي في اليوم التالي ووجدت بجسده إصابات وكدمات كثيرة كما وجد انتفاخ في وجهه من جراء انتزاع لحيته.

٣٦٣- شهيد ديهالفي، العامل بحركة مهاجر قومي، ألقي عليه القبض في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ويدعي تعرضه للتعذيب في مركز شرطة كاراتشي الجديدة بوسائل كثيرة منها الصدمات الكهربائية، والجلد بأدوات حادة، والحرق بلفافات التبغ وقضبان حامية، وانتزاع أظافره وشعره. ويفيد البلاغ بنقله الى حيدرأباد حيث أُعدم بدون محاكمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٣٦٤- عاشق موغال، العضو التنفيذي للاتحاد الوطني للطلبة في يامو بكشمير، احتُجز طبقاً للبلاغ في مظفرأباد بأزاد كشمير في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويدعي أنه تعرض للتعذيب في مركز الشرطة بوسائل كثيرة منها تعليقه من قدميه ووضعه في جهاز يسمى شاكانغا (يُقال إنه يؤدي الى التواء الجسد في وضع منحرف) واستُخدمت بعد ذلك محجلة على قدمه. وأُخلي سبيله بعد ذلك ونُقل الى المستشفى.

٣٦٥- خوجه حسن محمود، العضو في المجلس التنفيذي الوطني لحزب أوامي القومي، أُلقي عليه القبض في مظفرأباد في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٦ في تجمُّع بمناسبة الاحتفال بذكرى وفاة سعيد محمد مقبول بوت ثم نقل الى مركز الشرطة بالمدينة حيث تعدى عليه نحو ٢٠ من رجال الشرطة بالضرب بالعصي والقدمين ففقد الوعي وعندما أفاق وجد أنه نُقل الى مركز شرطة دانا خيلي وأنه خلعت عنه ملابسه ووضعت القيود في يديه وقدميه. ويدعي أن الشرطة وضعته في جهاز الشاكانغا وأنها وضعت حبلاً حول رقبته وتعدت عليه بالضرب باليدين والقدمين. وفي اليومين اللذين استغرقهما التحقيق عُلِّق من قدميه مدة تزيد على ٤٠ ساعة وأمر بالتوقف عن أنشطته السياسية.

٣٦٦- محمود بهيج، رئيس وحدة الاتحاد الوطني للطلبة في كلية مظفرأباد، ألقي عليه القبض في نفس التجمُّع الذي ألقي فيه القبض على خوجه حسن محمود. ولدى نقله الى مركز الشرطة بالمدينة، وضعت عصابة على عينيه كما وضعت قيود بقدميه وخلعت عنه ملابسه وجُلد ٣٠ جلدة. ثم نُقل في ١٣ شباط/فبراير الى مركز شرطة دانا خيلي حيث قامت الشرطة بتعذيبه بوسائل كثيرة منها الضرب بالعصي، وإلزامه بتناول البراز البشري، وإدخال عود في قضيبه.

٣٦٧- أمير غوجه، عضو الاتحاد الوطني للطلبة في جامعة كشمير وطالب بالمعهد العالي في مظفرأباد، أُلقي عليه القبض في حوالي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٦ في تجمعٍّ في مظفرأباد ونُقل بعد ذلك الى "وحدة التعذيب" حيث يدعي أنه تعدى نحو ٤٠ من أفراد الشرطة عليه بالضرب باليدين والعصي ومن بين وسائل التعذيب التي استُخدمت معه وضع قضيب به مسحوق الشطة في شرجه وضربه بالعصي الى حين فقد وعيه. ويدعي أيضاً أنه كان يعلّق من قدميه بأحد الحبال ثم كان يطلق الحبل ويسقط على الأرض مما أدى الى إصابته بإصابات بليغة في رأسه.

٣٦٨- سالم، ابن ليلى خان، لاندي، كاراتشي، ألقي عليه القبض في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وتعرض للتعذيب في مركز شرطة كاراتشي الجديدة. ويدعي قيام الشرطة بسحب قدميه بقوة الى الخارج بما أدى الى إصابته بعجز دائم عن السير.

٣٦٩- رشيد أمين، من العاملين في حركة مهاجر قومي، ألقي عليه القبض في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ واحتجزته الشرطة في مركز شرطة كاراتشي الجديدة. ويُدعى أنه تعرض للتعذيب بعدة وسائل منها الضرب بمؤخرة البنادق والصدمات الكهربائية. ولدى قيام الشرطة بتسليم جثته في ٢٧ نيسان/أبريل ادعت أنه قُتل في "مشاجرة". ويُقال إن جسده يحمل علامات كثيرة للتشويه منها جروح عميقة وكسور بالذراع والقدم والأنف.

٣٧٠- عبد الصبور، ألقي عليه القبض في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ لالتقاط مكالمات هاتفية على هاتفه بشأن أنشطة متصلة بحركة مهاجر قومي. ويدعى أنه نُقل الى مركز شرطة كاراتشي الجديدة حيث عُلق من قدميه وتعرض للتعذيب وأصيب بقيء دموي. وتُرك بعد ذلك بالطريق العام بالقرب من مسكنه وتوفي بعد ذلك بفترة وجيزة. وتبيَّن من الفحص الطبي أن وفاته كانت بسبب التعذيب.

٣٧١- ناصر بندي علي، من العاملين في حركة مهاجر قومي، وأخوه، أكبر بندي علي، ألقت عليهما الشرطة من مركز أجمر ناغري القبض في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦. ويدعى أنهما تعرضا للتعذيب بوسائل كثيرة منها الإصابة بجراح في جميع أجزاء الجسد. ويفيد البلاغ بإعدام ناصر بندي علي رمياً بالرصاص بعد محاكمة موجزة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦.

النداءات العاجلة

٣٧٢- أرسل المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ نداء عاجلاً بالنيابة عن سعيد أشرف علي وسعيد نوشاد علي وسعيد نصرت علي ومحمد سليم بشأن ادعاء القبض عليهم في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، وبالنيابة عن تنذير عادل صديقي، وأوفاييس صديقي، وعزيز مصطفى بشأن ادعاء القبض عليهم في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. ولقد ألقى الحرس القبض على جميع المذكورين بغير إذن قضائي وقاموا بتسليمهم للشرطة. ووضع المذكورون في الحبس الانفرادي.

بلاغات أخرى أحيلت الى الحكومة

٣٧٣- أبلغ المقرر الخاص ومعه المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين الحكومة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن ورود معلومات بشأن قيام شخصين بقتل نظام أحمد، القاضي السابق بمحكمة السند العليا والعضو في نقابة المحامين في باكستان، وبقتل ابنه نديم أحمد أيضاً. وكان نظام أحمد يتلقى طبقاً للتقارير تهديدات مجهولة بالقتل في حالة عدم تنازله عن الدعوى المرفوعة منه أمام محكمة السند العليا في كاراتشي. ورغم إبلاغ السلطات بهذه التهديدات فإنها لم تتخذ أي إجراء للتحقيق فيها أو لحمايته. وعلاوة على ذلك، تفيد المعلومات بقيام أفراد من المخابرات باستجواب نظام أحمد بعد قيامه بتناول وجبة العشاء مع المقرر الخاص عند زيارته لباكستان في آذار/مارس الماضي. واستجوب أيضاً شخصان آخران حضرا هذا العشاء هما السيد بيرزادا ومحمد أكرم شيخ. وتلقى محمد أكرم شيخ تهديدات بالقتل بسبب أنشطته كمحام. والتمس المقررون الخاصون من الحكومة التحقيق في التهديدات التي كانت موجهة الى نظام أحمد ونديم أحمد وفي مقتلهما وكذلك التحقيق في التهديدات الموجهة الى محمد أكرم شيخ وضمان سلامته.

باراغواي

٣٧٤- برسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن سيزار باريوس البالغ من العمر ١٨ عاماً والعضو في حركة الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية، يزعم أنه احتجز على أيدي جنود في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عندما كان بحافلة في طريقه إلى مدينة بيرابي، محافظة ايتابوا، للمشاركة في حلقة دراسية حول الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية. وعند الوصول إلى مقر فرقة الفرسان الثالثة بالمدينة الشرقية، يزعم أنه خُدّر جزئياً بخرقة مبللة بالفرمول، فوقع على الأرض وانهالت عليه الركلات، ويزعم أنه تعرض للتهديد بالاغتصاب. وبعد ذلك تم ربطه إلى كرسي وتهديده بسكين لارغامه على تقديم معلومات عن حركة الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية في البلاد. وخُدّر مرة ثانية بالفرمول ومُنع على ما يزعم من النوم طوال كامل الليلة. وفي خلال عام ١٩٩٥ اعتقل مستنكفون ثلاثة آخرون هم: فينانسيو فيرا، ١٥ عاماً، وبابلو أوسوريو ١٥ عاماً، وسيباستيان كورونيل، ويزعم أن جميع هؤلاء الأشخاص قد احتجزهم بسان خواكين مدير مفوضية الشرطة الذي سلمهم إلى مركز التجنيد والتعبئة بأوفييدو، وهناك تعرضوا للضرب والمضايقات أثناء أربعة أيام.

بيرو

٣٧٥- برسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات حول الحالات الواردة في الفقرات التالية.

٣٧٦- احتجز جيلبير سانشيس مينايا المقيم ببلدة اغوايتيا بقرية سانتا أنيتا بمقاطعة بادري أباد، محافظة أوكايالي، رفقة ثلاثة أشخاص آخرين في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤ على أيدي أفراد تابعين لبحرية بيرو. ثم تم نقله إلى قاعدة البحرية بأغوايتيا وسلّط عليه على ما يزعم التيار الكهربائي وتعرض للضرب مراراً وتكراراً.

٣٧٧- واعتُقلت ايرما فيلافيرديه ريوس، البالغة من العمر ١٩ عاماً، وغيليرمو روميرو ثييرتو المقيم معها ببوكالبا، في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على أيدي أفراد من البحرية الحربية في بيرو عند وصولهما إلى مرقب البحرية في هويبوكا. ونُقلا بعد ذلك إلى قاعدة هويبوكا ثم إلى قاعدة أغوايتيا (محافظة أوكايالي)، وهناك تعرضت ايرما فلافيرديه على ما يزعم للضرب واغتُصبت وسلطت عليها الكهرباء. وتعرض غويليرمو روميرو ثييرتو أيضاً للضرب سُلط عليه التيار الكهربائي.

٣٧٨- واحتجز خيسوس فلاديمير أوسوريو أنايا، الطالب، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بمركز عمليات للشرطة أقامته بشارع الجامعة فرقة الادارة الوطنية لمكافحة الارهاب دلتا ١. ثم نقل إلى مبنى تابع لهذه الادارة وبقي في حبس انفرادي. غير أن أسرته قد استطاعت الحصول على أخباره التي أكدت أنه تعرض للتعذيب. وفي ٨ شباط/فبراير رفعت أسرته دعوى للإحضار أمام المحكمة أمام القاضي المكلف بالقضية الذي أمر باجراء فحوص طب شرعي يدعى أن نتائجها أثبتت أن الشخص المحتجز كان يحمل جروحاً واضحة، على الرغم من وجود شهادة طب شرعي أُعدت بعد دخوله مباني الادارة الوطنية لمكافحة الارهاب بيوم واحد أكدت أن الشخص المحتجز لم يكن يحمل أية علامات جروح من أي نوع كانت.

٣٧٩- واحتجز دافيد باولو مورفيلي في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ في خوخا بمقاطعة خونين، على أيدي عسكريين نقلوه إلى القاعدة العسكرية بالمكان المذكور الذي تعرض فيه لسوء المعاملة. ولما كان مندوب مجتمع الفلاحين في كوبانتيا بمقاطعة ساتيبو، خونين، فقد اعتقل في مناسبات أخرى على ما يزعم. وفي الاعتقال الذي تم في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ يُزعم أنه نقل إلى ضفة نهر وتمت محاولة اغراقه، فضلاً عن ضربه في الوقت الذي كان فيه مربوطاً كل الوقت إلى شجرة. وفي الوقت نفسه اغتصب عسكريون مختلفون زوجته. وبعد ذلك ببضعة أشهر غادر دافيد باولو مورفيلي وأسرته البلد.

٣٨٠- واعتُقل توماس فلوريس هوانيو رفقة أشخاص آخرين في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على أيدي أشخاص تابعين للبحرية الحربية في بيرو المرابطة بكونتامانا، سان لورنزو، قضاء سارياكو، مقاطعة أوكايالي، عند توجهه لحضور اجتماع دعا إليه العسكريون المذكورون. وتعرض أثناء اعتقاله للتعذيب وكان ضعيفاً للغاية، وذلك لأنه قدم شكوى أمام النيابة العامة لدائرة بوكالبا المكلفة بالقضية.

٣٨١- واحتجز خوسيه أوجينيو شامايا روماتشاريتس في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على أيدي أعوان الشرطة بمركز شرطة سانتا فيليسيا بليما الذين ضربوه على ما يُزعم وغطّسوه في الماء. وبعد ذلك ببضع ساعات توفي على أثر سكتة قلبية. ويزعم أن ملازماً أولاً وعوناً تابعين للشرطة الوطنية يُعتبران مسؤولين عن الأفعال المذكورة قد وُضعوا تحت تصرف الدائرة الأربعين للنيابة العامة الجنائية في ليما.

٣٨٢- واحتُجز خوستو أوتينيانو كوينيونس، نائب رئيس دورية القرويين في كونشاماركا، لا ليبرتاد، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي أفراد من الجيش بقاعدة ريتاماس. وأثناء احتجازه تعرض على ما يزعم لضرب مبرح. كما أنه تم ربط رجليه ويديه والالقاء به في بركة وتواصل ضربه.

٣٨٣- واحتجز خوان غوتييريز سيلفا في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أيدي جندي اتهمه باطلاق النار على صديقته واقتاده إلى القيادة الاقليمية للشرطة الوطنية بتوكاتشيه، سان مارتين، وهناك تعرض للضرب. وكان تقرير طبي قد لاحظ جروحاً في الجمجمة وفي البطن، وكذلك جروحاً متعددة سببتها أسلحة بيضاء.

٣٨٤- وفي نفس التاريخ المذكور أعلاه عاد المقرر الخاص فأحال إلى الحكومة حالة خوستنيانو هورتادو توريس، التي كان قد أحالها لأول مرة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقد احتجز هذا الشخص في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في قرية سان بيدرو تاتشيو، هوانوكو، على أيدي أفراد من البحرية الحربية يزعم أنهم أخضعوه للتعذيب. ونقل في وقت لاحق إلى الشرطة الوطنية بلا أغوايتيا. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر نقل إلى مركز الصحة في حالة غيبوبة، وتوفي بعد ذلك ببضع ساعات. وردّت الحكومة بأن السيد هورتادو قد عومل، أثناء بقائه بمركز الشرطة الوطنية، معاملة ملائمة وأن وفاته ترجع إلى أسباب طبيعية. وتشير المعلومات المتعلقة بهذه الحالة والمتلقاة في وقت لاحق من مصادر غير حكومية إلى أن النائب العام بمقاطعة بادري أباد قرر وقف البحث نهائياً في شكوى جريمة القتل المقترن بظرف مشدد التي رفعت ضد قائد القاعدة البحرية بلا أغوايتيا وضد مسؤول عن الشرطة الوطنية. وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ قرر عميد النيابة العامة بأوكايالي وقف البحث في الشكوى نهائياً. وقد رأت المصادر المذكورة أن هذا القرار قابل للنقض نظراً لكون هذه القضية قد ظلت بذلك بدون عقاب. وطلب المقرر الخاص من الحكومة مده بالتعليقات فيما يتصل بالأسباب التي من أجلها ارتئي أن الوفاة راجعة إلى أسباب طبيعية، بما في ذلك تقرير الطب الشرعي.

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات أحيلت في أعوام سابقة

٣٨٥- في تموز/يوليه ١٩٩٥ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالة خوال هوامان غارثيا الذي توفي عندما كان محتجزاً على أيدي أفراد من الشرطة في باسكو. وردت الحكومة من ناحيتها بأن اجراءات تأديبية قد اتخذت ضد المسؤولين. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ أرسلت الحكومة معلومات اضافية أفادت بأن أفراد الشرطة الوطنية المتورطين في هذه القضية قد اعتقلوا بمؤسسة سيرو ديباسكو للسجن، بأمر اعتقال نهائي.

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٣٨٦- في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، نداءً عاجلاً من أجل لوري بيرنسون، وهي مواطنة من أمريكا الشمالية اعتقلتها الشرطة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بتهمة المشاركة في أفعال ارهابية.

٣٨٧- ووجه نداء عاجل آخر في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، وهذه المرة من أجل ماغنا ديلاكروز باسكيس وهي عاملة اجتماعية احتجزها بليما في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ أفراد من الادارة القومية لمكافحة الارهاب. وبتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ أعلنت الحكومة أن هذا الشخص بريء من التهم الموجهة إليه.

الفلبين

٣٨٨- في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ردت الحكومة على عدد من الحالات التي كان المقرر الخاص قد أحالها في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٥٥٩ - ٥٦٠ و٥٦٢). والردود ملخصة في الفقرات أدناه.

٣٨٩- يُزعم أن روبين بالمونس قد تعرض لضرب مبرح على أيدي جنود جيش الفلبين في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤. وحسب الحكومة كان الشخص المدعى أنه ضحية قد ذكر أنه لا يرغب في رفع أية شكوى ضد الجنود، لأنه لا يعرف هويتهم ولأنهم كانوا يقومون بعملهم فقط عندما اقتادوه إلى معسكر الجيش. وبما أنه لم يكن يرغب في رفع شكوى ولأن الجنود كانوا يقومون بواجبهم في الواقع عندما حصلت الحادثة فإنه ليس هناك أي أساس لتوجيه أية تهم ادارية أو جنائية ضد المرتكبين، وأقفل الملف لقلة الأدلة.

٣٩٠- وفي حالات كل من رينانتيه غامارا وبيدرو بابا الابن وبونيفاسيو إيلاغان وبرناندو اراغوسا وآنا باكساليفاغان، الذين يزعم أنهم تعرضوا للتعذيب في سلسلة من الأماكن السرية التابعة للمخابرات على أيدي أعوان تابعين لقيادة كورييرا الاقليمية لشرطة الفلبين الوطنية في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، كان الموظفون الذين شاركوا في ايقافهم أنكروا بشدة ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة. وأشارت السجلات إلى أن الأشخاص المحتجزين لم يعذَّبوا ولم يتعرضوا لسوء المعاملة، كما تبرهن على ذلك شهادة طبية تبين أنهم في صحة جسدية وعقلية جيدة ولم تكشف عن أية سوء معاملة أو إصابة على أجسادهم. وصرف المدعي العام الاقليمي النظر عن التهم الجنائية الموجهة ضد الضحايا المزعومين لتقصير الموظفين في اتباع النظرية القانونية المتمثلة في "الشك المعقول الذي يستند إلى سبب محتمل".

٣٩١- وجيري بوتيال، الذي يزعم أنه تعرض للتعذيب على أثر إيقافه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ قد وجهت إليه تهمة قتل شرطي ويجري بحث قضيته في محكمة الموضوع الاقليمية بمانيلا. وأثناء التحقيق لدى الاحتجاز أخبر بحقوقه الدستورية فاختار التزام الصمت. وكان أقاربه قد زاروه، وزاره أيضاً ممثلون عن منظمات غير حكومية. كما أنه تلقى فحوصاً طبية بناء على طلبه وأجرت معه وسائل الاعلام لقاءً. ولم يتعرض أبداً للتعذيب أو لأي شكل من أشكال المضايقة.

بولندا

٣٩٢- برسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن حالة ماسييه زارنوكي الذي يزعم أنه تعرض للضرب على أيدي أعوان الشرطة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في وسط مدينة وارسو. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ردت الحكومة بأن مارسييه زارنوكي قد شاهده شرطيان وهو يمشي متعثراً في وسط الطريق ورفض الاستظهار بأوراق هويته. وعندما طُلب منه ركوب سيارة الشرطة ارتمى على الأرض أخذ يصرخ "ساعدوني ياناس". وأثناء نقله بالسيارة ضرب رأسه على النافذة وركل المقعد الخلفي برجليه. والطبيب الذي فحصه في اليوم الموالي اكتشف كدوماً على صدره ويديه وفخذيه. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وجه ماسييه زارنوكي إشعاراً يزعم فيه تعرضه لمعاملة وحشية وسرقة على أيدي أعوان الشرطة. وأجرى مكتب المدعي العام لدائرة سرودمييسكيه تحقيقاً وقرر في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ وقف الاجراءات لأن الملابسات تفتقر للخصائص المميزة للجريمة. ولمّا كان القرار قد صدر عن هيئة مستقلة تعلو الشرطة مقاماً فإن الاتهامات الموجهة ضد أعوان الشرطة يجب اعتبار أنها لا تقوم على أساس.

٣٩٣- وأحال المقرر الخاص أيضاً حالة أولاف نهرنغ، وهو مواطن ألماني يزعم أن أربعة شرطيين أخرجوه من سيارته بالقوة وضربوه وركلوه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بالقرب من الحدود بين بولندا وألمانيا. وفي مركز الشرطة بزاري يُزعم أنه تعرض للركل وألقي به من أعلى درج وتم جره إلى أعلى الدرج

وهو مقيد اليدين، وحرم من الأكل والشرب طوال يومين. ووجهت إليه تهمة التهجم على أعوان الشرطة. وكشف فحص طبي عن وجود كدوم متعددة في الصدر، وفي أعلى الذراع اليمنى والمعصم وسحجاً في المعصم الأيسر وسبابة اليد اليمنى والركبتين وجروح في البطن. وردّت الحكومة بأن أولاف نهرنغ الذي كانت الشرطة قد أوقفته بسبب فرط السرعة قد رفض الاستظهار بوثائق هويته ثم دفع شرطياً عن سيارته وضربه على وجهه. وعندئذ لجأ الشرطي إلى تدابير القسر المباشرة مستخدماً قبضة شديدة جداً وأصفاداً. وخضع أولاف نهرينغ لفحص طبي قبل نقله إلى غرفة الاحتجاز التابعة للشرطة، لكن الطبيب لم يجد شيئاً غير عادي.

البرتغال

٣٩٤- برسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالتين الملخصتين أدناه. وردت الحكومة على ذلك برسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣٩٥- يزعم أن بواكيم تيخيرا كانت له مشادة مع أعوان شرطة الأمن العام خارج ناد بفيلا ريال في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأوقف عندئذ ونقل إلى مركز الشرطة المحلي الذي يزعم أنه تعرض فيه للضرب بهراوة كما تعرض للركل واللكم. ويزعم أن شهادة طبية قد أشارت إلى أنه خيطت له غرز لثلاثة جروح في الرأس، كما أنه تعرض لاصابات في ظهره وصدره وجانبيه ووجهه. وأخبرت الحكومة بأن تهم الأذى الجسدي كانت قد وجهت لأحد أفراد شرطة الأمن العام على أثر الشكوى التي رفعها السيد تيخيرا.

٣٩٦- وكانت على ما يزعم لدوارتيه تيفيش، المحامي، مشادة مع أعوان شرطة الأمن العام حول مكان لإيواء السيارات. وتعرض على ما يزعم للركل والضرب مراراً، ونتيجة لذلك أصيب بكسر في الرجل. وأفادت الحكومة بأن الاجراءات بشأن هذه القضية جارية حالياً.

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٣٩٧- برسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أحالت الحكومة معلومات عن الحالات المشار إليها في الفقرات التالية.

٣٩٨- كارلوس روبيلو الذي أوقف في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ في لشبونة ويزعم أن أعوان الشرطة القضائية قد ضربوه ضرباً مبرحاً. وأفادت الحكومة بأنه لم تتخذ أية اجراءات قضائية فيما يتعلق بهذه الحالة. وأفيد أيضاً بأنه حسب تقرير من الشرطة القضائية كانت جروح السيد روبيلو راجعة إلى كونه قد حاول الهروب فاضطرت الشرطة عندئذ إلى إرغامه على ركوب سيارتها. غير أن الكسور لم يكن سببها ما فعلته الشرطة.

٣٩٩- اورلندو كوريا الذي يزعم أن رجال الشرطة القضائية قد اعتدوا عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بسجن غواردا. وحسب الحكومة فإن المحكمة المكلفة بالاجراءات قررت وقف البحث في القضية نظراً لقلة الأدلة المؤيدة لرواية السيد كوريا للوقائع. واتخذت الهيئات المكلفة بالاجراءات التأديبية قراراً مماثلاً.

جمهورية كوريا

٤٠٠- برسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أحال المقرر الخاص قضية بارك تشانغ هي، البالغ من العمر ٦٣ عاماً والذي يزعم أن وكالة الأمن الوطني والتخطيط قد أوقفته في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بموجب قانون الأمن الوطني. وخلال ١٩ يوماً من الاستجواب يزعم أنه تعرض للحرمان من النوم، والضرب بكتب، كما أنه أجبر رغماً عنه على شرب الكحول. وتفيد التقارير بأن سوء المعاملة هذه قد أكرهته على توقيع "اعتراف" بالانضمام إلى عضوية حزب عمال كوريا الشمالية. وحاول سحب اعترافه أثناء استجوابه من جانب النيابة العامة ولكنه تعرض للضرب والتهديد على ما يزعم نتيجة لذلك. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ردت الحكومة بأن تشانغ هي بارك قد رفع شكوى يدعي فيها التعذيب وسوء المعاملة هي حالياً موضع تحقيق المدعين العامين.

٤٠١- وأحال المقرر الخاص أيضاً قضية بارك يونغ سنغ، وهو موظف في الرابطة الوطنية للباعة المتجولين، يزعم أنه أوقف رفقة ١٢ بائعاً متجولاً آخر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويُزعم أنهم تعرضوا للضرب بمركز شرطة سونغ-دونغ؛ ويُزعم أن بارك يونغ سنغ قد تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب وقد رُبطت يداه ورجلاه إلى قضيب وعلق بين طاولتين (الوضع الذي يطلق عليه اسم "الشواء"). وبعد أن طلب نقله إلى المستشفى يزعم أنه تعرض للخنق والضرب على البطن. وأفيد أيضاً بأنه تم حشو خرقة مبللة بالبنزين في فمه لاغلاقه. وردت الحكومة بأن يونغ سنغ بارك كان قد هاجم وهدد المسؤولين عن التحقيق وركل برجليه زجاج الكمبيوتر. ولم تكن هناك أية أدلة داعمة لادعاءات أنه تعرض للضرب. ولم يجرد من ملابسه ولكنه نزعها من غير إكراه. وأثناء احتجازه بدأ يمسك عن الطعام ويضرب جسده بقضبان من الحديد. وعندئذ تم تقييده بالأصفاد وربط إلى حبل ووضع في حبس انفرادي. ولما كان يصيح ويصرخ باستمرار ويمنع السجناء الآخرين من النوم وضعت خرقة في فمه، ولكن تمت ازالتها بعد ذلك بعشر دقائق. ولم تكن هناك أية أدلة لدعم ادعاءات أنه تعرض للتعذيب. وفي مركز الشرطة لم تصدر عنه أية ادعاءات من هذا النوع ولكنه ادعى التعذيب فقط في جلسات المحاكمة بمحكمة الدائرة.

٤٠٢- وفي رسالة لاحقة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بتلقيه تقارير تفيد بأنه أثناء عمليات الشرطة في الفترة ما بين ١٠ و٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ ضد الطلاب من عدد من الجامعات الذين نظموا مظاهرة بجامعة يونسيه منادين بإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية أوقف عدد كبير من الأشخاص وأخضعوا لضرب مبرح، ومن بينهم يي سيونغ-جون وميونغ هو وزي - جي هيون. وتفيد التقارير بأن آخرين قد أصيبوا من جراء فرط استخدام الغازات المسيلة للدموع، والضرب بالهراوات، والضرب بالحجارة، والقنابل المسيلة للدموع، ومن بينهم كيم هيون - كي وتاك سو - كيون وأو سيونغ - جون وجونغ بايين - سون وكيم جي - هونغ ويو جونغ هيوب.

٤٠٣- وفي ٢٠ آب/أغسطس اقتحمت فرقة تدخل خاصة تعد ٠٠٠ ٥ عون المبنى العام لجامعة يونسيه على ما يزعم. ويدعى أن العديد من الطلاب البالغ عددهم ٨٠٠ ١ طالب في الداخل قد تم جرهم إلى خارج المبنى وضربهم بجمع الكف وبهراوات الشرطة وتم إجبار البعض على الزحف على قطع من الزجاج المكسر وشظايا القنابل. وتم على ما يزعم التحرش بعدد من الطالبات جنسياً أثناء العملية. ويزعم أن يانغ هان - سيونغ قد تعرض للضرب في جميع أنحاء جسده على أيدي زهاء عشرة أعوان، ونتجت عن ذلك جروح تطلبت ٢١ غرزة. ويزعم أن عوناً ضرب شو هيونغ-كيو على وجهه فانكسرت أسنانه نتيجة لذلك.

وأفيد بأن أو أون - شيك قد أصيب بقنبلة مسيلة للدموع ألحقت ضرراً بقرنية عينه وتركته في حاجة إلى جراحة.

٤٠٤- وقت حصول العملية المشار إليها أعلاه بالمبنى العام بدأ حسب إفادة التقارير زهاء ٢ ٥٠٠ طالب كانوا يحتلون مبنى العلوم في مغادرة المباني عبر البوابة الغربية لجامعة يونسيه. ويزعم أن العديد من الطلاب تعرضوا للضرب بالهراوات أو الركل على أيدي الشرطة في المنطقة السكنية بجوار البوابة، بما في ذلك داخل بعض أماكن السكنى. ويُزعم أن بارك نو-شيل تعرض لضرب مبرح على وجهه مما أسفر عن كسر ثمانية من أسنانه وجرح حاد في فمه، فنقل بعد ذلك إلى المستشفى. كما يزعم أن كيم كانغ - شيك تعرض للضرب على رأسه بهراوات ونقل إلى المستشفى فتلقى عشر غرز. ويزعم أن تشو يون - جو تعرضت للركل والضرب بهراوات وتراس الشرطة بعد أن وقعت على الأرض وهي تحاول الافلات من الشرطة. ويزعم أن ضربها تواصل بعد ذلك في سيارة الشرطة. وتفيد التقارير أيضاً بأن عدداً من الطلاب تعرضوا لسوء المعاملة على إثر ايقافهم، ومن بينهم كيم مان-سو وجونغ جي-هون وهونغ سي-هي.

رومانيا

٤٠٥- بموجب رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الرومانية الحالات الفردية الثلاث التالية.

٤٠٦- لقد أوقف إيوان ايبوريه في آذار/مارس ١٩٩٣ على أيدي شرطة باشكاني واتهم بجريمة القتل. وأثناء التحقيق اتضح أنه ضرب على ما يبدو بقضبان من الحديد والمطاط على جسده العاري وتم على ما يزعم الضغط على صدره بلوحة كانت تضرب عليها ضربات بالمطرقة. وكانت النيابة العسكرية بياسي قد قررت عدم مقاضاة رجال الشرطة ولكن قسم النيابات العسكرية ببوخارست ألغى هذا القرار في نيسان/أبريل ١٩٩٤ مقرراً إجراء المزيد من التحقيقات.

٤٠٧- ولقد اقتيد ليفيو - بيتريشور أوبريا إلى مركز شرطة كامبينا في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وعندما حضر والده لإخراجه من هناك يبدو أنه وجده ملقى على الأرض وهو يحمل علامات اصابات في الرأس والعنق. ويبدو أن المستشفى الذي نقل إليه شخص عواقب جروح في الجمجمة والعنق. كما يبدو أن قسم النيابات العسكرية ببوخارست قرر مقاضاة أعوان الشرطة على تصرفهم التعسفي. والظاهر أن المحاكمة جارية بمحكمة بوخارست العسكرية.

٤٠٨- ويُزعم أن روبير رادو البالغ من العمر ١٨ عاماً قد أوقف في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بقسطنطا بتهمة محاولة الاغتصاب. وفي مركز الشرطة البلدية يزعم أنه تعرض للضرب. كما يُزعم أنه نقل بعد ذلك إلى المستشفى الذي دخله بسبب أورام متعددة وكسر مفتوح وعلامات مخلفات كدوم. وأُفيد بأنه تم فتح تحقيق.

٤٠٩- ويزعم أن إيلي كوجوك قد أوقف في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ واقتيد بدون أية تفسيرات إلى مركز شرطة محافظة سوسيافا. وأثناء مدة احتجازه التي دامت أربعة أيام على ما يبدو يُزعم أنه تعرض

للضرب. وتشير الشهادة الطبية، من بين أمور أخرى، إلى وجود جروح متعددة على كامل جسمه، وكذلك إلى التهاب وإصابة الكلى. ويبدو أن أربعة أعوان شرطة اتهموا بالايقاف والتحقيق غير الشرعيين.

٤١٠- ويزعم أن كيس ايستفان قد تلقى في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ زيارة ثلاثة من أفراد الشرطة لاقتياده إلى محكمة ساتو - ماري التي كان عليه أن يمثل أمامها كشاهد. وبعد ذلك بساعتين عُثر عليه في الشارع، بالقرب من مركز الشرطة، في حالة خطرة جداً. ونقل على سبيل الاستعجال إلى المستشفى وتوفي هناك.

٤١١- ويزعم أن فيوريل قسطنطين قد تعرض لضرب مبرح على أيدي أعوان شرطة وحارسين عموميين يزعم أنه طلب منهم تفسيرات فيما يتعلق بسوء المعاملة التي تعرّض لها قبل ذلك ببضعة أيام إبنه البالغ من العمر ١٤ عاماً لأنه لم يكن يحمل بطاقة هويته معه. ويزعم أن هذه الحادثة قد حصلت في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ خارج حانة بتانداريه (١٢٥ كيلومتراً شرقي بوخارست). والشهادة الطبية التي أصدرها مختبر الطب الشرعي بسلوبوزيا في اليوم الموالي قد أشارت في جملة أمور إلى وجود كدوم متعددة على الصدر والظهر، وشق ترقُوي وتمزق غشاء طبلة الأذن اليسرى.

٤١٢- ويزعم أن غابريال ميتو، البالغ من العمر ١٦ عاماً، أوقف في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ وقد اشتبه في ارتكابه لسرقة؛ ويزعم أنه اقتيد إلى مركز شرطة سودي (إيا لوميا). وزوج أمه ألفريد بانا، الذي توجه إلى المركز لطلب تفسيرات حول إيقافه، يزعم أنه أوقف بدوره وضرب. ويزعم خاصة أن رئيس مركز الشرطة ومساعده قد ضربا رأسه على الجدران. ويزعم أن غابريال ميتو وألفريد بانا قد أفرج عنهما في اليوم الموالي. وكان ألفريد بانا يشكو من أوجاع في الرأس والبطن. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عثر عليه ميتاً. ويبدو أن النيابة العسكرية ببوخارست فتحت تحقيقاً.

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤١٣- برسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قدمت الحكومة الرومانية معلومات إضافية عن الحالات التالية التي أحالها المقرر الخاص في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

٤١٤- ادعي أن فيوريل باسيو قد عُذب في عام ١٩٨٨ في مركز شرطة سوسيافا بهدف إرغامه على الاعتراف بجرائم كان قد اتهم بارتكابها. وحسب الحكومة الرومانية وخلال عام ١٩٩٤ قاضى المدعي العام العسكري في باكاو شرطيين.

٤١٥- ويزعم أن ميهاي بوتيراس تعرض للضرب في عام ١٩٩٣ بمركز شرطة باشكاني. وحسب الحكومة الرومانية فإن المحكمة العسكرية بأياسي قد حكمت على شرطيين بالسجن لمدة عام وعامين على التوالي لتجاوز حدود السلطة في التحقيق.

٤١٦- ويزعم أن جورجيه ودورين أنغيل قد ضربهما رجال شرطة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ بسُجاج. وحسب معلومات الحكومة الرومانية فإن المدعي العام العسكري قرر عدم محاكمة رجال الشرطة المعنيين.

الاتحاد الروسي

٤١٧- برسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه ظل يتلقى معلومات فيما يتعلق بحالات أشخاص يزعم أنهم تعرضوا للتعذيب أو لسوء المعاملة أثناء العمليات العسكرية في جمهورية الشيشان. والادعاءات الصادرة من جمهورية الشيشان، وكذلك حالتان أخريان محالتان إلى الحكومة، ملخصة في الفقرات أدناه.

٤١٨- يزعم أن ماغوميد بوتساييف، وهو مدرس أقدم بوحدة لحراسة السكك الحديدية المدنية، وعدداً من زملائه القرويين، ومن بينهم روسلان سربييف وسلمان تسيليكوف وكاتاش ويحيى بيسولطانوف ووحيد ماغومادوف وأصلان جينابيف وسوبيار داودوف وعلي شاديف (وهو رئيس إدارة عسكرية بشرفلينايا) ورمزان طولسلطانوف وبسلان طولسلطانوف وخلازي جباروف وباشا، قد اعتقلوا في شرفلينايا وتعرضوا للضرب بقاعدة مجاورة على أيدي جنود مقنعين في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير يزعم أن المحتجزين قد هددوا بالقتل وأُرغموا على البقاء بدون حراك على الركبتين وقد قيدت أيديهم خلف ظهورهم؛ وأولئك الذين تحرّكوا تعرضوا للضرب. وعدد من المحتجزين نقلوا في وقت لاحق إلى معسكر "التصفية" في موزدوك وتعرضوا للمزيد من الضرب. ويزعم أن ماغوميد بوتساييف سُلطت عليه صدمات كهربائية أثناء استجوابه على أيدي مسؤولين مقنعين، قبل الإفراج عنه في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ويقال إن المحتجزين أصيبوا بكدوم دائمة وبعضهم يشكو على ما يزعم من كسر في الضلوع، بمن فيهم ماغوميد بوتساييف ويحيى بيسلطانوف.

٤١٩- ويزعم أن سليمخان سلطانوفيتش تيمورزييف، وهو إنغوشي يعيش في غروزني، قد احتجز على ما يُزعم على أيدي جنود روسيين في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبمقر الجيش وبمعمل تعليب، يُزعم أنه ربط إلى عمود وضرب وجرح بسكاكين وأحرق بأعقاب سجائر. ونقل بعد ذلك إلى معسكر "التصفية" بموزدوك وهناك ضرب على ما يزعم بهراوات وتعرض للركل واللكم لإجباره على الاعتراف بالمشاركة في أنشطة المتمردين.

٤٢٠- وماغوميد - رشيد أحمدوفيتش بلييف، وهو صحفي إنغوشي مقيم بغروزني، اعتقل على ما يُزعم في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي معسكر "التصفية" بموزدوك يُزعم أنه تعرض للضرب، بما في ذلك بالهراوات وأعقاب البنادق وتلقى صدمات كهربائية. والغرض المزعوم من التعذيب هو إكراهه على الاعتراف بأنه مقاتل شيشاني متمرد. وأفرج عنه في ٢٤ كانون الثاني ونقل إلى إنغوشيتيا.

٤٢١- ويزعم أن وحيد ميخايلوفيتش تسوميف أحتُجز بآسينوفسكايا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقد فر إلى هناك من غروزني هروباً من الحرب. ونقل إلى موزدوك ويزعم أنه ضُرب وعُلّق من أصفاده وتلقى مراراً وتكراراً صدمات كهربائية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير نقل بطائرة عمودية إلى خسافيورت بداغستان وتم هناك على ما يزعم تبادله مع سجناء حرب روسيين.

٤٢٢- ويزعم أن شهيد ايزيدوفيتش باتاشيف قد أوقف في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بحاجز تفتيش بالقرب من أسينوفسكايا ويزعم أنه ضرب وهو معصوب العينين ومقيد اليدين. ونقل بعد ذلك إلى مطار سليبتسوفسكايا ويزعم أن مسؤولين كسروا أنفه هناك وكسروا فكه بعقب بندقية. ونقل عندئذ إلى موزدوك

بطائرة عمودية وضرب من جديد على ما يزعم قبل أن يفرج عنه بعد ذلك بأربعة أيام. وبالإضافة إلى كسر الأنف والفك يقال إنه أصيب هناك بكسر في أربع ضلوع وإصابات في كبده وفي الكلوة.

٤٢٣- يزعم أن أولغا سوكولوفا اغتصبها أربعة جنود مقنعين خلال غارة على منزلها في أسينوفسكايا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٤٢٤- ويزعم أن إيساني هانويف، وهو من سكان قرية اسينوفسكايا، قد احتجز في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ مع والده ومع شخصين آخرين من سكان القرية. ويزعم أن أعين الرجال الأربعة قد عصبت وضربوا قبل نقلهم إلى قاعدة عسكرية قريبة، وهناك تم تعذيب إيساني هانويف وتسليط الصدمات الكهربائية عليه. ثم نقلوا إلى موزدوك بطائرة عمودية في ٢٩ آذار/مارس. وأثناء الرحلة وعند وصولهم إلى المطار يزعم أنهم تعرضوا للضرب بأعقاب البنادق، وللركل. وأفرج عن إيساني هانويف في ٦ نيسان/أبريل بعد أن وقّع تصريحاً ب"عدم التظلم".

٤٢٥- ويزعم أن رومان سليمانوف وأخاه البالغ من العمر ١٦ عاماً، عدلان سليمانوف، قد تعرضا للضرب على أيدي جنود بمسكنهم في سماشكي في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ونقل في وقت لاحق رومان وقرابة ٨٠ محتجزاً آخر إلى قاعدة عسكرية في سلسلة جبال سونزا، ويزعم أنهم تعرضوا للضرب في الطريق. وبعد استجوابه والإفراج عنه بسابتسوفكايا يُزعم أن رومان دخل المستشفى لجروح أصيب بها نتيجة للضرب المبرح، بما في ذلك كسر ثلاث ضلوع وكسر في عظم الفخذ.

٤٢٦- ويزعم أن محمود أمين دينيسلطايفيتش إيزييف قد أوقف بحاجز تفتيش لقوات وزارة الداخلية بين سماشكي وسيرنوفودسك في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ونقل بسيارة معصوب العينين ومكبل اليدين، رفقة عدد من المحتجزين الآخرين، إلى موقع بالقرب من اسينوفسكايا. ويُزعم أنه تعرض هناك للضرب، وخاصة على الكلى والصدر. ويُزعم أنه تعرض للصدمات الكهربائية بما في ذلك في الفم. كما يزعم أنه فقد وعيه عدة مرات وكان يشكو من حروق في أنفه. ونقل بطائرة عمودية إلى موزدوك في ١٠ نيسان/أبريل ويزعم أنه تعرض للضرب من جديد قبل أن يفرج عنه في ١٨ نيسان/أبريل.

٤٢٧- وأُفيد بأن ديمتري فاليريفيتش كاليتسنسكي وف. ن. أويوبين وك. أ. شيخوفتسوف قد أوقفوا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر على أيدي أعوان شرطة في أوغليغورسك بمنطقة سيخالين، وذلك فيما يتصل بسرقة كانت حصلت في مساء اليوم السابق. ونقل أويوبين وشيخوفتسوف إلى تلال نائية ويزعم أنهما ضربا بقضبان من الحديد لجعلهما يعترفان بالسرقة. ويزعم أن شيخوفتسوف قد اقتيد بعد ذلك إلى مقبرة فأخرج أحدهم مسدساً وأمره بحفر قبره بنفسه، وعلى إثر ذلك اعترف بسرقة الدكان. واقتيد كاليتسنسكي إلى مركز الشرطة بأوغليغورسك ويزعم أنه تعرض هناك للضرب والضرب على الرأس بكرسي من أجل إرغامه على الاعتراف بالسرقة. ويزعم أن المحتجزين الثلاثة قد تعرضوا في وقت لاحق للضرب على أيدي أعوان الشرطة. كما يزعم أن كاليتسنكسي ربط إلى مشعاع وتعرض للضرب والركل مما أسفر عن ارتجاج وكدوم في الضلوع. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أُفيد بأن كاليتسنكسي أخبر الوكيل العام للمقاطعة بأن أعوان شرطة أساءوا معاملته ولكن لم يُتخذ أي إجراء. وأفرج عنه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ولكن أعيد إيقافه بعد ذلك بثلاثة أيام، وذلك على ما يزعم لأنه أخبر أسرته وسكان القرية بسوء معاملته. وأصدر تصريحاً ضد الأعوان المسؤولين المزعومين في تموز/يوليه ١٩٩٥ لكنه سحبه تحت ضغط المسؤولين في

السجن. وأدين الرجال الثلاثة المتهمون بارتكاب الجريمة، وذلك على الرغم من كون كاليتسنسكي وشيخوفتسوف كانا قد سحبا تصريحيهما اللذين انتُزعا منهما تحت التعذيب على ما يبدو. وحكم على كاليتسنسكي بعقوبة الحبس لمدة ستة أعوام في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٢٨- وأُفيد بأن سلطان قربانوف، وهو شيشاني يعيش في موسكو احتجز بعدما اقتاده من شقته بموسكو شرطيان في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقيل له ولعائلته إنه سوف يقتاد إلى مركز الشرطة الكائن بشارع بتروفكا ٣٨، لكنه اقتيد عوضاً عن ذلك إلى مخزن أو مستودع في منطقة كونتسوفا. وهناك انطلق زهاء عشرة أشخاص من حافلة متوقفة بالقرب من المكان وانهالوا عليه على ما يبدو بالضرب المبرح بالهراوات والعصي. وعثر عليه شخص من المكان جريحاً في الشارع فنقله إلى أقرب مركز شرطة ولكن الشرطة رفضت على ما يزعم مساعدته. فنقله أحد أقاربه في وقت لاحق إلى مستشفى مدينة موسكو رقم ١، وفي المستشفى سمع على ما يبدو عن غير قصد حواراً بين الممرضات مفاده أنه لا يمكنهم، بموجب أوامر من الطبيب الرئيسي، معالجة الشيشانيين. ويزعم أن قريبه قال لموظفي المستشفى عندئذ إن سلطان قربانوف من أوسيتيا وليس من الشيشان، وبعد ذلك تلقى العلاج، بما في ذلك الغرز للجروح في وجهه ورأسه.

نداءات عاجلة

٤٢٩- في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥ أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وممثل الأمين العام الخاص المعني بالأشخاص المشردين في الداخل، فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الشيشان. وحسب إفادة التقارير فإن عدداً كبيراً من الأشخاص قتلوا، والبعض منهم بتعمد، فيما ظل جرحى عديدون محصورين في سيرنوفودسك، على إثر العمليات العسكرية. وقد رُفض السماح لعمال المعونة الإنسانية دخول المنطقة. ويزعم أن الرجال البالغين من العمر ما بين ١٦ و٥٥ عاماً في مدينتي سيرنوفودسك وسماشكي قد نقلوا إلى معسكرات "التصفية".

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤٣٠- برسالة مؤرخة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ ردت الحكومة على الادعاءات التي كان المقرر الخاص قد أحالها في رسالته المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35، الفقرة ١٤٠، والوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٥٦٨-٥٧٣). وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الشيشان ذكرت الحكومة أنه أثناء التدابير الرامية إلى إعادة إقرار النظام الدستوري في المناطق التي تشهد قتالاً تم احتجاز بعض الأشخاص بصورة قانونية للتأكد من هويتهم ومشاركتهم المحتملة في جرائم جسيمة. ومنذ الوقت الذي فتحت فيه مراكز "التصفية" حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مر بهذه المراكز ١ ٤١٦ شخصاً وتم تبادل ٢٢٢ من بينهم مع فصيلة دوداييف. وأفرج عن ٧٠ في المائة من المحتجزين بعد التأكد من هويتهم، في حين أرسل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجرائم جسيمة إلى مراكز الإيقاف بستافروبول وبياتيغورسك. والعديد من المحتجزين، الذين قدموا من مناطق النزاع المسلح، قد تكبدوا جراحاً جسدية. ووفرت لهم المساعدة الطبية اللازمة. وكان مكتب الوكيل العام الإقليمي قد رصد باستمرار شرعية احتجازهم. وأماكن الاحتجاز زارها بانتظام ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونواب المجلس التشريعي (الدوما) وقادة من جمهورية الشيشان وممثلون عن وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان. وأتيحت لهم

الفرصة للتحاور بكل أمان مع المحتجزين. ولم تبرز أية حالات انتهاكات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون كما ولم تصدر أية شكاوى أو إعلانات بسوء معاملة المحتجزين.

٤٣١- وفيما يتعلق بالحالات الفردية من جمهورية الشيشان التي كان المقرر الخاص قد أحالها، كان جنكيزخان أوفيزوفيتش أميرخانوف قد احتجز في موزدوك في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكان ماغوميد مخشاريبوفيتش ميرييف قد احتجز بموزدوك في الفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وكانا قد نقلا في وقت لاحق إلى السجنين الاحتياطيين ببياتيغورسك وستافروبول، على التوالي. وكان مكتب المدعي العام لجمهورية الإنغوش قد اتخذ إجراءات جنائية لانتهاك هذين الرجلين وكذلك أزمات باراغولوف للقانون. وسلطات التحقيق لا تملك حتى الآن أية أدلة على استخدام العنف ضد هؤلاء الأشخاص. وللتأكد من أن هذه المسألة سوف يحقق فيها موظفون مؤهلون أحيلت هذه المسألة إلى مكتب الوكيل العام الأقاليمي في القوقاز. ويقوم مكتب الوكيل العام للاتحاد الروسي برصد التحقيق.

٤٣٢- أما فيما يتعلق بحالة أندريه فياتشيسلافوفيتش ألتوخوف الذي يـُزعم أنه تعرض لضرب شديد على أيدي الشرطة في أوريل في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لدرجة أنه كاد أن يموت، فقد حكمت عليه محكمة الشعب بمقاطعة زيليزنودورزيي بأورال في آذار/مارس ١٩٩٤ بالسجن لمدة خمسة أعوام بتهمة السرقة. وكانت محكمة أورال الإقليمية قد أيدت هذا الحكم. أمـّا ادعاؤه أن القانون قد انتهك وأن طرقاً غير قانونية قد استخدمت ضده أثناء التحقيق فثبت أنه لا أساس له من الصحة.

٤٣٣- وفي رسالة لاحقة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ردت الحكومة على حالة أروتيونيان أرتيوم وكارابيتيان كارين، التي كان المقرر الخاص قد أحالها في رسالته المؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٥٧٤). ويزعم أن هذين الشخصين كانا قد تعرضا لسوء المعاملة بالإدارة المركزية لمكافحة الجريمة في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وذكرت الحكومة أن أ. ج. أروتيونيان. وك. ب. كارابتيان كانا قد أوقفا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بناء على شكوى فيما يتعلق باختطاف مسؤولين من الدائرة الثامنة للمديرية الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة لرئيس مديرية الشؤون الداخلية. وأفرج عنهما في وقت لاحق، في انتظار تحقيق في قضية الاختطاف. وهما يدّعيان أن مسؤولي المديرية الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة كانوا قد ضربوهما وأرغموهما على تقديم الأدلة. وبعد تحقيق أجراه مكتب وكيل عام المدينة، اتخذت إجراءات جنائية بموجب المادة ١٧١، الفرع ٢، من القانون الجنائي الروسي (تجاوز حدود السلطة أو السلطة الرسمية). ويقوم بالتحقيقات، التي هي في مرحلتها الأولية، مكتب وكيل عام دائرة كوبتفسكايا بموسكو.

المملكة العربية السعودية

٤٣٤- وجه المقرر الخاص نداءين عاجلين نيابة عن أشخاص كان قد حكم عليهم بالجلد. ويتعلق النداء الأول، الذي وجهه في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بطالبين في التعليم الثانوي كانت محكمة إسلامية في الطائف قد حكمت عليهما في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ بتهمة الاعتداء على مدرّس. فحكم على ناصر الشيباني بعقوبة السجن لمدة ثلاثة أشهر وبـ ٢١٠ جلدة من بينها ٧٠ جلدة بحضور المدرسين وزملائه الطلبة. أما محمد ماجد الشيباني فحكم عليه بالسجن لمدة شهرين وبـ ١٥٠ جلدة من بينها ٧٥ جلدة بحضور الطلاب والمدرسين. ووجه النداء الثاني، الذي أحيل في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦، نيابة عن عماد عبد الرؤوف محمد سعيد، وهو

مواطن مصري محتجز بسجن ألما في أبها ويزعم أنه حكم عليه في أيار/مايو ١٩٩٦ بـ ١٢٠ جلدة وبالسجن لمدة خمسة أشهر بتهمة السرقة. ويقال إنه تلقى بالفعل ٨٠ جلدة فيما سيتلقى الجلدات المتبقية في، أو في حدود، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٤٣٥- وردّت الحكومة على النداءين المتعلقين بالجلد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وردت الحكومة أيضاً في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ على النداءات العاجلة الثلاثة المتعلقة بالجلد والتي كانت قد أحيلت في عام ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٥٨٧-٥٨٩). وفي الردود ذكرت الحكومة أنها تأسف بالغ الأسف لوصف المقرر الخاص للأحكام القانونية التي أصدرتها محكمة شريعة إسلامية في بلد إسلامي بأنها تندرج في فئة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وجاء أسف الحكومة قريباً من السخط في ضوء حث المقرر الخاص للحكومة على الامتناع عن تنفيذ عقوبة الجلد في هؤلاء المجرمين. فالجلد عقوبة تنص عليها الشريعة الإسلامية وترى الحكومة أنها مصدر حقيقي للأمن والقانون والعدالة. وسيادة الشريعة سامية ورفيعة بدرجة لا يمكن معها لأحد أن يشكك فيها، بما أنها قانون المولى عز وجل المنطبق على عباده والمولى عزّ وجلّ أدرى بما هو نافع لخلقه وما هو مضر به. فعندما تصدر محكمة من محاكم الشريعة الإسلامية حكما بعقوبة فإن دور الحكومة هو تنفيذ هذا الحكم دون التدخل من أجل تخفيض العقوبة أو الحد منها، بما أن الكل على يقين من أن الحكم بالعقوبة عادل بما أنه صدر في ضوء محاكمة منصفة طبقاً للنظام القانوني الإسلامي. وكل من إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ينص على أن التعذيب "لا يشمل الألم أو العناء الذي يكون ناشئاً عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازماً لها أو مترتباً عليها ...". وهكذا فإن الجلد مستبعد من تعريف التعذيب. والجلد عقوبة تنص عليها الشريعة ويلح الإسلام على تنفيذها قصد ضمان الأمن والاستقرار وترسيخ المعايير والأخلاق.

٤٣٦- ووجه المقرر الخاص في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ نداءً عاجلاً نيابة عن محمد سمير سعيد الجبلي، وهو مواطن أردني بالغ من العمر ٦٠ عاماً وموظف عمومي في إدارة المحاسبة العامة في المملكة العربية السعودية يزعم أنه أوقف في تموز/يوليه أو آب/أغسطس ١٩٩٥ في الرياض وهو محتجز في حبس انفرادي بالطائف حيث يزعم أنه تعرض للتعذيب. وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ ردت الحكومة بأنه موضع تحقيق ستعرض نتائجه أمام المحكمة. ولم يتعرض لأي نوع من أنواع التعذيب وسمح له بالاتصال بأقاربه في الأردن.

٤٣٧- ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ نيابة عن الدكتور عبد الرحيم توران غاري باي الذي يُزعم أنه أوقف في أوائل عام ١٩٩٥ في جدة فيما يتصل بأنشطة سياسية مشبوهة. ويقال إنه احتجز بدون تهمة وبدون إمكانية الاتصال بممثل قانوني منذ إيقافه، وإنه تعرض للتعذيب. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ردت الحكومة بأنه تمتع، أثناء التحقيق، بالضمانات التي ينص عليها القانون والتي تحمي الأشخاص المتهمين ولم يتعرض لأي شكل من أشكال الضغط أو الإكراه أو التعذيب.

٤٣٨- وتوجه المقرر الخاص بنداء عاجل في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ نيابة عن عبد الله عباس الأحمد وكامل عباس الأحمد ومحمد إبراهيم الإبراهيم وناصر على رحيم وعلي حسن الداوود، وهم من بين العشرات من المشتبه في كونهم معارضين سياسيين ودينيين يزعم أن المخابرات العامة قد احتجزتهم في القطيف

وصيحات وطريف والجارودي والعوامية خلال النصف الأول من تموز/يوليه ١٩٩٦. ويقال إنهم قد احتجزوا في حبس انفرادي بمبنى المخابرات العامة بالدمام.

السنغال

٤٣٩- برسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بالحالات الملخّصة أدناه.

٤٤٠- لقد أوقفت مارين نديای في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بتهمة الإخفاء واقتيدت إلى مركز الشرطة بداكار حيث تعرضت للتعذيب قبل أن يفرج عنها في اليوم نفسه. وفي اليوم الموالي توجهت إلى مركز الشرطة لرفع شكوى. ويزعم أنها أوقفت من جديد واقتيدت إلى الشاطئ حيث يزعم أن عدة أفراد من قوات الأمن اغتصبوها. كما يزعم أنهم صبوا بعد ذلك على أعضائها التناسلية مادة مشعشعة سريعة الالتهاب. وأُفيد بأن شكوى رفعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ يزعم أنه تم إيقاف مأمور شرطة وأربعة أعوان.

٤٤١- وأُفيد بأن يوبا بادجي، الذي كان المسؤول المحلي عن حركة القوى الديمقراطية في كازامانس، قد أوقف في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في قريته آنياك بمحافظة نياغيس، على أيدي عسكريين وتعرض للتعذيب بهدف انتزاع اعترافات منه. ويزعم خاصة أنه تم صب بلاستيك مذاب على جسده. ويزعم أنه قُتل بعد ذلك شنقاً وأن الجنود دفنوا جثته.

٤٤٢- وأُفيد بأن باكاري دياداهيو قد أوقف في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بولوم بالقرب من نياغيس على أيدي عسكريين يزعم أنهم عذبوه. كما يزعم أنهم صبوا على جسده البلاستيك المذاب، مما تسبب له في حروق بالدرجتين الثانية والثالثة. ويزعم أنه توفي على إثر أعمال التعذيب هذه.

٤٤٣- وأُفيد بأن أنيسيه سامبوا قد أوقف في الليلة الفاصلة بين ٤ و٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بنياغيس. ويزعم أن السلطات قد شكت في تواطئه مع الاستقلاليين المسلحين. ويزعم أنه تعرض للضرب بأعقاب البنادق وأنه توفي قبل وصوله إلى السجن. وتؤكد بعض المصادر على ما يبدو أنه ذبح بمعسكر نياغيس التابع للجيش.

٤٤٤- وحسب المعلومات المتلقاة يتصل العديد من أفعال التعذيب بشكل مباشر بالوضع في كازامانس. وهكذا فإنه يبدو أن معظم الأشخاص الذين أوقفوا في هذه المنطقة على إثر حملات مطاردة بوليسية واسعة النطاق قد تعرضوا، في نيسان/أبريل ١٩٩٥، للتعذيب أثناء الأيام الأولى لاحتجازهم. وأُفيد بأن هذه الأفعال قد تمت في جندرمة زيغينشور المركزية الواقعة بحي نيما. ويزعم أن المحتجزين قد تعرضوا للضرب والتعذيب بهدف انتزاع اعترافات منهم أو معلومات عن علاقاتهم المزعومة بحركة القوى الديمقراطية في كازامانس. كما يزعم أن ديمبا نديای، عمدة غودومب، قد تعرض هو الآخر للتعذيب. ويزعم أنه تعرض خاصة للكمات على الأنف والأذنين، ولكن يبدو أنه لم يُفتح أي تحقيق.

متابعة الحالات المحالة في السابق

٤٤٥- في ٣ آذار/مارس ١٩٩٤ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة فيما يتعلق بلامين سامب، الذي أوقف في ١٧ شباط/فبراير في داكار وتوفي بعد ذلك بيومين في المستشفى المركزي. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ أعلنت الحكومة أن لامين سامب قد دخل المستشفى بسبب تقيؤ ودوار، وأن تشريح جثته قد سمح بتبيّن أن سبب وفاته راجع إلى نوبة قلبية، رافضة بذلك اتهامات سوء المعاملة. بيد أن معلومات وردت مؤخراً من المصادر تؤكد أن لامين سامب قد حرم من الطعام أثناء احتجازه وعُذب. ويُزعم أنه عُلّق خاصة من عرقوبيه، ورأسه إلى الأسفل. ولم تنشر على ما يبدو نتائج تشريح جثته.

الجمهورية السلوفاكية

٤٤٦- برسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن حالة لوبومير بولاك الذي ضايقه على ما يزعم عدة أعوان شرطة عندما كان يلتقط صوراً أثناء مظاهرة طلابية في براتيسلافا يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وفي مركز الشرطة بشارع غوندوليشيفا يزعم أنه تعرض لسوء المعاملة، بما في ذلك ضربة كاراتيه على عنقه، وشد أذنيه، وعدة ركلات، بما في ذلك ركلة على الأُربيّة، وأدخل جهاز لتحليل نسبة الكحول في الدم في فمه بالقوة رغماً عنه. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ردت الحكومة بأن لوبومير بولاك قد اقتيد إلى مركز الشرطة بعد أن رفض الاستظهار بأوراق هويته. ونظراً لعدائه فقد كُبّل واستخدمت ضده سبل الدفاع عن النفس. وقد أدى تحقيق أجراه مكتب قسم تفتيش جهاز الشرطة ومكتب وكيل عام المقاطعة في براتيسلافا إلى رفع القضية. وأرفقت الحكومة بردها نسخة من تقرير طبيب الأمراض العقلية الذي فحص لوبومير بولاك وشخّص اضطراباً حاداً ناتجاً عن الإجهاد.

أسبانيا

٤٤٧- أبلغ المقرر الخاص، برسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، الحكومة بأنه قد تلقى معلومات بشأن الحالات الملخصة في الفقرات التالية، ردت عليها الحكومة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٤٤٨- أُفيد أن مانويل إنريكو كارفالهو، وهو مواطن برتغالي من أصل موزامبيقي مقيم في أسبانيا بصفة قانونية، قد احتُجز في مدريد في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ على أيدي فردين من أفراد الجهاز الوطني للشرطة عندما كان يجول في الشارع بصورة عادية. وادُّعي أنه أثناء تفتيشه قاموا بركله بالأرجل وضربوا رأسه في أحد الحوائط بشكل متكرر. وبعد ذلك بعدة ساعات تلقى مساعدة طبية بسبب الجروح التي أُصيب بها في رأسه وفكه وساقيه. وأُطلق سراحه في اليوم التالي دون توجيه اتهامات إليه، وقام الشخص المعني بعد ذلك بتقديم شكوى قضائية. وأبلغت الحكومة أن هذا الشخص قد رفض رفضاً قاطعاً إبراز أوراقه إلى رجال الشرطة الذين طلبوا إليه تقديمها، موجهاً إليهم الاهانات حيث أصبح من الضروري احتجازه. وعندما أبدى مقاومة لهذا الاحتجاز وجد الموظفون أنفسهم مضطرين لاستخدام الحد الأدنى من القوة اللازم للسيطرة عليه. وقامت الرئاسة العليا لشرطة مدريد بإجراء التحقيق المناسب المحدود في الوقائع، وأقفلت ملفه المؤقت في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، نظرا إلى عدم الخروج بأدلة على وجود أي مسؤولية ناجمة عن تصرف الموظفين.

٤٤٩- واحتُجز سوتيرو اتكساندي في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ على أيدي موظفي الحرس المدني في بلدة أرايوث، في نافارو. وقد اشتكى أمام المحكمة العليا الوطنية من أنه قد تلقى ضربات في جميع أجزاء جسده وأن وجهه قد غُطي بكيس من البلاستيك حتى الاختناق. وأمر القاضي بفحصه على يد طبيب شرعي. وأرسلت الحكومة نسخاً من الإجراءات القضائية المتصلة باحتجاز هذا الشخص، والتي يوجد من بينها كشف الطبيب الشرعي الذي أمرت به المحكمة العليا الوطنية. ووفقا لهذه الأوراق فإن المحتجز لم يجب على السؤال المتعلق بالمعاملة التي تلقاها. ولم يبين ما إذا كان يوجد تحقيق، ولا ما إذا كان قد قدم شكوى فيما يتعلق بالمعاملة السيئة.

٤٥٠- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص قد أحال إلى الحكومة من جديد الحالات التالية بهدف الحصول على معلومات تكميلية بخصوص الردود المقدمة فعلا من الحكومة.

٤٥١- ادُّعي أن كيبا أورا غوريدي قد عُذِّبت بعد أن احتجزها الحرس المدني في باساوري يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد أُحيلت هذه الحالة إلى الحكومة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، وبعثت الحكومة بردها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (E/CN.4.1994/31، الفقرات ٤٨٥-٤٨٧). وقد التمس المقرر الخاص معلومات بشأن ما إذا كان قد صدر قرار قضائي وبشأن، إذا كان ذلك قد حدث، تفاصيل هذا القرار. وأبلغت الحكومة أن طلب الاستئناف المتعلق بجريمة التعذيب قد رُفض في المحكمة الابتدائية وفي محكمة الاستئناف.

٤٥٢- وادُّعي أن خوسيه فرانشيسكو ليثاسو أثكونوبييتا قد عُذب بعد احتجازه في أوسوربيل، في غويبوثكوا، يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، على أيدي أفراد من الحرس المدني. وقد أُحيلت هذه الحالة إلى الحكومة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وورد رد هذه الحكومة بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ (E/CN.4.1996/35/Add.1، الفقرة ٦١١). وفيما يتصل بهذه الحالة أيضا، التمس المقرر الخاص معلومات بشأن نتائج التحقيق الذي أمر به الفرع الثاني من المحكمة العليا الوطنية. وأبلغت الحكومة أن الجهاز القضائي قد أصدر بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أمراً برد الدعوى وحفظها.

٤٥٣- وادُّعي أن خوسيه رامون دياث ساينس وإيميليو كولاثوس فيغا قد عُذبا بعد احتجازهما في فيتوريا في ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ على أيدي أفراد من الشرطة. وقد أُحيلت هاتان الحالتان إلى الحكومة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وورد رد الحكومة بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ (E/CN.4.1996/35/Add.1، الفقرة ٦١٣). وقد طلب المقرر الخاص إبلاغه بما إذا كان التحقيق الذي أمرت به محكمة التحقيق رقم ٢ في فيتوريا - غاستيييث قد اختُتم بالفعل كما طلب كذلك، إذا كانت الاجابة بالايجاب، نتائج هذا التحقيق. وأبلغت الحكومة أن الإجراءات معلقة في انتظار توجيه الاتهام من جانب النيابة العامة، وهو ما سيجري القيام به في غضون مدة وجيزة.

السودان

٤٥٤- أحال المقرر الخاص، برسالة مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الحالات الموجزة في الفقرات التالية.

٤٥٥- أُفيد أنه قد أُلقي القبض في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في الخرطوم على غيفت ماتايو واريلي، وهو طالب سوداني جنوبي لكونه قد حضر أثناء وجوده في الخارج اجتماعاً عاماً برئاسة قائد جيش تحرير شعب السودان. وقد عُثر عليه في أيار/مايو ١٩٩٥ في ثكنة عسكرية في الخرطوم مصاباً بالشلل في الشق الأيمن من جسده ، وهو ما ادُّعي أنه نتيجة لتعذيبه. وذكرت التقارير أنه قد مات بسبب إصاباته بعد ذلك بشهر.

٤٥٦- وأُفيد أن محمد عثمان، وهو شخص مشتبه في أنه معارض للحكومة، قد أُلقي القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٩٥ واحتُجز في مركز الاحتجاز السري في "ستي بانك". وادُّعي أن يداه قد قُيدتا بباب زنزانته في وضع ظل معه واقفاً لمدة يومين وضُرب في فناء مركز الاحتجاز.

٤٥٧- كذلك فإن ابراهيم فتح الرحمن، وهو طالب بجامعة الخرطوم، كان أحد ٢٣ طالباً وخريجاً جامعياً أُفيد أن قوات الأمن قد ألقت القبض عليهم في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في حي الثورة، وهو ضاحية من ضواحي أم درمان. وادُّعي أنه قد جرى تعذيبه، مما نتج عنه معاناته من كسور في الضلوع.

٤٥٨- وأُفيد أن القس فيليب عباس غبّوش، وهو رجل دين في الثمانينات من عمره من الكنيسة الأسقفية بالسودان، قد أُلقي القبض عليه في أواخر عام ١٩٩٥ واقتيد إلى مكان احتجاز سري، حيث ادُّعي أنه رُكل عدة مرات، وضُرب وحُرم من الطعام والماء لمدة ليلتين.

٤٥٩- وأُفيد أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد أُلقي القبض عليهم في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ واحتُجزوا حتى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦ في مباني الأمن التنفيذي: تاج السر مكي أبو زيد، وابراهيم بلال، ومصطفى عوض الكريم، وسيف الدين القدل، وعبد الله علي آدم، وأحمد التوم علي، وأحمد سليمان خوقالي، ووادي، واسماعيل موسى حمد، ومحمد أبو القاسم، وابراهيم محمد ابراهيم، وعيد فضل، وموسى ابراهيم، وأحمد عبد الرحمن، وأبو بكر عباس، والهادي تنجور، وفضل أحمد نائل، وعوض أمان الله، ويحي آدم. وقد حُبسوا حبساً انفرادياً أثناء احتجازهم وادُّعي أنهم تعرضوا للتعذيب الذي شمل الضرب والجَلد والتعليق من الأرجل والأيدي مع نضحهم بالماء المثلج، والحرمان من النوم، والوقوف قسراً، والوقوف لمدة متطاولة على أطراف الأصابع، وحُبسوا في زنزانات تتسم بالبرد الشديد. وأُفيد أن بعض المحتجزين قد أُجبروا تحت التعذيب على الاعتراف بالقيام بأنشطة لدعم مجموعات المعارضة التي تعمل من أريتريا. واقتيد المحتجزون أمام قاضي في ١٨ أيار/مايو، ولكن أُفيد أنهم رفضوا تأكيد الاعترافات التي ادُّعي أنها انتُزعت منهم تحت التعذيب.

٤٦٠- وأبلغ المقرر الخاص أيضاً الحكومة بتقرير متابعة تلقاه من مصدر ندائه العاجل الموجه في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ لصالح علي حبيب الله وعادل كرار (انظر أدناه). ووفقاً لهذه المعلومات، فإن علي حبيب الله، الذي كان عمره الفعلي ٧٠ عاماً، قد نُقل إلى مستشفى عسكري في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ بعد أن ادُّعي

أنه تعرَّض للتعذيب، بما في ذلك تعرُّضه للضرب المبرح بخراطيم مياه من البلاستيك وإجباره على المشي على حديد ساخن.

نداءات عاجلة موجهة وردود واردة

٤٦١- وجه المقرر الخاص في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لصالح الملازم أحمد البدوي (متقاعد) وفرح حسن سليمان، اللذين أُفيد أن قوات الأمن في الخرطوم قد ألقت القبض عليهما في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والدكتور عاطف محمد إدريس، ومصلح سالم سعيد، وبابكر محمد قريب الله، وعثمان محمد قريب الله، ومحي الدين علي داوود الذين أُفيد أنه قد أُلقي القبض عليهم في الخرطوم في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقيل إن جميع هؤلاء الأشخاص قد أُلقي القبض عليهم فيما يتصل باشتراكهم المُدعى مع المنظمة المعارضة المسماة تحالف القوى الديمقراطية الوطنية. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ردت الحكومة بأن الملازم المتقاعد أحمد البدوي قد أُلقي القبض عليه في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وأنه يجري التحقيق معه. أما الدكتور عاطف محمد إدريس فقد أُلقي القبض عليه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وأُطلق سراحه في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وأما مصلح سالم سعيد فقد أُلقي القبض عليه في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وأُطلق سراحه في اليوم نفسه. وقد أُلقي القبض على جميع هؤلاء الرجال الثلاثة بسبب أنشطتهم السياسية. أما الأشخاص الأربعة الآخرون المذكورون في النداء العاجل فلم يلق القبض عليهم في أي وقت.

٤٦٢- وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح السر مكي أبو زيد وحسبو ابراهيم ووليد أبو سيف وأحمد التوم، الذين قيل إنهم أعضاء في تحالف القوى الديمقراطية الوطنية.وأُفيد أنه قد أُلقي القبض عليهم أثناء الأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩٦ في الخرطوم على أيدي أفراد من قوات الأمن. وأما أماكن وجودهم فهي مجهولة.

٤٦٣- وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاقتران مع المقرر الخاص المعني بحالات حقوق الإنسان في السودان والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي لصالح ١٩ رجلاً أدانتهم المحكمة باللصوصية المسلحة في شمال درفور فيما بين ١٦ و٢٥ أيار/مايو ١٩٩٦. وأُفيد أن ستة من هؤلاء الرجال كان من المقرر شنقهم؛ وأن ثلاثة قد شُنقوا حتى الموت فصُلبت جثثهم بعدها صلباً علنياً؛ وأن عشرة قد عانوا من بتر أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى (قطع الأطراف من خلاف).

٤٦٤- ووجه المقرر الخاص في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نداءً عاجلاً لصالح النقابيين التالية أسماؤهم، الذين أُفيد أنه أُلقي القبض عليهم في الخرطوم في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦: محجوب الزبير، ويحيى علي عبد الله، ومنّ الله عبد الوهاب عيسى، وجميعهم موظفون سابقون في اتحاد نقابات العمال السوداني؛ ويحي صالح مكور، وهو مسؤول سابق بنقابة الأطباء السودانية؛ وناصر علي ناصر، وعوض كريم محمد أحمد. ولم يُوجَّه إليهم اتهام ولم يتم إحضارهم أمام المحكمة وأماكن وجودهم مجهولة. وقدم المقرر الخاص التماساً أيضاً لصالح علي حبيب الله وعادل كرار، اللذين أُفيد أنه أُلقي القبض عليهما في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وأنهما محتجزان في حالة عزل عن أي اتصال في سجن كوبر. وكلاهما كانا يعانيان من مشاكل طبية. (تلقى المقرر

الخاص في وقت لاحق معلومات توضح أن علي حبيب الله قد عُذِّب، على النحو المشروح في رسالته المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والموجزة أعلاه).

٤٦٥- وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لصالح عدد من الأشخاص أُفيد أنه قد أُلقي القبض عليهم أثناء الأيام العشرة السابقة، وادُّعي أن ذلك لأسباب سياسية، وأنهم محتجزون في حالة عزل عن أي اتصال في جناح الخدمة الأمنية بسجن كوبر المركزي. ومن بين هؤلاء الذين أُفيد أنهم محتجزون محمد الحافظ، وكامل عبد الرحمن الشيخ، وطه سورج وعلي عسيلات، ودالي رحمة الله، وعبد الله مالك، وعبد الله عبد العزيز، وعمر عبد الله جاد الله، وعلي حبيب الله (عمره ٦٣ عاما)، وكمال عبد الكريم ميرغني، والأستاذ البُهرة، والحاج عثمان، ومحمد محجوب (عمره ٦٦ عاما)، وطه محمد طه، ومحمد سليمان، وعادل كرار، وعبد الكريم كرومة (عمره ٧٨ عاما). وقد ادُّعي أن بعض هؤلاء المحتجزين قد تعرضوا للتعذيب، الذي شمل الضرب والجلد. وأُفيد أيضا أن عددا من المحتجزين يجري حرمانهم من العناية الطبية اللازمة.

٤٦٦- وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لصالح جلال حامد (المدير السابق لمشروع الجزيرة (الزراعي)) وتاج السر أحمد عبد الله (رئيس النادي الأهلي لكرة القدم)، والخير علي أرباب وعبدين محيسي، وعثمان عبد القادر، ومحمد عبد الغفار، ومبارك محمد الحسن. وكان هؤلاء من بين ٣٠ رجل أُلقي القبض عليهم في نحو ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في واد مدني فيما يتصل بأنشطة معارضة مدعاة. وأُفيد أنه قد أُجري معهم التحقيق أثناء احتجازهم في حالة عزل عن أي اتصال في مراكز احتجاز الأمن السوداني في واد مدني وبركات.

٤٦٧- وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لصالح عبد المنعم عطية ونجيب نجم الدين، الأمين العام السابق لنقابة الأطباء السودانية، اللذين أُفيدا أنه أُلقي القبض عليهما في الخرطوم في ٨ و١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ على التوالي. وقد اُقتيد نجيب نجم الدين إلى مقر الأمن في الخرطوم قبل أن يجري تحويله إلى سجن كوبر في نحو ٢٠ تموز/يوليه. ولم يُعرف مكان وجود عبد المنعم عطية. وقيل إنهما قد احتُجزا للاشتباه في دعمهما للتحالف الديمقراطي الوطني المحظور.

٤٦٨- وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح محمد عثمان وأحمد عبد الله، وهما عضوان في مجموعة المعارضة المسلحة التشادية المسماة المجلس الوطني للإنعاش، وكذلك فقي آدم، وهو عضو في الجيش الوطني التشادي المنشق. وأُفيد أنهم كانوا من بين عشرة مواطنين تشاديين أُلقي القبض عليهم في نحو ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مدينة الغنيمة السودانية، بالقرب من الحدود التشادية، على أيدي أفراد في قوات الأمن السودانية. وقيل إنهم ما زالوا رهن الاحتجاز دون توجيه اتهام إليهم في سجن الغنيمة، حيث خُشي أن يواجهوا خطر التعذيب. كذلك فإنه قد خُشي من احتمال أن يواجهوا إمكانية العودة القسرية إلى تشاد، حيث سيواجهون أيضا خطر التعذيب وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

٤٦٩- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة

أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لصالح ٧٥ شخصاً أُفيد أنه أُلقي القبض عليهم في مدينة بور سودان في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ للاشتباه في محاولة ارتكابهم انقلاباً. وكان الضباط العسكريون التالية أسماؤهم من بين المحتجزين: جمال يوسف، وبشرى حامد بورمة، وطارق أبو عبدو، وكمال التيجاني، وفؤاد صالح، وعثمان عطية الله، وجاكنون، وصلاح كربوني، ومحمد محمود، وعبد الله الطيب، وكميليو لوثالي، وصلاح أحمد الجابر، وناصر كمال، وحسن الخطيب، وعبد مروق حسين، والدرديري حف أحمد، وعلي عباس علي، وتاج السر سربيل. وكان يجري احتجازهم انفرادياً ودون توجيه اتهام إليهم. وقد أُعرب عن القلق أيضاً فيما يتعلق بحالة المواطنين التشاديين المذكورين في النداء العاجل الموجه من المقرر الخاص في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

معلومات واردة من الحكومة بشأن حالات مذكورة في تقارير سابقة

٤٧٠- في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، ردت الحكومة على عدة حالات كان قد أحالها المقرر الخاص في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/34، الفقرات ٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٧) وعلى حالة كانت قد أُحيلت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٦٣٢).

٤٧١- وفيما يتعلق بالعميد محمد أحمد الراية (متقاعد)، الذي ادُّعي أنه عذِّب بشكل مستفيض في عدد من الأماكن في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١ حتى أواخر عام ١٩٩٣، ذكرت الحكومة أنه قد حُكم عليه بالسجن عشر سنوات. وقد أوصت المحكمة بأن يُمنَح معاملة خاصة بسبب رتبته الكبيرة في الجيش وهكذا أُعفي من ارتداء زي السجن وكان تلقى كثيرا من الزيارات من أسرته ومحاميه. وقد سبق له أن قدم شكوى إلى رئيس القضاة الذي شكل لجنة خاصة للتحقيق فيها. وفيما يتعلق بالسيد عمر عواد أبو قرجو، الذي ادُّعي أنه عُذِّب في بيت الأشباح رقم ١١٤ في واد مدني وخُشي من أن يكون قد عُذِّب حتى الموت، ذكرت الحكومة أنه لم يخضع لإلقاء القبض عليه في أي وقت. وفيما يتعلق بالأشخاص العشرة الذين أُلقي القبض عليهم في منزل كمال مكي مدني في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لعقدهم اجتماعا سياسياً وحُكم عليهم وخضعوا للجلد لاستهلاكهم الكحول، قالت الحكومة إنهم قد تلقوا محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة. وفيما يتعلق بعلي الماحي السخي، رئيس نقابة عمال المسبك المركزي، الذي ادُّعي أنه قد عُذِّب عقب إلقاء القبض عليه مع خمسة أشخاص آخرين في الخرطوم في حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكرت الحكومة فقط أن الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم قد اشتركوا في أنشطة تخريبية ضد الحكومة.

٤٧٢- وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ ردت الحكومة على النداء العاجل الموجه من المقرر الخاص في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لصالح شهاب علي يوسف، وهو طالب بكلية الدراسات البيئية بجامعة أم درمان الأهلية، الذي أُفيد أنه قد أُلقي القبض عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وعُذِّب أثناء السجن (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٦٦٠). وذكرت الحكومة أنه قد احتُجز لحماية سلامته الشخصية، بالنظر إلى أن الجو العام في جامعة أم درمان الأهلية كان متوترا جدا. وذكرت أنه سيجري اطلاق سراحه بمجرد أن تعود الحالة في الجامعة إلى وضعها الطبيعي.

السويد

٤٧٣- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح سرسيس تيكينميز، وهو مواطن تركي من مردين، أُفيد أن طلبه الخاص باللجوء في السويد قد رُفض. وادُّعي أنه قد أُخضع للتعذيب في أعقاب القبض عليه في مردين، بتركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد أُجري تحقيق علي يد فريق خبراء من مركز الناجين من التعذيب والصدمات في السويد من بينه أخصائيون في علم النفس والطب الشرعي وعلم الجلد وأمراضه، أُفيد أنه قد أكد أقوال سرسيس تيكينميز بخصوص تعذيبه وبأنه قد وجده في حاجة إلى الرعاية النفسانية. وأُعرب عن مخاوف من أنه قد يجري احتجازه وإخضاعه مرة أخرى للتعذيب لدى عودته إلى تركيا.

سويسرا

٤٧٤- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالة علي دويماز وأبو زير توستان، وهما كرديان يحملان الجنسية التركية ولهما مركز اللاجئين السياسيين في سويسرا، ألقت الشرطة القبض عليهما في تشياسو، في تيسان، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وضُرب ضربا مبرحا، ورُبطا في مشعاع (جهاز تدفئة) ملتهب. وكشف تقرير طبي عن أن علي دويماز قد بدت عليه تورمات في الجانب الأيسر من رأسه ووجهه، وكانت توجد علامة حمراء على الترقوة اليسرى وكتفه الأيسر مؤلمة للغاية. وأكد التقرير الطبي أيضاً أن أبو زير توستان قد بدت عليه رضوض كانت توجد على ذراعيه.

٤٧٥- وأحال المقرر الخاص أيضا حالة ألفا أنطوني ديكينسون، الذي يحمل جنسية غامبيا، والذي قيل إنه طُرد من سويسرا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بعد أن أُسيئت معاملته أثناء احتجازه في ذلك البلد. وخلال رحلة إعادته إلى غامبيا، كان يرافقه شرطيان سويسريان قيل إنهما قد كمماه بالورق اللاصق، وقيدا يديه في مقعده ووضعا عليه قبعة غطت وجهه بالكامل. وقيل أيضا إنهما قد وضعا حاجزا حول مقعده لمنع المسافرين الآخرين من رؤيته. وقيل إنه قد فقد وعيه بعد هذا الوضع. ولاحظ الطبيب الذي قام بفحصه في غامبيا وجود مناطق تسبب ألم في الجنبين كما لاحظ وجود رضوض في القدمين.

نداءات عاجلة

٤٧٦- في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان نداءً عاجلاً لصالح عبد القادر أحمد فضيل، وهو شخص سوداني رفضت السلطات السويسرية منحه اللجوء السياسي. وقد جرى الإعراب عن مخاوف من أنه قد يجري إلقاء القبض عليه وتعذيبه إذا عاد إلى السودان. وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، ردت الحكومة بأن السلطات لم تجد أي مؤشر يحمل على الاعتقاد بأن السيد فضيل سيتعرض لأي خطر كان عند عودته إلى السودان. وأبدت سفارة سويسرا في الخرطوم ملاحظة مفادها أن هذه العودة ستكون بلا مشاكل. وقيل، من ناحية أخرى، إنه يمكن للسيد فضيل أن يتوجه إلى هذه السفارة في أي وقت.

الجمهورية العربية السورية

٤٧٧- في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن انطوني زكريا لاكي وشقيقه، صمويل لادو زكريا، وكلاهما طالبا لجوء سودانيان، كان يجري احتجازهما في سجن الهجرة في اليرموك في الجمهورية العربية السورية. وكان من المتوقع أن يجري إعادتهما قسرا إلى السودان خلال الأيام القليلة التالية وجرى الإعراب عن مخاوف من أنهما سيواجهان خطر التعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة إذا أُعيدا على هذا النحو. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ردت الحكومة بأن انطوني زكريا لاكي وصمويل لادو زكريا لم يبديا أي اعتراض على السفر إلى السودان بمساعدة من السفارة السودانية في دمشق، بالنظر إلى أن حياتهما لم تكن في خطر وأنهما لا يواجهان أي مشاكل سياسية في بلدهما. وقدمت الحكومة إقرارا بهذا المعنى، من الظاهر أنه موقع عليه من الرجلين.

تونس

٤٧٨- أحال المقرر الخاص، في رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الحالات الفردية الموجزة أدناه، التي ردت عليها الحكومة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤٧٩- فقد أُلقي القبض على محمد هادي ساسي في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد اتُهم بالانتماء إلى رابطة محظورة، وبتوزيع منشورات ضد النظام العام وبكتابة شعارات على الحوائط. وقيل إنه أثناء احتجازه في مركز شرطة دندن وباردو (بمدينة تونس)، عُلِّق في أوضاع مختلفة، وجرى إدخال سائل في منخريه وضُرب ضربا مبرحا أيضاً. وقد ردت الحكومة قائلة إن محمد هادي ساسي لم يُحتجز سراً ولم يُعذَّب. وقد خلُصت لجنة مكلفة بالتحقيق في أوضاع معاملة المحتجزين إلى أن هذه الأوضاع مطابقة للتشريعين الوطني والدولي.

٤٨٠- أما عادل سلمي، وهو طالب في باريس، فقد أُلقي القبض عليه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عند وصوله إلى مطار مدينة تونس. واتُهم عندئذ بالانتماء إلى حركة النهضة غير القانونية، وبأنه اشترك في مظاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وبأنه جمع المال بدون إذن. وقيل إنه عُلِّق في أوضاع مختلفة وإنه جرى تغطيس رأسه في حوض ماء. وقد ردت الحكومة قائلة بأن هذا الشخص لم يتعرض لأي سوء معاملة وبأنه قد استفاد من فحوص طبية ومن زيارة أسرته ومحامين له.

٤٨١- واحتُجز نجيب حسني، وهو محام، بقصد محاكمته بتهمة التزييف في الكتابة، وذلك في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقيل إنه قد عُذِّب في ٨ و٩ و١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بوزارة الداخلية في مدينة تونس. وقيل إنه قد عُلِّق في الوضع الذي يُطلق عليه "الدجاجة المحمرة" وإنه قد صُعق بشحنات كهربائية. وردت الحكومة قائلة إن التحقيق قد أجرته الشرطة القضائية وفقاً للشروط التي ينص عليها القانون. ولم تُقدَّم أي شكوى خاصة بسوء المعاملة.

٤٨٢- وأما اسماعيل خميرة، الذي أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩١ وحُكم عليه بالسجن أربع سنوات بسبب مزاولة أنشطة تتصل بحركة النهضة، فقد تُوفي في عام ١٩٩٤ في سجن "٩ أفريل" بمدينة تونس في إثر الإصابة بعدوى ناتجة عن إصابة أُصيب بها في النخاع الشوكي قيل إنها ترجع إلى سوء المعاملة

التي تلقاها. وقيل إنه ضُرب في شباط/فبراير ١٩٩٤، وإن أحد الشهود قد أشار إلى أن اسماعيل خميرة كان بعد ذلك بأسبوع مشلولاً تماماً تقريباً. ووفقاً لما ذكرته الحكومة فإن هذا الشخص لم يشك قط من سوء معاملة، وأنه استفاد من متابعة طبية منتظمة وأن وفاته ترجع إلى أسباب طبيعية.

٤٨٣- كذلك فإن سحنون جوهري، وهو عضو سابق في اللجنة التوجيهية للرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعضو بحركة النهضة وصحفي، قد تُوفي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في سجن "٩ أفريل" (بمدينة تونس). وفي بداية احتجازه، قيل إنه قد أُبقي عليه في جو من السرية وضُرب بعنف. أما في السجن، فإنه لم يتلق الرعاية الطبية الضرورية على الرغم من حالته الصحية الهشة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قيل إنه قد اقتيد مع ذلك إلى المستشفى وإنه قد شُخِّص وجود سرطان. ومع ذلك فإنه قد تُوفي. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن هذا الشخص لم يتعرض لأي معاملة سيئة. وقد حدد تشريح الجثة أن وفاته ترجع إلى مضاعفات للسرطان الذي كان يعاني منه.

٤٨٤- وقيل إنه قد أُلقي القبض في تونس في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ على محمد طاهر براهمي ولطفي حمامي وبرهان قاسمي، وإنه قد أُطلق سراحهم في ٢٥ آب/أغسطس. وفي ٢٠ آب/أغسطس، قيل إن رجاء شامخ وعلي جلولي (اللذين سبق احتجازهما في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) قد أُلقي القبض عليهما في مدينة تونس هما ومحمد دريدي في الكفر)؛ وقيل إنه قد أُطلق سراحهم أيضاً في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. وأثناء احتجازهم، قيل إنهم قد وُضعوا في إطار من السرية وعُذِّبوا تعذيباً عنيفاً. فقد عُلقوا في الوضح الذي يُطلق عليه "الدجاجة المحمرة"، وغُطِّست رؤوسهم في الماء، وضُربوا ضربا منتظما وحُرموا من النوم. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فإن طبيب الصحة العامة الذي أجرى فحصاً للأشخاص المعنيين قد خلُص إلى عدم وجود علامات تدل على العنف.

٤٨٥- وأحال المقرر الخاص أيضا حالة بشير عابد، وعلي جلولي، وعبد المؤمن بيلانس. فقد أُلقي القبض عليهم في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقيل إنه قد احتُفظ بهم في إطار من السرية بوزارة الداخلية. وقد أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالحهم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه لم يُحتفَظ بهم سراً وإنهم قد أُحيلوا أمام العدالة في إطار احترام المُهل التي ينص عليها التشريع. وأشارت أيضا إلى أن هؤلاء الأشخاص لم يتعرضوا لأي سوء معاملة. بيد أن معلومات تكميلية وردت من مصدر الادعاءات تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص الثلاثة المحتجزين قد عُلِّقوا في الوضع الذي يُطلق عليه اسم "الدجاجة المحمرة" كما عُلِّقوا من الأرجل بينما غُمست رؤوسهم في حوض يحتوي على الماء وعلى منتج سام. وقيل إنهم قد تلقوا أيضاً صعقات كهربائية وحُرموا من النوم ومن الغذاء. وقيل إنهم قد احتُجزوا في سجن "٩ أفريل" وتلقوا زيارة محاميهم الذين لاحظوا علامات تميل إلى إثبات المعاملة التي عانوا منها. وقد أُطلق سراحهم في خاتمة الأمر. وأصرت الحكومة على أن هؤلاء الأشخاص لم يتعرضوا لأي نوع من سوء المعاملة.

نداءات عاجلة وردود من الحكومة

٤٨٦- أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ لصالح فرج فينيش المدير التنفيذي للمعهد العربي لحقوق الإنسان، الذي أُلقي القبض عليه في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ في مطار تونس بينما كان يستعد

لأخذ رحلة للاشتراك في مؤتمر لحقوق الإنسان في مونبلييه، بفرنسا. وردت الحكومة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ قائلة إن فرج فينيش قد أُطلق سراحه في ١٤ أيار/مايو وإنه لم يتعرض لأي سوء معاملة.

٤٨٧- وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح رضية عويديدي، التي قيل إن الشرطة قد ألقت القبض عليها في مطار تونس قرطاج بينما كانت تستعد لأخذ رحلة بجواز سفر مزور وإنها قد احتُجزت في إطار من السرية.

تركيا

٤٨٨- أبلغ المقرر الخاص، برسالتين مؤرختين في ٨ شباط/فبراير و٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الحكومة بأنه قد تلقى معلومات بشأن عدد من حوادث التعذيب المدعاة. وردت الحكومة على كثير من هذه الحالات في رسائل مؤرخة في ٩ أيار/مايو و٤ حزيران/يونيه و١٠ تموز/يوليه و٢٥ أيلول/سبتمبر و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهذه الادعاءات، متبوعة برد الحكومة، ملخصة في الفقرات الواردة أدناه.

٤٨٩- ادُّعي أن دينر طالون، وهي فتاة عمرها ١٢ عاما أُفيد أن الشرطة قد احتجزتها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في قسم تشوبوك بأنقرة، قد ضُربت وعُلقت من ذراعيها وعُرضت لصدمات كهربائية خلال احتجازها في حالة عزل عن أي اتصال لمدة خمسة أيام في مقر شرطة أنقرة.

٤٩٠- وأُفيد أن فاروق ديري قد احتُجز في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وعُذِّب لمدة ثمانية أيام في مقر شرطة موش. وادُّعي أن التعذيب قد شمل الضغط على خصيتيه بصورة متكررة؛ وتطبيق الصدمات الكهربائية بصورة متكررة على قضيبه؛ ورشه بالماء؛ وحرمانه من الطعام لفترة الأيام الستة الأولى؛ وتهديده بالقتل. وحين كان لا يخضع للاستجواب، ادُّعي أنه كان يُحتجز في زنزانة عرضها نصف متر وطولها متر واحد. وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قام رجال الدرك وحرس السجن بضربه هو وعدد من السجناء الآخرين في جناحه بالعصي والهراوات بصورة متكررة وهو ما نتج عنه أنه عانى من كسور في ضلعين. وردت الحكومة قائلة إن فاروق ديري قد أُلقي القبض عليه لاتهامه بمساعدة حزب العمال الكردستاني. وقررت المحكمة اطلاق سراحه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالنظر إلى أنه قد أعرب عن رغبته في الاستفادة من قانون التوبة. وثبت عن طريق التقارير الطبية المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير و٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ أنه لم يتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٤٩١- وأُفيد أن كان دوغان، وعمره ١٤ عاماً، قد احتُجز لمدة يومين ونصف في مقر شرطة أنقرة في آذار/مارس ١٩٩٥، ادُّعي أنه جُرِّد أثناءها من ثيابه تماماً، وضُرب وشُبِّح بالماء المضغوط، وجرى الضغط على خصيتيه. وقد احتُجز مرة أخرى في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وادُّعي أنه ضُرب في مقر شرطة أنقرة.

٤٩٢- وأُفيد أن تيفون كيرس، وعمره ١٣ عاماً، ورفعت أونركان، قد احتُجزا في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ للاشتباه في قيامهما بالسرقة، وعُذِّبا في قسم شرطة أنقرة، وادُّعي أن رفعت أونركان قد جُرد من ملابسه، وأُخضع لصدمات كهربائية، وضُرب بهراوات على يديه وقدميه ورُش بالماء البارد. وادُّعي أن تيفون كيرس قد أُخضع لصدمات كهربائية، وضُرب على قدميه وظهره بالهراوات.

٤٩٣- وادُّعي أن ليمان تشيليكسلان، التي احتجزها ضباط من فرع مكافحة الإرهاب بمقر الأمن بأنقرة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥، قد اعتُدي عليها جنسياً في إحدى الغابات. وادُّعي أنها، في مقر شرطة أنقرة، قد عُذِّبت واغتُصبت على نحو متكرر من جانب عدة رجال شرطة خلال فترة احتجازها البالغة ١٣ يوماً. وقبل نقلها إلى سجن أنقرة المركزي المغلق، تعين أن تجتاز فحصاً طبياً، ولكنها رفضت خلع ملابسها أمام الطبيب، الذي شهد بعد ذلك أنه لم تكن توجد علامات تدل على سوء المعاملة. وفي ٩ آب/أغسطس، قدمت شكوى خاصة بالاغتصاب إلى المدعي وطلبت إرسالها إلى المستشفى. وفي معهد الطب الشرعي، طلبت أن تفحصها إحدى الطبيبات، وبالنظر إلى أنه لم تكن توجد طبيبة فإنها رفضت أن يجري فحصها، ولكنها أبلغت طبيباً ذكراً بأنه قد جرى اغتصابها. وقد أحالها إلى المستشفى، ولكن أُفيد أنها لم تؤخذ إلى المستشفى حتى ١٧ آب/أغسطس، وفي هذا الوقت لم يكن بمقدور الطبيب المتولي الفحص أن يحدد ما إذا كان قد حدث اغتصاب. وردت الحكومة قائلة إن ليمان تشيليكسلان قد احتُجزت بتهم الاشتراك في أنشطة حزب العمال الكردستاني. وقد أظهر تقرير أصدره فرع معهد الطب الشرعي بأنقرة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ أنها لم تخضع لتعذيب أو سوء معاملة أثناء احتجازها. كذلك فإن تقريراً طبياً أصدره مستشفى زكي طاهر بوراك في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ قد أظهر أنها لم تُعرَّض للتعذيب أو سوء المعاملة أو الاعتداء الجنسي. كذلك فإن تقريراً آخر أصدره معهد الطب الشرعي في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ قد رفض هذه الادعاءات.

٤٩٤- وأُفيد أن عصمت تشيليكسلان، وهي أم ليمان تشيليكسلان وعضو مجلس إدارة حزب الديمقراطية الشعبية بمحافظة مرسين، قد ظهرت على شاشة التلفاز في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لترويج الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب في حالة ابنتها. وقد جاء رجال الشرطة بعد ذلك عدة مرات إلى منزلها، قبل إلقاء القبض عليها في ميرسين في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأثناء استجوابها، ادُّعي أنها قد أُخضعت للصدمات الكهربائية في أنحاء يديها وقدميها، وتعرضت للضرب، ورُشت بخرطوم مياه باردة مضغوطة. وردت الحكومة قائلة إن عصمت تشيليكسلان قد احتُجزت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في مقر شرطة إيتشيل للاشتباه في اشتراكها في أنشطة حزب العمال الكردستاني. وقد ثبت عن طريق التقارير الطبية الصادرة عن مستشفى مرسين الحكومي ومديرية الصحة بمرسين أنه لم يجر إخضاعها للتعذيب ولا للمعاملة السيئة أثناء احتجازها. وقد بدأ مكتب المدعي العام الرئيسي لمرسين في إجراء تحقيق أولي فيما يتعلق باتهامات التعذيب وأُحيلت هذه الحالة إلى مكتب المدعي العام الرئيسي لمحكمة أمن الدولة بقونية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٤٩٥- وأُفيد أن علي حيدر إيفي قد احتُجز في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ للاشتباه في قيامه بالسرقة كما احتُجز شقيقه، مسلم إيفي، في ١١ آب/أغسطس. وادُّعي أنه قد جرى إخضاعهما في مقر شرطة أنقرة للتعذيب، بما في ذلك التعليق من الذراعين وتعريضهما للصدمات الكهربائية، وضربهما والاعتداء الجنسي عليهما بهراوة. وفي ١٢ آب/أغسطس، أُخذ علي حيدر إيفي إلى المستشفى حيث مات "بسبب فشل في التنفس والدورة الدموية". وقد فحص معهد الطب الشرعي مسلم إيفي وأعطاه تقريراً يعفيه من العمل لمدة ثلاثة أيام. وقد قيل إنه يحمل علامات التعذيب.

٤٩٦- وأُفيد أن عدداً من السجناء قد ضُرب ضرباً مبرحاً عندما دخلت قوة كبيرة من الدرك وأفراد الفريق الخاص الجناح ٦ عنوة بسجن بوجا بالقرب من إزمير في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد استُدعيت القوات بعد أن بدأ السجناء في اضراب عن الطعام وحصَّنوا أنفسهم داخل الجناح احتجاجاً على الأوضاع في السجن. وأُفيد أن يوسف باغ وأوغور سارياسلان وطوران كيلينتش قد ماتوا من الإصابات التي تكبدوها من عمليات الضرب، بما في ذلك حدوث نزيف في المخ وأنواع أخرى من النزيف الداخلي. وأُفيد أن

عمليات تشريح الجثث التي أُجريت على الرجال الثلاثة قد خلصت إلى حدوث "موت يدعو إلى الريبة". وادُّعي أن عدداً من الأقارب ومحامي السجناء، بمن فيهم المحامون عرفان غيلر، وغيل كيريتشكايا وسنغيل غلتيكين، قد تعرضوا للهجوم وضربوا بهراوات على أيدي أفراد القوة المتحركة (شرطة مكافحة الشغب) بينما كانوا يلتمسون تفاصيل حول سجناء خارج المستشفى الحكومي المحلي. وردت الحكومة قائلة إنه عندما دخل المسؤولون عنابر النوم تعرضوا للهجوم على يد المذنبين، مما أجبرهم على استخدام الغاز المسيّل للدموع. وقد بادر مكتب المدعي العام في إزمير إلى إجراء تحقيق واُودعت شكوى ضد المذنبين على أساس العصيان الجماعي. كذلك قدم المذنبون شكاوى ضد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وكانت هذه القضية تأخذ مجراها في محكمة إزمير الجنائية. وقدم عرفان غيلر شكوى وبُدأ في نظر القضية في محكمة إزمير الجنائية في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ ضد أحد رؤساء ضباط الشرطة وثلاثة من رجال الشرطة على أساس سوء المعاملة. ولم يقدم المحامون الآخرون شكاوى رسمية.

٤٩٧- وأُفيد أن أفراد فرع استخبارات الدرك قد ألقوا القبض في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على نوري سين، وهي رئيسة المركز الثقافي في بلاد ما بين النهرين. وادُّعي أنه قد جرى الإبقاء عليها، خلال فترة احتجازها البالغة ١١ يوما بمركز درك ديار بكر، معصوبة العينين وأُخضعت للصدمات الكهربائية، واعتُدي عليها جنسيا بهراوة، ورُشت بخراطيم المياه البارد، وضُربت ضرباً مبرحاً، وجرى التحرش بها جنسيا من جانب عدد من رجال الدرك، وأُجبرت على الجري، كما أُجبرت على الاستماع إلى موسيقى صاخبة مستمرة، وأُخضعت لتهديدات بالقتل إذا كشفت عن معلومات عن معاملتها وأُجبرت على توقيع بيان دون أن تُعطى الفرصة لقراءة محتوياته. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن تقريراً طبياً مؤرخاً في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ صادرا عن فرع معهد الطب الشرعي بديار بكر قد أثبت أنها لم تخضع للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازها.

٤٩٨- وأُفيد أن علي كانات، ونظيف (غربس إيرغين)، وإيرول إنغين، ويلمظ إسبال، وياسين إيبيك، ومِهمت بحري كورت، وجلال جنكيز، وجمال أودباش، وبرهان ديغير، واسماعيل أولمظ، وعبد الله طلاي، ورسول أرسلان، وصلاح الدين باقر، وإيرول تشيليكتين، وحكمت إيزين، ومحمود كاراكايا، ومحمود تورك، وشاكر دينتشي، ومِهمت شريف دونر، وعبد الله كانات، وزين الكوتش، واسماعيل يلمظ، وم. نوري فيضان، وحسن غوندريجي، ومِهمت ديمير، وأحمد أكورت، ولطيف دوغان، ومدني أديامان، وأوميت كايدو، وفيفزي بور، وسونر أوندر، وجنكيز حسن أوغلو، ويوكسيل ياكيشير، وكمال ييلان قد أُدخلوا المستشفى جميعاً بعد قيام نحو ٢٠٠ من رجال الشرطة والدرك، حسبما ادُّعي، باستخدام القوة المفرطة لاستعادة الأمن في سجن العمرانية من النوع هاء (E-Type) في اسطنبول ليلة ١٢ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأُفيد أن الموظفين قد ألقوا نحو ٥٠ قنبلة مسيّلة للغاز وقنبلة دخان في أجنحة السجن ثم أخلوا السجناء منها وضربوهم ضرباً مبرحاً. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، جرى اقتحام السجن مرة أخرى وادُّعي أن أورهان أوزين، ورضا بويباش، وعبد المجيد سيتشكين قد ضُربوا حتى الموت. وأفيد أن ستة سجناء قد عانوا من إصابات شديدة بوجه خاص، من بينهم متين طوران، وأغا يلدريم، وغولتكين بيهان الذين ماتوا في نهاية المطاف من إصابات برؤوسهم في ١٠ كانون الثاني/يناير. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، قامت الشرطة باحتجاز ٦٠٠ شخص جاءوا لحضور جنازة، أُقتيد ٣٠٠ منهم إلى مركز أيوب الرياضي، وادُّعي أن الشرطة قد ضربت كثيرا منهم وركلتهم بالأرجل، واقتيد متين غوكتيبي، وهو صحفي، إلى الطابق السفلي تحت الأرض من المركز الرياضي بعد أن أظهر للشرطة بطاقة الصحافة الخاصة به، وادُّعي أنه قد ضُرب حتى الموت. وردت الحكومة قائلة إن ٣٤ رجلاً من رجال الشرطة التابعين لإدارة شرطة أيوب قد أُحيلوا إلى السلطات القضائية

المختصة بتهم ضرب الأشخاص المحتجزين من الجنازة وإخضاعهم للمعاملة المهينة والسيئة. وقد اتـُهم أحد رؤساء شرطة الشغب بتهمة الأمر على نحو تعسفي باحتجاز متين غوكتيبي؛ واتـُهم ١١ رجلاً من رجال الشرطة بإخضاعه لسوء المعاملة وبعدم القيام بحماية سلامته البدنية وراحته؛ كما اتـُهم أحد الرؤساء الآخرين لشرطة الشغب بإهانة المحتجزين.

٤٩٩- وأُفيد أن الشرطة قد قامت في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ باحتجاز غولباهار غوندوز، التي كان المقرر الخاص قد وجه نداءً لصالحها في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقد احتجزتها بعد سفرها إلى تونجيلي بغية تقديم طلب بالتعويض عن منزل أسرتها، الذي دُمر في عمليات من جانب قوات الأمن. وادُّعي أنها قد عـُذِّبت برشها بخراطيم المياه البارد، ولا سيما على فمها وأُذنيها وثدييها وأعضائها التناسلية وبطنها؛ وبصدمات كهربائية طـُبقت على أصابع قدميها وشحمتي أُذنيها؛ وتعليقها التي عانت أثناءه من أزمة ربو؛ وركلها ركلة شديدة في ظهرها سببت لها نزيفاً؛ وتهديدات بالقتل؛ والضرب؛ وضرب رأسها بالحائط. وقيل إنها قد بقيت تجلس في كرسي متحرك وإنها عاجزة عن المشي نتيجة للتعذيب. وقد ردت الحكومة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قائلة إن المجلس الإداري الإقليمي لتونجيلي يحقق في هذه الحالة في إثر شكواها.

٥٠٠- وأُفيد أن علي أكبر كايا، وهو رئيس فرع رابطة حقوق الإنسان في تونجيلي وهو الفرع المغلق الآن، قد احتجزه أفراد فرع مكافحة الإرهاب في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وادُّعي أنه قد أُخضع للتعذيب، الذي قـُيد ذراعاه أثناءه إلى ساقيه ورُش بالماء البارد المضغوط، بما في ذلك رشه على كليتيه وأعضائه التناسلية ومستقيمه. وادُّعي أنه قد عـُلـِّق من السقف وأُعطي صدمات كهربائية. وقيل إن شكوى قدمها حول تعذيبه معلقة الآن أمام المجلس الإداري الإقليمي. وردت الحكومة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قائلة إن علي أكبر كايا لم يقدم أي شكوى ولم يتخذ أي إجراء قانوني على أساس التعذيب، ولكنه قد ثبت عن طريق التقارير الطبية المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس و٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أنه لم يجر إخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازه.

٥٠١- وأُفيد أن الأشخاص التالية أسماؤهم، ومعظمهم من طلبة المدارس الثانوية الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، قد احتـُجزوا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على أيدي أفراد فرع مكافحة الارهاب في مقر شرطة مانيسا، وأُخضعوا للتعذيب أثناء عشرة أيام أمضوها في الحبس، بما في ذلك تعريضهم للصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي وهم: علي غيكتاس (مدرس)، وماهر غيكتاس (عمره ١٤ عاما)، وفاروق دينيس، وليفنت كيليتش، وإمرا سيد إردا، وأسكينيا يغين (أنثى)، وعائشة مين بلكانلي، ومنيرة أبايدين (أنثى، عمرها ١٦ عاما)، وسيما تسار (أنثى، عمرها ١٦ عاما)، وحسين كوركوت، وايزغير زيبك، وجالي كورت، وفوليا أبايدين، وإيردوغان كليتش، وعبد الله ييجيل كراكاس، وبوران سينول. وادُعي أن مكتب المدعي العام الرئيسي لم يقدم أيا من التقارير الطبية الخاصة بالأشخاص المذكورة أسماؤهم آنفا إلى محكمة أمن الدولة في إزمير، حيث كانت تـُنظر قضاياهم، ولكن قام المدعي العام بالأحرى بتقديم تقارير طبية مختلقة يذكر فيها أنه "لم تشاهد آثار سكتة وعنف" . وردت الحكومة قائلة إن دعوى عامة قد رُفعت ضد الأشخاص المذكورين أعلاه أمام محكمة أمن الدولة في إزمير بتهم العضوية في حزب/جبهة التحرير الشعبي الثوري وبتهمة تقديم المساعدة إلى هذا الحزب/الجبهة. وقد قدم محاميهم شكوى على أساس التعذيب وسوء المعاملة. وعقب التحقيق الأولي، بـُدئ في دعوى عامة في محكمة مانيسا الجنائية ضد عشرة من رجال شرطة ادارة شرطة مانيسا لارتكابهم انتهاكات للمادتين ٢٤٣ و٢٤٥ من قانون العقوبات.

٥٠٢- وأفيد أن فيرزيندي أبي وزوجته شرين أبي ، قد احتُجزا في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وقد استُجوبا لمدة ١٥ يوما في فرع مكافحة الارهاب بمقر شرطة فان، ادُعي أنه قد جرى خلالها احضار شرين أبي أمام زوجها وجردت من ثيابها تماما وعلقت من رسغيها ورُبطت يداها خلف ظهرها وجرى التحرش بها جنسيا. وقيل إن الغرض من تعذيبها هو إجبار زوجها على أن يصبح عميلا للشرطة أو على أن يوقع أقوالا تجرِّمه. وادُعي أن فيرزيندي أبي قد أُخضع للتعذيب، بما في ذلك ضربه ضربا مبرحا بأعقاب البنادق مما نتج عنه اصابته بالشلل وفقدان القدرة على استخدام كلا ذراعيه وأُفيد أن الأطباء في مستشفى فان الحكومي قد مُنعوا تحت تهديدات من الشرطة من معالجته واصدار تقرير طبي. وردت الحكومة قائلة إن الزوجين قد احتُجزا للاشتباه في اشتراكهما في أنشطة حزب العمال الكردستاني. وقد ثبت عن طريق تقرير طبي مؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ أنه لم يجر اخضاعهما للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازهما. وقد قدم فيرزيندي أبي شكوى رسمية من التعذيب، يقوم بالتحقيق فيها رئيس النيابة العامة في فان.

٥٠٣- وأُفيد أن صبري بيطار، وصديقة بيطار (سيدة عمرها ٨٠ عاما)، وجعفر تشيفتشي، وعبد الخالق بيطار قد أُخضعوا للتعذيب أثناء الاستجواب في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أثناء عملية قامت بها قوات الأمن تتصل بقيادة لواء هاكاري في قرية باي بالقرب من هاكاري. وادُعي أن صديقة بيطار قد ضُربت وماتت بعد ذلك بساعتين. وقيل إن عبد الخالق بيطار قد تُرك غير قادر على المشي نتيجة للتعذيب. وردت الحكومة قائلة إن صبري بيطار لم يكن موجودا في القرية أثناء العملية الأمنية، إذ أنه كان قد انتقل بعيدا قبل ذلك بخمس أو ست سنوات. وماتت صديقة بيطار بسبب كبر سنها في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. أما جعفر تشيفتشي فلم يكن يوجد سجل له مع الشرطة. وكان عبد الخالق بيطار أحد ١٥ شخصا أُخذوا للحبس في العمليات التي شُنت ضد القرويين الذين يشتبه في وجود صلات لهم بحزب العمال الكردستاني. وقد ثبت عن طريق تقارير طبية أنه لم يجر اخضاعه للتعذيب.

٥٠٤- وكان خليل دينتشي، رئيس الاتحاد التركي لعمال السيارات في إزمير (وحسن ياييك، وهو الأمين العام لفرع إزمير، من بين عدد من الأشخاص ادُعي أن شرطة مكافحة الشغب ورجال شرطة من مركز شرطة تشامديبي قد ضربوهم ضربا مبرحا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بداية مؤتمر صحفي عُقد أمام مقر شركة النقل ناك - كارغو (Nak - Kargo) في إزمير دعا اليه الاتحاد النقابي للاحتجاج على عمليات الفصل من الوظائف.

٥٠٥- وقام المقرر الخاص، في رسالته المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، بابلاغ الحكومة بمعلومات متابعة تلقاها من المصادر فيما يتعلق بعدد من الحالات المحالة من قبل. وفي حالة طلعت طيبي (النداء العاجل المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥) وهو محام وعضو برابطة حقوق الانسان احتُجز في مطار اسطنبول في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، ادُعي أنه قد عُذب أثناء احتجازه لمدة ١٢ يوما في مقر قوات الأمن باسطنبول وبتليس، بما في ذلك تعرضه للصدمات الكهربائية، ونضحه لفترات مطولة بالماء البارد والاعتداء البدني عليه. وفيما يتعلق بهدية ألتون (النداء العاجل المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥)، وعمرها ١٦ عاما، والتي كانت قد احتُجزت في فرع مكافحة الارهاب في اسطنبول، فإنه قد ادُعي أنها عذبت وأنها قد عانت، نتيجة لذلك من النزيف من أذنيها ومن فقدان سمعها. وفيما يتعلق بمهمت سين (الحالة التي أُحيلت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) وهو عضو بالحزب الديمقراطي الذي حُظر منذ ذلك الحين، فإنه قد أُفيد أن رجال الشركة في نيزيب، غازيانتيب، قد احتجزوه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤ واكتُشف بعد ذلك مقتولا. وأُفيد أن

أحد الشهود الذي شاهد جثته ذكر أنه كانت توجد علامات واضحة على التعذيب، وأن الجانب الأيمن من رأسه قد هُشم، وأن احدى عينيه قد اقتلعت، وأن رقبته وذراعيه واصبعه قد كُسرت.

نداءات عاجلة وردود واردة

٥٠٦- أُفيد أن عددا من الأشخاص قد احتُجزوا أثناء عمليات قوات الأمن التي بدأت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في المثلث الواقع بين مدن "زارا" و"كانغال" و"ديفريغي" في محافظة سيفاس. فإن مهمت كامبور (رئيس قرية)، وحسين بولات ومصطفى دوغانير، وغيزيل بولات، وابراهيم إردوغان وحسن إردوغان، ورضا آطيش، وبيرم غينغيز كانوا بين عدد من الأشخاص احتُجزوا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على أيدي رجال الدرك في قرية غيفين كايا. واحتُجز مهمت علي دوغان وعلي كاراكوتش، وكلاهما من قرية ديكميتشاي في ٢٥ كانون الثاني/يناير. كذلك فإن نوري ييلديريم، ورشيد تشوشكون، وداوود كيسلين قد احتُجزوا في قريتي كيرلانغيتش وييشيليورت في مركز كانغال في ٢٧ كانون الثاني/يناير. واحتُجز بطل أوزكان، وشكري كايا وحسين أكايا في قرية كيركيتشي في ٢٨ كانون الثاني/يناير في مركز كانغال. وأخيرا، فإن مصطفى بويرس قد احتُجز في ٢٨ كانون الثاني/يناير في قرية داغيني في مركز كانغال (٧ شباط/فبراير ١٩٩٦). وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد ثبت أن الأشخاص الذين اقتيدوا للحبس اثناء العمليات التي جرت في سيفاس لم يخضعوا للتعذيب ولا لسوء المعاملة، على النحو الذي أكدته حقيقة أنه لم تُقدَّم أي شكوى إلى السلطات القضائية والادارية. وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، أبلغت الحكومة كذلك المقرر الخاص بأن المحتجزين قد أُطلق سراحهم في أوائل شباط/فبراير في انتظار المحاكمة بتهم مساعدة حزب العمال الكردستاني.

٥٠٧- وأُفيد أن رجال شرطة يرتدون الملابس المدنية قد قاموا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ باحتجاز توفيق ايرين، محرر مجلة الفنون "غوفيند" (Govend) وذلك في ديار بكر (١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦). وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد أُطلق سراحه من مقرر شرطة ديار بكر في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، بالنظر إلى أنه قد ثبت أنه ليست له صلات بالمنظمات الارهابية. وقد ثبت عن طريق التقارير الطبية أنه لم يجر اخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥٠٨- وأُفيد أن رجال الدرك قد احتجزوا في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ اسحق طيبي، وهو سياسي رشح نفسه للانتخابات البرلمانية عن حزب الديمقراطية الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأنه نُقل إلى بيتليس. وقيل إن إبن أخيه سيف الدين طيبي، قد مات أثناء حبسه لدى الشرطة في بيتليس في آب/أغسطس ١٩٩٥ وأن إبنه، فرحات طيبي، قد أُفيد بأنه قد اختُطف وقتل في عام ١٩٩٣ (٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦). وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن اسحق طيبي قد احتجز للاشتباه في قيامه بمساعدة حزب العمال الكردستاني وأن دعوى عامة ضده قد بُدئ في النظر فيها في محكمة أمن ديار بكر. وقد ثبت عن طريق التقارير الطبية المؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير و٤ آذار/مارس ١٩٩٦ أنه لم يجر اخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥٠٩- واُفيد أن اسماعيل كيسكين، وهو رئيس سابق لقرية كازان، واسماعيل ديمير قد احتُجزا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ على أيدي الشرطة في هاكاري (٤ آذار/مارس ١٩٩٦). وفي ١٧ ايار/مايو ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد أُطلق سراحهما في ١ آذار/مارس ١٩٩٦، بالنظر إلى أنه قد ثبت أنه ليس لهما صلات

بعملية القتل التي اشتُبه أنهما ضالعان فيها. وقد ثبت عن طريق التقارير الطبية المؤرخة في ١ آذار/ مارس من مستشفى هاكاري الحكومي أنه لم يجر اخضاعهما للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥١٠- وأفيد أن ييجيل سارلوتشوبان، وأيدين ايبشي، وسونغيل إزباكير (وهي أنثى) قد احتُجزوا من منازلهم في أنقره في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ وأنهم محتجزون في مقر شرطة أنقرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن علي بابا كاراكاش، الذي ادُعي أنه عُذب من قبل أثناء الاحتجاز، قد أُفيد أنه احتُجز من منزله في أنقرة، ادُعي أن زوجته وأولاده قد ضُربوا أثناء ذلك (١١ آذار/مارس ١٩٩٦). وفي ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن الأشخاص المذكورين أعلاه قد احتُجزوا للاشتباه في اشتراكهم في أنشطة للحزب الشيوعي الماركسي - اللينيني . وقد ثبت عن طريق تقرير طبي أصدره معهد الطب الشرعي أنه لم يجر اخضاعهم للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥١١- وأُفيد أن هاتيجي غيدين، وفيليس طبرق، ومصطفى كاراوغلان، ون. كمال بيكتاش، وم. كاراتشا، ومحيي الدين افراك قد أُلقي القبض عليهم في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ في أنقره على أيدي أفراد فرع مكافحة الارهاب وأنهم محتجزون في مقر شرطة أنقره (١٥ آذار/مارس ١٩٩٦).

٥١٢- وأُفيد أن جوهر طبرق (عمره ١٦ عاما)، وأديب طبرق، وليلى شاشكين (عمرها ١٣ عاما)، وولدان عمر (عمره ١٤ عاما)، وعائشة عمر (عمرها ١٦ عاما)، وصبرية، وتشيتشيك إيرين، وعبد الله شاشكين، وفاضل إيرين، وشيموس ناكتشي قد احتُجزوا في كوكور كاياك على أيدي أفراد قوات الأمن التابعين لدركية سلفان (١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٥١٣- وأُفيد أن محمود يلمظ، وأحمد أشكين دوغان، وبولنت كاراكاش إلف كاهياوغلو (أنثى)، ومصطفى بيرم ميسير، وحاجي فرحان تيميز، ودينيز كارتال (أنثى)، وحلية ييشيليورت (أنثى)، وإصغير يلمظ، وابراهيم أدهم ألطون، وسلدة سلمان (أنثى)، ومستان دينتشر، ويونس باكيهان تشامردان، وحنيف، (اسم الأسرة غير معروف)، ومِهمت هوروش، ومِهمت كارامان، واندر طوران، وغيكتشين زوركو، وفاروق أديغيزيل، ومواد يورداكول، ونوردان بيشهان (أنثى)، وأوزغير تيفيكبجي، وموسى جيلان، وإيكبون أوزون كانوا من بين عدد من الطلاب الذين أُفيد أنهم في حال عزل عن أي اتصال في مقر شرطة أنقرة في ١٧ و١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أثناء عمليات الاحتجاج على الأخذ برسوم طلابية. وادُّعي أن محمود يلمظ، وأحمد أشكين دوغان، وبولنت كاراكاش، وإلف كاهياوغلو قد عُذبوا وأن المحتجزات من بينهم قيل إنهن قد أُخضعن لتهديدات بالاغتصاب (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن موسى جيلان وحنيفة لم يُؤخذا إلى الحبس قط. أما الآخرون فإنهم لم يؤخذوا إلى الحبس أثناء العمليات التي أُجريت ضد المنظمة غير الشرعية المسماة ديفريمجي يول - ديفريمجي غينجيليك (الطريق الثوري - الشباب الثوري). وقد ثبت عن طريق تقرير طبي أصدره معهد الطب الشرعي في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ أنه لم يجر إخضاعهم للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازهم.

٥١٤- وأُفيد أن صبيحة بوداك، وإنجيغيل باشل، ومهتاب كوروتشاي، وفيليس ايستيرك، وهن صحفيات يعملن بصحيفة ألنتيري (Alinteri)، قد احتجزتهن الشرطة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ في منزل صبيحة بوداك في اسطنبول. وادُّعي أنهن ووالدي صبيحة بوداك قد ضُربوا على أيدي الشرطة قبل أن تأخذ الشرطة المحتجزات إلى فرع مكافحة الإرهاب بمقر شرطة اسطنبول في أكساراي (٦ أيار/مايو ١٩٩٦). وفي ١٣

أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنهن قد احتُجزن بعد أن وصلت الشرطة إلى المنزل لإجراء تفتيش. وأُخذت إنجيغيل باشل إلى المستشفى بسبب أنها كانت تعاني من انخفاض في ضغط الدم. وقد ثبت عن طريق تقرير طبي مؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ صادر عن معهد الطب الشرعي أنهن لم يخضعن للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥١٥- وأُفيد أن عبد القادر بيلين، وعمره ٨٠ عاماً، وعمر أكباي، وعمره ٧٥ عاماً، وأ. سليم داغكوشو، وعمره ٦٥ عاماً، قد احتجزهم جنود الدرك في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ في سلفان وبغديري، وأنهم محتجزون في حال عزل عن أي اتصال (٣١ أيار/مايو ١٩٩٦).

٥١٦- وأُفيد أن أكثر من ٦٠٠ شخص قد احتُجزوا في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أثناء سهر احتجاجي قام به أقارب الأشخاص المختفين في شارع الاستقلال في اسطنبول. وادُّعي أن رجال الشرطة والدرك قد قاموا، أثناء هذا السهر، بضرب عدد من المحتجين. وقيل إن حسينة توركوغلو، وهي زوجة أحد الأشخاص المختفين حديثاً، وحسني أوندول، وهو الأمين العام للرابطة التركية لحقوق الإنسان قد أُصيب أثناء هذا الحدث. وأُفيد أنه يجري احتجاز أكثر من مائتين من المحتجزين في مقر شرطة غايريتيبي وفرع مكافحة الإرهاب بمقر شرطة اسطنبول. وكانت زينب باران (أنثى)، وهي عضو مجلس إدارة رابطة حقوق الإنسان في اسطنبول، كانت من بين أولئك الذين احتُجزوا في غيريتيبي. وأُفيد أن سونغيل بيديلي، وهي عضو بمجلس إدارة الاتحاد التركي للمهنيين العاملين في الصحة (تيم ساغليك سين)، ومحمود بولغا (عضو في تيم ساغليك سين)، وعبد الله ساغمين ومهدي برينجيك، ونيريمان بيربيروغلو، ويلدز إيجر، وسونغيل إيزكان، وغيل فيضان، وباريش آرتشا، ومتين كارابولوت محتجزون في فرع مكافحة الإرهاب في اسطنبول (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن عبد الله ساغمين، ونيريمان بيربيروغلو، ويلدا إيجر، وغيل فيضان، وباريش أرتشا لم يُحبسوا. ولم تؤكد سجلات إدارة شرطة اسطنبول أن حسين توركوغلو وحسبي أونديل قد أصيبا في الأحداث. وقد ثبت عن طريق تقارير طبية صادرة عن فرع معهد الطب الشرعي في بيوغلو أن سونغيل بيديلي، وزينب باران، ومتين كارابولت ومهدي بيرينجيك، ومِهمت بولوغو لم يخضعوا للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وقد رفض سونغيل أوزكان أن يُجرى عليه فحص طبي ووقَّع بياناً بهذا المعنى.

٥١٧- وأُفيد أن سهيتين إيلتشي، وهو شخص مقيم في إزمير، قد احتُجز في غيرويماك، بمحافظة بيتليس، بينما كان في طريقه إلى زيارة أسرته في التينوفا (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد عمل كنائب لرئيس لجنة الشباب التابعة لحزب الديمقراطية الشعبية، التي كانت تزاول أنشطة لصالح حزب العمال الكردستاني. وقد أُطلق سراحه في انتظار المحاكمة. وقد ثبت أنه لم يخضع للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازه.

٥١٨- وأفيد أن غيلتشين أوصغير، وعمرها ١٥ عاماً، قد احتُجزت في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ من منزلها واقتيدت إلى مقر الشرطة في ميرسين. وقد حدث ذلك الاحتجاز بعد ثمانية أيام من نشرها بياناً عاماً في إحدى الصحف تصف فيه فترة احتجازها السابقة التي دامت ١٦ يوماً في كتيبة مغاوير الدرك في بيسمال، التي ادُّعي فيها أنها قد تعرَّضت أثناءها للتعذيب، بما في ذلك الاعتداء الجنسي (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه عقب احتجازها الأول صدر تقرير طبي عن مستشفى بيسمال الحكومي مؤرخ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أكد أنها لم تخضع للتعذيب ولا لسوء المعاملة. أما

احتجازها التالي فقد ارتكز على الاشتباه في قيامها بأنشطة ترتبط بحزب العمال الكردستاني، وليس على البيان الذي نشرته في الصحيفة. وقد ثبت عن طريق تقرير طبي مؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ صادر عن إدارة الصحة بإتشيل أنها لم تخضع للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازها.

٥١٩- وأُفيد أن الشرطة قد احتجزت ليلى ياغيز وزوجها، وتمرهان ياغيز، من منزلهما في نصيبين في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد ادُّعي أن ليلى ياغيز قد عُذِّبت في حضور زوجها بمقر الشرطة في نصيبين بغرض انتزاع المعلومات منها حول قريب تريده الشرطة. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن روبار ياغيز، وهو ابن عم ليلى ياغيز وعمره ١٨ عاماً، قد احتجزته الشرطة وعذَّبته، مما نتج عنه أنه احتاج إلى دخول المستشفى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدته نعيمة ياغيز البالغة من العمر ٧٠ عاماً، قد ادُّعي أن الشرطة ضربتها ضرباً مبرحاً أثناء تفتيش منزلها وأنها قد أُدخلت المستشفى بعد ذلك (٢ تموز/يوليه ١٩٩٦). وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن الأشخاص المذكورين أعلاه قد اُقتيدوا إلى السجن بتهم مساعدة حزب العمال الكردستاني. وقد أُطلق سراح نعيمة ياغير في اليوم نفسه بسبب حالتها الصحية. وأما روبار ياغيز وتمرهان ياغيز فقد أُطلق سراحهما في ٢٨ حزيران/يونيه، كما أُطلق سراح ليلى ياغيز في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد ثبت عن طريق تقارير طبية صادرة عن مستشفى نصيبين الحكومي أنه لم يجر إخضاعهما للتعذيب ولا لسوء المعاملة.

٥٢٠- وأُفيد أن عبد الرحمن تشيليك بيليك، وهو عضو في حزب الديمقراطية الشعبية، قد اعتُقل في ٢٤ حزيران/يونيه وأنه أُخضع للتعذيب في مقر شرطة مكافحة الشغب في ديار بكر (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦). وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد احتُجز في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ أثناء العمليات التي شُنت ضد حزب العمال الكردستاني. وقد ثبت عن طريق تقرير طبي أنه لم يخضع للتعذيب ولا لسوء المعاملة.

٥٢١- وأُفيد أن خليل كان دوغان (وعمره ١٥ عاماً)، وعزت ييلاز، وشريف هان، وعائشة كيليتش (أنثى)، ورضا بولات، واسماعيل كيزيلتشاي، وتيفون كوتشاك، وتايلان كيسكين، وإبرو أركان (أنثى)، وسيرفيت ساندكلي، وغيكتشين كايغوسوز، وهيليا ديفيجي (أنثى)، وليفنت كان يلمظ، ودينيز فيضان، وإيرسين عطار، وموستجيف تيركيجي محتجزون في حالة عزل عن أي اتصال في مقر شرطة أنقرة في إثر عملية قامت بها الشرطة في أنقرة فيما بين ٨ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. وادُّعي أن واحدة من المحتجزين الآخرين، هي بيرفين أبدالوغلو (أنثى)، جرى إخضاعها للتعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية، قبل أن يجري إطلاق سراحها وأخذها إلى المستشفى في ١٨ تموز/يوليه (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦). وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إن شريف هان ليس له سجل لدى الشرطة وأن دينيز فيدان قد أُطلق سراحها في اليوم التالي للقبض عليها. وثبت عن طريق تقارير طبية صادرة عن فرع معهد الطب الشرعي بأنقرة أن أياً من المحتجزين الآخرين لم يجر إخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٥٢٢- وأُفيد أن منصف تشيتين، رئيس مركز داغكابي الصحي في ديار بكر، قد احتُجز في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ وأنه محتجز في حالة عزل عن أي اتصال في مقر شرطة ديار بكر. وقد ادُّعي أنه تعرَّض للتعذيب أثناء فترتي احتجاز سابقتين (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦). وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنه قد احتُجز بتهم مساعدة حزب العمال الكردستاني. وقد ثبت عن طريق تقرير طبي مؤرخ في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ أنه لم يجر إخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

معلومات واردة من الحكومة بشأن حالات مدرجة في تقارير سابقة

٥٢٣- فيما يتعلق بحالتي غريب أيغين وسلطان أيغين، اللذين ادُّعيا أنهما عُذِّبا في اسطنبول في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عقب احتجازهما فيما يتصل بحادث مرور (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٧١٢)، ردت الحكومة قائلة إنه قد أُطلق سراحهما في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عندما ثبت أنه لا صلة لهما بهذا الحادث. ولم يقدما أي شكاوى أو يتخذا أي إجراءات قانونية بقصد استنفاد "سبل الانتصاف الداخلية".

٥٢٤- وفيما يتعلق بحسين كوكو، وهو رئيس فرع حزب الديمقراطية الشعبية في البستان، الذي ادُّعي أنه عُذِّب في سجن البستان أثناء شهرين عقب احتجازه في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ ثم احتجزته الشرطة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٧٠٣)، ردت الحكومة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قائلة إنه قد ثبت عن طريق تقرير طبي صادر عن مستشفى البستان الحكومي أنه لم يجر إخضاعه للتعذيب ولا لسوء المعاملة. وقد توفي من جروح ناجمة عن طلقات نارية. وقد أجرى مكتب المدعي العام الرئيسي في بيتيرغي تحقيقا أكَّد أن من المحتمل أن يكون قد قُتل على أيدي أقارب امرأة كانت لديه علاقة بها.

٥٢٥- وفيما يتعلق بـ ١٦ سجيناً احتُجزوا في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ فيما يتصل بأنشطة مجلة ألنتيري (الجهد)، ادُّعي أنهم عُذِّبوا أثناء الحبس لدى الشرطة في أنقرة (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/34، الفقرة ٧٦٨)، ردت الحكومة قائلة إنه لم يجر إخضاعهما للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازهم، وذلك وفقا لتقارير طبية مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل و٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

٥٢٦- وأرسلت الحكومة ردوداً تؤكد فيها، فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم الذين أرسل المقرر الخاص نداءات عاجلة لصالحهم، أنه قد ثبت عن طريق تقارير طبية أنه لم يجر إخضاعهم للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز: شكري تشالّي وحسين إيميت (النداء المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ وعبد الكريم ديميرير (النداء المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ وطلعت طيبي (النداء المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ وغيلباهار غيندِز (النداء المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ وحبيب تشيفتشي (النداء المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ وبرهان موتلو (النداء المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦)؛ وغيل داغديفرين، وإيرسين داغديفرين، وسلمى يغيطر، وكمال بولات؛ ومِهمت ألطان؛ وهلال إيسينتي؛ وباريش غياول (النداء المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ وابراهيم شاهين (النداء المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦)؛ ونجمي أصلانوغلو، ونوران تكداغ، ومتين إيجيت (النداء المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ وعلي غيدين (النداء المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والرد المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٥٢٧- وفيما يتعلق بجيفهر طبرق، الذي وجه المقرر الخاص لصالحها نداءً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ردت الحكومة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قائلة إنها قد أُطلق سراحها في انتظار المحاكمة بتهمة

الاشتراك في أنشطة حزب العمال الكردستاني. بيد أن أمر الله طبرق، وفاتح طبرق، ومقبول طوطال، وباهي طوطال، ومِهمت طوطال، وأوردايال طوطال، ليس لهم أي سجل لدى الشرطة.

٥٢٨- وفي حالتي مينا فضل الله ومريم بانو سبّح الرحمن، وهما مواطنان إيرانيان يواجهان احتمال الإبعاد إلى جمهورية إيران الإسلامية واللذان وجه المقرر الخاص لصالحهما نداءً في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ردت الحكومة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قائلة إنهما محتجزان لاستخدامهما جوازات سفر ووثائق مزوة وإنه عند الفراغ من قضيتهما سيُسمح لهما بتقديم طلب اللجوء في تركيا. كذلك قررت النمسا وألمانيا قبولهما كلاجئين إذا كانا يرغبان في ذلك.

تركمانستان

٥٢٩- في رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن حالة دوردیمراد خوجا - محمد، الرئيس المشارك لحزب التنمية الديمقراطي غير المسجل، في تركمانستان، ورئيس التحرير السابق لصحيفة المعارضة السرية Ata Vatan، الذي ذُكر أنه حجز ضد إرادته في مستشفى غيوك - تيبي للأمراض العقلية منذ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويُدعى أنه حجز لأسباب سياسية لا طبية.

٥٣٠- وأحال المقرر الخاص أيضاً حالة سوخانبردي ايسوموف، الذي كان ضمن عدد من الأشخاص قيل إنه قُبض عليهم خلال مظاهرة نظمت في أشخابات في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ للاحتجاج على الظروف الاقتصادية في البلد وقد ضُرب بقسوة، وأُفرج عنه من سجن الشرطة في ١٧ تموز/يوليه وشنق نفسه في منزله في اليوم التالي. واكتشفت علامات جروح على جسده من آثار ضربه في سجن الشرطة.

٥٣١- وذكّر المقرر الخاص أيضاً الحكومة بحالات أُحيلت إليها في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ ولم يرد أي رد بشأنها حتى الآن.

أوغندا

٥٣٢- في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بخصوص جوزيف لانغويا، وهو مناضل سياسي يمارس نشاطا لصالح كل من حزب مؤتمر الشعب الأوغندي والحزب الديمقراطي المندمجين، وذُكر أنه قبض عليه أفراد من الجيش الأوغندي بالقرب من منزله في باول في أواخر تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس ١٩٩٦، وذلك، على ما يبدو، للاشتباه في تأييده لأفراد حرب العصابات في المنطقة. وذُكر أنه حُبس حبساً انفرادياً في حجر واسع ومظلم تحت الأرض في ثكنات الجيش في بابو. وادعي أنه عذب، بما في ذلك من خلال تجريحه بسكين، وحرم من الغذاء الكافي.

الامارات العربية المتحدة

٥٣٣- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بخصوص ايلي ديب غالب، وهو مسيحي لبناني، ذُكر أنه قبض عليه في أبو ظبي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لزواجه من امرأة مسلمة ويُدعى أنه أُخضع للضرب والجلد في مركز شرطة العين. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قررت احدى

المحاكم الشرعية أن زواجه باطل ولاغ، وأنه نظرا لأن زواجه غير أخلاقي، ينبغي أن يحكم عليه بالجلد ٣٩ جلدة وبالسجن سنة واحدة.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٥٣٤- في رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بمعلومات وردت إليه تتعلق بأربعة أشخاص ماتوا لدى احتجازهم لدى الشرطة أو في السجن، نتيجة للتعذيب أو للمعاملة السيئة، على نحو ما يدعى. وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أرسلت الحكومة رداً فيما يتعلق بهذه الحالات، فيما يلي موجز له.

٥٣٥- شيجي لابيت، مواطن نيجيري، ذُكر أنه اعتقل "لتصرفه على نحو مشتبه فيه" على يد شرطة شمالي لندن في ستوك نوينغاتون في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وحدثت بعدها مشاجرة عنيفة، يُدعى أنه ضُرب خلالها على رأسه بشدة. وأثناء تقييد حركته، ربما باستخدام "خناقة"، ترنح جسده وأُخذ إلى المستشفى، حيث أُعلن أنه مات. وذُكر أن تقرير الطبيب الشرعي كشف عن وجود ٤٥ اصابة على جسده وانكسار الحنجرة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قرر قاضي التحقيق أن شيجي لابيت قتل على نحو غير قانوني. وردت الحكومة بأن شيجي لابيت قُبض عليه لحيازته مخدرات وأن الطبيب الشرعي خَلُصَ إلى أنه مات نتيجة للاختناق والتسمم بالكوكايين. وجرى وقف ضابطين عن العمل اشتركا في القبض عليه. ورأت إدارة النيابة العامة بعد تلقيها في أيار/مايو ١٩٩٥ تقرير التحقيق الذي قامت به سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى أنه لا توجد أدلة كافية لرفع دعوى ضد أي ضابط. ولا يُعرف متى ستقوم إدارة النيابة العامة بإصدار قرار آخر على ضوء قرار قاضي التحقيق بأنه قُتل على نحو غير قانوني. ونظراً إلى أن المحقق في أسباب الوفيات كان قد أوصى بأنه ينبغي لأفراد الشرطة تلافي استخدام الخناقات، تقوم حالياً رابطة كبار الشرطة بإعادة النظر في طريقة التقييد هذه.

٥٣٦- بريان دوغلاس وستافورد سولومان، ذُكر أن الشرطة قبضت عليهما في جنوبي لندن في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ لحيازتهما سكينا وغاز CS وحشيشاً جرى ضربهما بعصي من الأكريليك طولها ٥٥ سم أدخلتها الشرطة مؤخراً لتحل محل العصي الخشبية. وادُعي أن بريان دوغلاس ضُرب على مؤخرة رأسه. وفي مركز الشرطة فحصه طبيب الشرطة أربع مرات واعتبره ثملاً أو مخدراً على ما يبدو، قبل ارساله، بعد ١٥ ساعة من القبض عليه إلى المستشفى، حيث مات في ٨ أيار/مايو. وكسر معصم ستافورد سولومان خلال هذا الحادث. وعاد الضابطان اللذان يُدعى أنهما مسؤولان عن الحادث إلى عملهما بعد فترة "إجازة خاصة". وردت الحكومة بأن بريان دوغلاس كان عنيفاً لدى القبض عليه ومن ثم كان لا بد من كبحه في الطريق إلى مركز شرطة فوكس هول. وتبين من فحص الجثة بعد الوفاة وجود كسر في الجمجمة، ولكن لم يمكن تحديد سبب الوفاة. وتلقت إدارة النيابة العامة تقرير السلطة المختصة بالشكاوى التابعة للشرطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقررت أنه لا ضرورة لرفع دعوى جنائية ضد أي ضابط. وبدأ التحقيق في أسباب الوفاة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وجرى وقف ضابطي شرطة عن المهام الميدانية. وتشرف الشرطة المختصة بالشكاوى التابعة للشرطة على تحقيق في شكوى تتعلق بكسر معصم ستافورد سولومون على يد الشرطة. والعصي الجديدة، التي وافقت عليها وزارة الداخلية، ليس لها تأثير أشد من الهراوات القديمة.

٥٣٧- ريتشارد أوبريان، ذُكر أنه مات بعد أن اعتدى عليه خمسة من رجال الشرطة في والوورث، جنوبي لندن، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وذكرت الشرطة أنه كان ثملاً ومخلاً بالنظام، ولكن أسرة ريتشارد أوبريان أكدت أنه كان ينتظر سيارة تاكسي فقط. وذُكر أن أفراد الشرطة وضعوا وجهه على الرصيف بينما جثا أحدهم على ظهره. وذُكر أنه قال حينئذ "اتركوني أقوم، لا أستطيع التنفس، لقد ربحتم". وسجل الطبيب الشرعي ٣١ إصابة على جسده، منها جروح وكدمات على وجهه، وسن مكسورة، وضلوع مكسورة، ونزيف يدل على انفجار شرايين في وجهه. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قرر قاضي التحقيق في أسباب الوفاة في محكمة ساوث وارك أن المذكور قُتل على نحو غير قانوني. وردت الحكومة بأن ريتشارد أوبريان كان عنيفاً للغاية لدى القبض عليه وكان لا بد من كبحه بواسطة الشرطة. وتلقت إدارة النيابة العامة تقريراً من السلطة المختصة بالتحقيق التابعة للشرطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وقررت أنه لا توجد أدلة كافية لرفع دعوى جنائية. ولم يجر وقف أي ضابط شرطة ولم تتخذ أية تدابير تأديبية ضد أي ضابط كنتيجة لهذا الحادث. ولم تقرر بعد إدارة النيابة العامة ما إذا كان ينبغي توجيه أي تهمة على ضوء نتائج التحقيق الذي قام به القاضي المعني بالتحقيق في حالات الوفيات المشتبه بها.

٥٣٨- دينيس ستيفنس ذُكر أنه مات بعد أن وضع في زنزانة عقاب "في حزام بدني مشدود" في سجن دارتمور، ديفون، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. (ذُكر أن الحزام هو من نفس النوع الذي كانت ترتديه جوي غاردنر عندما خُنقت حتى الموت خلال شجار مع ضباط السجن في عام ١٩٩٣. ووجهت تهمة القتل إلى ثلاثة ضباط وصدر الحكم ببراءتهم في هذه القضية). وادُعي أن دينيس ستيفنس ضرب بشدة قبل وضعه في الزنزانة بسبب اعتدائه على الموظفين على نحو ما يدعى. وذُكر أنه ظهر على جسده عدد من الاصابات، منها خدوش عميقة في أسفل جانب وجهه وفتحة عميقة ناحية رأسه فوق عينه اليسرى. وردت الحكومة بأن دينيس ستيفنس وضع في "الحزام البدني المشدود" لمدة ٢٤ ساعة قبل أن تكتشف وفاته. وستقوم شرطة ديفون وكورنوال، التي كانت تحقق في الحادث، بتحديد ما إذا كان دينيس ستيفنس قد أخضع لضرب شديد، وهو ادعاء تنكره إدارة السجن. وفي ثاني فحص من فحصين بعد الوفاة، تقرر أن الأمر يقتضي مزيدا من التحليلات على يد أخصائي الطب الشرعي. وأضافت أن هذه التحليلات يجري القيام بها في الولايات المتحدة، وبعدها سيدعى القاضي المعني بالتحقيق في الوفيات المشتبه فيها للتحقيق في الأمر. وقامت إدارة السجن بتحقيق فيما يتعلق بالظروف التي أحاطت بالوفاة وبتحقيق آخر فيما يتعلق باستخدام أساليب التحكم والكبح في هذه الحالة. ولا يمكن الكشف عن النتائج في انتظار ما سيسفر عنه التحقيق.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٥٣٩- في رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بمعلومات وردت إليه وتفيد بقيام ٣٠ من أفراد الشرطة بغارة على منزل نائب رئيس جبهة الاتحاد المدني المعارضة، سيف شريف حماد، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وجرى ضربه بقسوة وقُبض على ٢٦ من أعضاء جناح الشباب في الجبهة، كانوا يحرسون المبنى. ومن بين الذين قُبض عليهم، الأشخاص التالية أسماؤهم، سليمان عبد الله سليمان، جمعة محمد آمور، جمعة سيماي عبد الله، ظاهر خاتيبو ماكامي، علي خميس علي، محمد عبد الله موسى، علي خميس محمد، خلف ناصر خلف، عمر علي عمر. وذُكر أن جميع المعتقلين تعرضوا لمزيد من المعاملة السيئة أثناء احتجازهم. وفي رد مؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ذكرت الحكومة أن هؤلاء الأشخاص قاوموا اعتقالهم ومن ثم اضطرت الشرطة إلى استخدام القوة. وفي حين جرت تبرئتهم من تهمة

الاشتراك في تفجير المحول التي كانوا متهمين بها، فإنه يجري محاكمتهم بسبب التجمع على نحو غير قانوني. وقد تصرفت الشرطة معهم بقدر كبير من ضبط النفس والكفاءة المهنية.

٥٤٠- وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات عن حالة عثمان حمد عثمان، وهو حارس في إدارة الحراجة، ذُكر أنه عذب في المخيم التابع لفرقة مكافحة التهريب في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، بعد أن أرسله إلى هناك المفوض الاقليمي لمنطقة شمالي بيمبا. وذكر أن التعذيب شمل الضرب بالعصي حتى فقدان الوعي، وإجباره على أكل برازه وعلى غسل جسمه بالماء والبراز؛ وجرحه على ركبتيه بموس حلاقة؛ وحلق رأسه بقطع زجاج مكسر. وتلقى المقرر الخاص صوراً لتقريرين طبيين من المستشفيين اللذين كان يعالج فيهما، ورد فيهما وصف لجروح عديدة. وردت الحكومة بأن المفوض الاقليمي استدعى عثمان حمد عثمان للتحقيق معه في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ وسمح له بالعودة إلى منزله. وذهب عندئذ إلى مركز شرطة ويتي للابلاغ بأنه جرى ضربه على يد فرقة مكافحة التهريب. ولم ير ضابط الشرطة الموجود أي علامات مرئية لجروح، ولكنه أعطاه النموذج الذي يجب استكماله في حالات الاصابة بجروح خطيرة. ولم يرد نموذج الشكوى، ومن ثم لم يكن لدى الشرطة أسباب لاجراء تحقيق. ولم يقم أيضاً بتقديم شكوى إلى لجنة التحقيق الدائمة (أمين المظالم) أو برفع دعوى قانونية أمام المحكمة العليا.

٥٤١- موبني جمعة علي - غاندو بامبا، ذُكر أنه قبض عليه أفراد فرقة مكافحة التهريب في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦ لدى حضوره إجراءات فيما يتعلق بقضية أخيه في محكمة دائرة ويتي. وأخذه الضباط، الذين قالوا له إنهم يبحثون عن أعضاء في جناح الشباب في جبهة الاتحاد المدني، إلى مخيم فرقة مكافحة التهريب وأجبروه على أن يغني أغنية مدحا للرئيس وضربوه حتى فقد الوعي. وذُكر أيضاً أنه جرى حلق شعره بقطع زجاج تركت آثار نزيف على جلد رأسه، ثم سكبوا على رأسه ماء ساخناً. وردت الحكومة بأن الشرطة اضطرت إلى استخدام القوة لمنعه من أداء تدريبات بدنية في منطقة محظورة، بعد أن رفض أوامرهم بالكف عن ذلك. والقوة التي استخدمت في هذا الظرف كانت معقولة. ولم تستخدم الشرطة قطع زجاج لحلق شعره.

٥٤٢- آمور سليمان، من ماغوغوني، ذُكر أنه ذهب إلى مخيم فرقة مكافحة التهريب في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ لزيارة أخيه الأكبر. وذُكر أن ثلاثة من ضباط الفرقة ضربوه وأسقطوه في برميل مليء بالبترول حتى منتصفه. وردت الحكومة بأنها لم تستطع التحقق من هذه الادعاءات من سجلات الشرطة أو فرقة مكافحة التهريب.

أوزبكستان

٥٤٣- في رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أبلغ المقرر الخاص الحكومة بمعلومات وردت إليه تفيد بأن ديمتري غافريلوفيتش فاتاخوف، وألكسي سميرنوف، وأوليغ غوسيف، الذين قبض عليهم في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بتهم قتل ملفقة، تعرضوا للتعذيب خلال عدة أسابيع لإجبارهم على الاعتراف بالجريمة، وشمل ذلك الضرب بقسوة والركل والحرمان من النوم والغذاء، على نحو ما يدعى. وذُكر أن فاتاخوف أصيب بورم كبير في وجهه وبمرض عقلي شديد نتيجة للتعذيب. كما ذُكر أنه محتجز في مستشفى نفساني تابع للدولة.

نداء عاجل

٥٤٤- في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، نداء عاجلاً بخصوص أون ديمتري، ولي فلاديمير، وأروتيونوف فيتالي، وتسوي فاليري، الذين أدينوا بالقتل. وحُكم على أون ديمتري بالإعدام، بينما حُكم على الآخرين بعقوبات بالسجن لمدة ١٢ سنة. وضُرب المدعى عليهم بقسوة لإجبارهم على الاعتراف وذُكر أن مخالفات إجرائية عديدة شابت هذه القضايا الجنائية، بما في ذلك قبول مستندات مزورة مع توقيعات مزورة، ورفض السماح لهم بتكليف محامين من اختيارهم.

فنزويلا

٥٤٥- في رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات التالية المتعلقة بأشخاص جرى تعذيبهم: خوسيه فيلكس ريفاس، قبض عليه أفراد شرطة العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في منزله في أنتيمانو، كراكاس؛ وخيسوس دياز، ١٦ سنة، قُبض عليه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أفراد الحرس الوطني في أنتيمانو، كراكاس؛ ورامون فلوريس، قبض عليه أفراد الشرطة القضائية في بويرتو اياكوشو، ولاية الأمازون، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وفابيو بيريز، قبض عليه في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ في مدينة أتابابو، الأمازون، أفراد الحرس الوطني وسلموه إلى فريق من الحرس الفدائي الريفي؛ ودافيد رودريغيس، ١٥ سنة، قبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ أفراد شرطة العاصمة في نويفا تاكاغوا، كراكاس؛ وخوسيه توريس، قبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ أفراد شرطة العاصمة في نويفا تاكاغوا، كراكاس؛ ولويس اوبانو، قبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ أفراد شرطة العاصمة في نويفا تاكاغوا، كراكاس؛ ومجموعة من ٢٤ طالباً من المعهد الجامعي بارلوفينتو في هيغوريتي، ولاية ميراندا، ضربهم أفراد شرطة الولاية، في ميراندا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥؛ وويلسون يوسوينا وآبل كوندي، قبض عليهما في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ أفراد لواء المشاة رقم ٥٢ في بويرتو اياكوشو؛ وأنيبال ارنستو مادينا لارس، الذي مات في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في نيرغوا، ولاية ياراكوي، نتيجة لضربه من قبل أفراد الحرس الوطني؛ واندريس ايلوي بلانكو، قبض عليه في كراكاس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أفراد الشرطة القضائية؛ وكلينير ألفارادو رودريغيس، ١٥ سنة، قبض عليه في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أفراد شرطة العاصمة في باروكيا دي لا فيغا، كراكاس؛ ودانيل خوسيه اوربانو فريسنيدا، قبض عليه في كاتيا، كراكاس، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أفراد الحرس الوطني؛ وباوديليو كونتريراس، أُخضع للتعذيب في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سانتا باربارا، ولاية باريناس؛ واندريس ايلوي بلانكو، قبض عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في كوليناس دي بيللو مونتي، كراكاس، أفراد الشرطة القضائية، هو وزملاؤه في العمل الذين قُبض عليهم في نفس الظروف؛ وأنطونيو دافيد سانخوارينو، وايدي مارسيل غونزاليس، وخوسيه غريغوريو غيريرو؛ ولويس ايسكوبار أوغاس، الذين قبض عليهم في مناسبات مختلفة خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ في كراكاس شخصان يُفترض أنهما من الشرطة ويرتديان ملابس مدنية؛ وأميريكو غوسمان، قبض عليه في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في أبرشية ال فالي، أفراد يشتبه بأنهم من الشرطة؛ وخوليو خوسيه نونيس بينيدا، قبض عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦ في محلية بامبان، ولاية تروخيلو، أفراد الشرطة التابعة للواء الخاص لولاية تروخيلو؛ وخوسيه انيكاسيو روخاس، قبض عليه في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في غواسدواليتو، ولاية ابوري، أفراد الشرطة القضائية؛ وداني اوخيدا اريتا، قبضت عليه في ٣ شباط/فبراير

١٩٩٦ عناصر من الحرس الوطني في ماراكايبو؛ وبوينافينتورا لوبيس سريانو، قبض عليه في توتوميتو، محلية بايز المستقلة، ولاية أبوري، في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، أفراد شرطة الولاية؛ ولويس خافيير ريغيرو اوليفاريس، جرى ضربه وشنقه على يد أفراد الشرطة القضائية في مايكيتيا في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وخايرو أ. كاراسكيل، قبض عليه في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ أفراد الشرطة القضائية في غواسدواليتو، ولاية أبوري؛ وفيكتور دياز اوخيدا، قبض عليه في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في الـ أمبارو، ولاية أبوري، أفراد الحرس الوطني؛ وروسا سانشيز دي غارسيا، اغتصبها في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ موظف في الحرس الوطني في قطاع أنارو، محلية بايز المستقلة، ولاية أبوري؛ وخوسيه كوبوروكو، وخيراردو فارغاس، قبض عليهما أفراد الحرس الوطني في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ في الـ أمبارو، ولاية أبوري؛ واسدروبال فيرنانديز، قبض عليه في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ في غواسدواليتو، ولاية أبوري، أفراد الشرطة القضائية؛ وصموئيل غارسيا، واوليتيريو دوكي، وخوسيه دل كارمن فرخيل، قبض عليهم في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أفراد الفرقة الميدانية رقم ١ في البلسال، محلية فورانيو اوردانيتا، ولاية أبوري؛ وأبراهان سيليس، قبض عليه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في منزله في البلسال أفراد الفرقة الميدانية رقم ١؛ وأرني أرتورو بلاسينسيا فلورس، قبض عليه في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في كراكاس أفراد من الادارة القطاعية لدوائر المخابرات والوقاية؛ ورامون مولينا كاسترو، قبض عليه في كراكاس في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ أفراد شرطة التحقيقات؛ وكلودوميرو ايميليو ريفاس لوبيز، قبض عليه في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في مدينة تورميرو، ولاية أراغوا، أفراد شرطة التحقيقات.

معلومات قدمتها الحكومة فيما يتعلق بالحالات التي أحيلت إليها في السنين السابقة

٥٤٦- خلال زيارة المقرر الخاص للبلد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ قدمت إليه النيابة العامة للجمهورية الردود التالية فيما يتعلق بالحالات التي كان قد أحالها إليها في تواريخ مختلفة.

٥٤٧- ميغيل أنخيل دلغادو ميندز، قبض عليه في كراكاس في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ أفراد في شرطة العاصمة. وأُبلغ بأن النائب ١٠٥ التابع للدائرة الفيدرالية رفع دعوى في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ضد تسعة من أفراد شرطة العاصمة للاشتباه في ارتكابهم جريمة التسبب في اصابة هذا الشخص بجروح خطيرة. وما زالت الحالة موضع تحقيق قضائي.

٥٤٨- ماكسيمو بويرتا اويارفيس، قُبض عليه في ١ أيار/مايو ١٩٩٣ في ماراكايبو. وأفادت الحكومة بأن النائب ٧(أ) لولاية زوليا رفع دعوى بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ضد موظفين في الإدارة القطاعية لدوائر المخابرات والوقاية للاشتباه في ارتكابهم جريمة التسبب في الاصابة بجروح شخصية. وما زالت الحالة موضع تحقيق قضائي.

٥٤٩- اوسمان خوسيه كولينا هرنانديز، وكارلوس خوسيه غونساليس، وخوان خوسيه فياميزار، وغيليرمو تامايو ريفاس، ولويس خيرونيمو فيلاسكيس، وخوسيه فارغاس بيريز، واوليسيس لوبيز غالانتون، قبض عليهم أفراد الحرس الوطني في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لدى اشتراكهم في مظاهرة في جامعة كارابودو. وأبلغت الحكومة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بأن النيابة العامة طلبت فتح تحقيق قضائي، بعد إجراء الفحص الطبي الشرعي ذي الصلة. وأفادت بأن الأشخاص المذكورين أعلاه لم يحضروا إلى المحكمة لاستكمال الاجراءات اللازمة.

٥٥٠- إيزابيلينو بوستامانتي و١٩ شخصاً آخرين، اعتقلهم في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ أفراد الشرطة القضائية لغواسداليتو، أبوري. وأبلغت الحكومة بأن فحوص الطب الشرعي التي أجريت في ١٩ و٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥ على السيد بوستامانتي لم تبين وجود جروح جسدية خارجية. وفضلا عن ذلك، لاحظ النائب ٣ لولاية أبوري عناصر متضاربة في بلاغ السيد بوستامانتي. وفي ٢٠ تموز/يوليه استهلت المحكمة العسكرية بدورها تحقيقاً في الموضوع. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ كان الموضوع ما زال في المرحلة الاجرائية.

٥٥١- دانيل ألفارادو ألاركون، وخوليو انريكي اندرادي، وانريكي باروسو هرنانديز، ولويس ألبرتو كابالايرو، وهيكتور شاكون دوكي، وخوسيه غريغوريو اسكالاونا دلغادو، وليساندرو بيريز هرنانديز، وأورلاندو راميريز بيريس، وخوسيه انخيل رودريغيس، وخوليو روخاس افيلا، وجوناتان تورو مارفال، وكارلوس أليخاندرو فاليرو، ومارك زوتشيلي، طلبة في الجامعة المركزية لفنزويلا، قُبض عليهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في كراكاس. وأفادت الحكومة بأن النيابة العامة رفعت في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ بلاغاً رسمياً بشأن الاصابات التي تسبب فيها موظفون تابعون لشرطة العاصمة. وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ طلبت النيابة العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوضيح الوقائع.

٥٥٢- بابلو خوسيه روندون هرنانديز، وبريزني مانزانو رودريغيس، قُبض عليهما في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في كراكاس. وأبلغت الحكومة بأن النيابة العامة طلبت في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥ فتح تحقيق قضائي ضد أعضاء في شرطة العاصمة لم تحدد هويتهم حتى هذه اللحظة.

٥٥٣- كارلوس بيرناردیرو كاربالو موراليس، قُبض عليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في لا فيغا، كراكاس. وأفادت الحكومة بأن النيابة العامة طلبت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ فتح تحقيق قضائي أمام محكمة الدرجة الأولى ٢٧ في الأمور الجنائية. وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ طُلب من المحكمة أن تتخذ قرارها في هذا الموضوع على أسرع نحو ممكن.

٥٥٤- توليو اغيلار و٢١ مواطناً آخرين قُبض عليهم في فالانسيا في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢. وأفادت الحكومة بأن النيابة العامة لولاية كارابوبو طلبت إجراء تحقيق في الموضوع ضد أفراد في شرطة الولاية والحرس الوطني للاشتباه في ارتكابهم جريمة التسبب في جروح. ومن ناحية أخرى، لم يتوصل إلى تحديد الأفراد الذين اشتركوا في هذه الأفعال. وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تنظر في القضية المذكورة على وجه السرعة.

٥٥٥- يورفان خوسيه بيريوس مونتيلا، قبض عليه أفراد الحرس الوطني في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في لا فيغا، كراكاس. وأبلغت الحكومة بأن النيابة العامة طلبت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المعلومات ذات الصلة بالواقعة. وتنتظر حالياً نتيجة بعض الاجراءات التي اتخذت للبدء في رفع دعوى.

٥٥٦- خوسيه أنطونيو بريسينو، وعمر أوريبي، وخوليو سيزار فيرا، وأرنيل رودريغيس، قبض عليهم في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ أفراد شرطة العاصمة بالقرب من معهد Instituto Caballero Mejías في كراكاس. وأبلغت الحكومة أنه فيما يتعلق بحالة المواطن خوليو سيزار فيرا، أُعلن حفظ التحقيق لتقادم الدعوى الجنائية، علماً بأن الاصابات وصفت بأنها خفيفة. وفيما يتعلق بحالتي خوسيه أنطونيو بريسينو وعمر أوريبي، ما

زال التحقيق مستمراً، حيث أُرسل ملف القضية إلى الشرطة القضائية التقنية لمباشرة التحقيق وفيما يتعلق بحالة أرنيل رودريغيس، لم تتلق النيابة العامة أي شكوى في هذا الصدد.

٥٥٧- بيدرو ميغيل فرانكيس اغيلار، قبض عليه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ في لا لاغونا، كراكاس، أفراد شرطة العاصمة. وبعد ذلك بأسبوع عُثر عليه ميتاً وعليه علامات تعذيب. وأبلغت الحكومة بأن الثلاثة من موظفي شرطة العاصمة أقيلوا من مناصبهم، وخلال عام ١٩٩٤، حكمت عليهم المحكمة العليا بالسجن سبع سنوات وستة شهور بسبب جريمة القتل. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قررت محكمة الدرجة الثانية الجنائية لولاية ميراندا وقف تنفيذ العقوبة بشروط.

٥٥٨- إيفو رودريغيس اوسكوديرو، قبض عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في فالنسيا أعضاء في الادارة القطاعية لدوائر المخابرات والوقاية. وابلغت الحكومة بأن النيابة العامة أحالت البلاغ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى المحكمة الثانية للدرجة الأولى في الشؤون الجنائية لولاية كارابوبو، التي أصدرت فيما بعد قراراً بحفظ التحقيق لتقادم الدعوى الجنائية.

٥٥٩- جون أنطونيو بايز، وإدغار رافاييل سواريس هرموزو، قبض عليهما في ماراكاي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على التوالي. وأبلغت الحكومة بأن النيابة العامة لم تتلق أي بلاغ حول هاتين الحالتين.

٥٦٠- خوسيه فيرمين ماكاري، قاصر، قبض عليه في تموز/يوليه ١٩٩٢ في كراكاس أفراد شرطة العاصمة. وأبلغت الحكومة بأن هذا الشخص لم يتقدم إلى هيئة الطب الشرعي لإجراء الفحص الطبي الذي يتيح للنيابة العامة الحصول على عنصر الاثبات الأساسي لاتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بهذه الحالة. ولهذا السبب لم تستطع الحصول على المعلومات ذات الصلة.

٥٦١- خوسيه بلونديل، قبض عليه أفراد الشرطة التقنية القضائية في اليانيتو، بيتاري، في آذار/مارس ١٩٩٢. وأبلغت الحكومة بأنه بالرغم من استدعاء هذا الشخص مرات عديدة، فإنه لم يحضر أمام النيابة العامة للتحقق من الوقائع المبلغ عنها. وبناء عليه لم يمكن الحصول على معلومات عن الحالة.

٥٦٢- أشخاص جرى احتجازهم في قيادة شرطة باركيسيمو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بمناسبة محاولة قلب نظام الحكم (النداء العاجل للمقرر الخاص المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) - أبلغت الحكومة أنه لم يقدم أي بلاغ إلى النيابة العامة للجمهورية، ومن ثم لم يفتح أي تحقيق فيما يتعلق بالعزل والمعاملة السيئة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان تجاه هؤلاء الأشخاص.

٥٦٣- خيسوس أنطونيو كاستيلو غوميز، قبض عليه أفراد شرطة التحقيق خلال الأحداث التي جرت في الجامعة المركزية لفنزويلا في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأبلغت الحكومة بأن المذكور أبلغ النيابة في أيار/مايو ١٩٩٤ بأنه لا يود أن يستمر التحقيق في الأمر، ولهذا السبب تقرر حفظ الموضوع.

٥٦٤- رومير فيغيروا ليزاردي، مات بعد أن قبض عليه أفراد في الحرس الوطني في أيار/مايو ١٩٩٢ في مدينة غوايانا، بوليفار. وأبلغت الحكومة بأن المحكمة العليا قررت في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أن المجلس

الدائم للحرب في ماتورين هو المختص بالنظر في القضية. وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ قرر رئيس الجمهورية حفظ القضية.

فييت نام

٥٦٥- في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي نداءً عاجلاً بخصوص لي تارا، ولي تشاندارا (رئيس تحرير مجلة فييت نام تو دو التي تصدر باللغة الفييتنامية ومقرها في كمبوديا) ونغوين فونغ سون، الذين رُحِّلوا من كمبوديا إلى فييت نام واحتجزوا في سجن شي كوا في مدينة هوشي منه. ويُدعى أن الأشخاص الذين استجوبوا لي تارا ضربوه بقسوة لاجباره على الاعتراف وذُكر أنه يواجه عقوبة الإعدام بسبب جرائم استهدفت قلب الحكومة. واتهم كل من لي تشاندارا، الذي ذُكر أنه أُبقي مقيداً، ونغوين فونغ سون بكتابة مقالات تنتقد الحكومة. وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ ردت الحكومة بأنه رُحلوا من كمبوديا لممارستهم أنشطة معارضة لفييت نام على الأراضي الكمبودية. وذكرت أنهم يعاملون معاملة إنسانية ويتلقون الرعاية الطبية الملائمة وأن حالتهم الصحية عادية.

٥٦٦- في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداءً عاجلاً بخصوص تيش هاي تانغ، وهو راهب بوذي يدعى أنه احتجز في زنزانة حبس انفرادي تحت الأرض، كان قد وضع فيها عدة شهور من قبل، وحرم من علاج طبي عاجل بسبب قرحة في المعدة. وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ ردت الحكومة بأنه أُحضر إلى هانوي لعلاجه من آلام في المعدة، لا لحبسه حبساً انفرادياً تحت الأرض. وأضافت بأن صحته تحسنت وأنه يأكل على نحو عادي وزاد وزنه. وكان يعامل دائماً معاملة إنسانية أثناء تنفيذه لعقوبته.

يوغوسلافيا

٥٦٧- في رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالات الأشخاص التالية أسماؤهم الذين يُدعى أنهم ضربوا بشدة على يد الشرطة في ستيملي، كوسوفو، في تواريخ مذكورة بين قوسين: رجب طاهري (٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، سامي دوغولي (١١ آذار/مارس ١٩٩٦)، علي سادريو (١٠ آذار/مارس ١٩٩٦)، هانا طاهري، ٨٩ سنة أو ٩٠ سنة (١١ آذار/مارس ١٩٩٦)، جودت طاهري، ١٣ سنة أو ١٤ سنة؛ ادريس بيرمي، (١٩ آذار/مارس ١٩٩٦)؛ ونبيه خوجا، (٣ أيار/مايو ١٩٩٦).

٥٦٨- أحال المقرر الخاص أيضاً حالة أنور غراشيفي، وهو من أصل ألباني، قُبض عليه في ٢ نيسان/أبريل في بريستينا. وذُكر أنه كان يحمل وقت القبض عليه حقيبة تحتوي ٢٠٠ نسخة من مجلة تصدرها المنظمة السرية المسماة، الحركة الوطنية لتحرير كوسوفو. ويُدعى أنه أُخضع للتعذيب، بما في ذلك بالصدمات الكهربائية.

نداءات عاجلة

٥٦٩- وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في اقليم يوغوسلافيا السابقة، نداءات عاجلة في ٢٢ آذار/مارس و٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفيما يتعلق بنداء ٢٢ آذار/مارس، يُدّعى أن الشرطة استجوبت في ستيملي، كوسوفو، في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، عدداً من الأشخاص حول أنشطتهم السياسية والتعليمية وجرى معاملة بعضهم معاملة سيئة، من بينهم علي سادريو، من الحزب السياسي "Lidha Demokratike ë Kosovës"، وسامي دوغولي، وزينون دوغولي، ورجب هيسيتي، وكذلك عدد من الزعماء الدينيين والطلبة، ومن بينهم سليما زوكا وشافيت راما. وذكرت الحكومة في رد مؤرخ في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن الأشخاص المذكورين لم يعتقلوا ولم تباشر ضدهم أي إجراءات جنائية. ولم يوجهوا أي تهم جنائية ضد الضباط المُدعى بأنهم مسؤولون عن ذلك.

٥٧٠- فيما يتعلق بالنداء المؤرخ في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وردت معلومات تفيد بأن ٦٠ شخصاً من الإثنية الألبانية قُبض عليهم على نحو تعسفي في ستيملي، ديكاني وبَك، في أعقاب أربعة حوادث منفصلة ترتب عليها مقتل خمسة أشخاص من الإثنية الصربية وإصابة أربعة بجروح في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويُدعى أن بعض المقبوض عليهم أُخضعوا للتعذيب أو غير ذلك من المعاملة السيئة، من بينهم نظيم كباشي، وشاكر كريزيو، وراموش أحمدي وراموش سيلاي.

٥٧١- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة، نداءً عاجلاً بخصوص عدد من الأشخاص من كوسوفو ينتمون إلى الإثنية الألبانية ويُدعى أنهم اخضعوا لمعاملة سيئة على يد الشرطة بعد عودتهم من ألمانيا إلى كوسوفو في أعقاب محاولات غير موفقة للحصول على لجوء في ألمانيا.

زائير

٥٧٢- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات الملخصة فيما يلي.

٥٧٣- أوديا كابونغو، وديساشي ميباتا، قبض عليهما الحرس المدني في ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي، في لومباشي. وخلال احتجازهما، جرى ضربهما بقضيب معدني وترتب على ذلك إصابتهما بكدمات مختلفة، على نحو ما ذكر.

٥٧٤- كيامبا ابيدي، ضربته بعنف مجموعة من أفراد الحرس المدني في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في منزله في كامب مانغنغينغي، كينشاسا. ونقل إلى مستشفى مالوكو، حيث مات من آثار جراحه.

٥٧٥- جان - بول كاشيلا، قبض عليه في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في كينشاسا ثلاثة من العسكريين اتهموه بحيازة بطاقة عضوية "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي". واحتجز بعد ذلك لمدة ٢١ يوماً في مباني دائرة الاجراءات والمخابرات العسكرية وعذب (وجرى على وجه خاص حلاقة شعر رأسه بشَقَفة).

٥٧٦- لواندا كيبابو، وباهاتي ديودوني، ونسداسيموا ماليراليروا، وبيامونغو باروكي، وماليرا كوبويا، وموهيندو ماوازو، وبوناني باندو، وكامولیتي نغابو، وكاهيما باكولو، قبض عليهم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في مويسو جنود أخضعوهم لتعذيب شديد. ومات كل من السيد كامولیتي انغابو والسيد بيامونغو باروكي نتيجة لهذه المعاملة كما أوجب قطع إحدى يدي لواندو كيبابو.

٥٧٧- سابيني فيكتورينا، قبض عليها في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ في كانيابايونغا أفراد دائرة الاجراءات والمخابرات العسكرية في غوما. وخلال احتجازها اغتصبها عديد من العسكريين.

٥٧٨- امبايري لوبوتو، قبض عليه في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في كيروتشي عسكريون من "عملية كيميا". واحتجز في ساكي حيث عُذب واخضع لمعاملة غير إنسانية. وجرى على وجه خاص جرحه بحربة وبقضيب حديدي لاهب.

٥٧٩- وأحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومة نداءات عاجلة لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم: ماليرا كابويا، ويانغو كاهيما، ونداسيما ماليري، وبوناني، وقد قُبض عليهم في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في مويسو، تجمع باشالي موكوتو، محلية باشالي، منطقة ماسيسي، شمال كيفو (٧ آذار/مارس ١٩٩٦)؛ وديدي مواتي بولامبو، وقد قُبض عليه في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في منطقة ايموينغا جنوبي كيفو (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦)؛ والسيد كاباندي، والسيد راغازورا، والاثنان من الرؤساء المحليين، وثلاثة قساوسة، السيد موزيزي والسيد بوغونزو والسيد سيمودوغو، وقد قُبض عليهم في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ في قريتهم في ليميرا، في منطقة أوفيرا جنوبي كيفو، (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ وعدد غير محدد من الأشخاص ينتمون إلى جماعة بانيامولينغي في أوفيرا، جنوبي كيفو، في أعقاب مجابهات مع الجيش الزائيري في بداية شهر أيلول/سبتمبر (١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ وكابوكو كاكولي، وألبير موهينغي، وقد قُبض عليهما حول ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بين كيتسانغا وغوما (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

زامبيا

٥٨٠- قدم المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦ بخصوص فريد امبي، رئيس تحرير صحيفة The post، وبرايت امواربي، مدير تحريرها اللذين جرى احتجازهما فيما يتصل بمقالات تنتقد الحكومة نُشرت في الصحيفة. وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ردت الحكومة بأنهما احتجزا بعد رفضهما الاستجابة لأمر بالمثول أمام اللجنة المعنية بالامتيازات والحصانات التابعة للجمعية الوطنية للرد على ادعاءات بالحط من قدر الجمعية الوطنية. ولا توجد معلومات توحي بأنه جرى اخضاعهما لمعاملة سيئة كما لم يشتكيا من ذلك بعد الافراج عنهما.

رسائل أخرى: معلومات أُحيلت إلى السلطة الفلسطينية

نداءات عاجلة

٥٨١- وجه المقرر الخاص إلى السلطة الفلسطينية النداءات العاجلة الواردة في الفقرات أدناه.

٥٨٢- أُفيد بأن هناك ٧٠٠ على الأقل من المشتبه بتأييدهم لحماس أو الجهاد الإسلامي قد تم احتجازهم بعد عدد من العمليات الانتحارية التي جرت في اسرائيل. وحُبس كثيرون من هؤلاء الأشخاص حبساً انفرادياً وادعي أن بعضهم تعرض للضرب خلال استجوابه في سجون غزة وأريحا ونابلس (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦).

٥٨٣- ذكر أن أفراد قوات الأمن (المخابرات) قبضوا على أديب محمد زيادة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٦ وأخذوه إلى فرع المخابرات في سجن أريحا لاستجوابه. ويُدّعى أنه ضُرب بقسوة وحُرم مدة طويلة من النوم ودخل المستشفى مرتين خلال احتجازه ولا يزال محتجزاً للاستجواب. (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٥٨٤- ذكر أنه تم إلقاء القبض على عياد السراج، مدير برنامج الصحة العقلية في غزة، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ويدّعى أن الشرطة ضربته في السجن. ووجهت إليه بعد ذلك تهمة حيازة مخدرات، وبعد ذلك أمرت محكمة مكونة من قضاة بالافراج عنه بكفالة. غير أن محكمة أمن الدولة أمرت بإبقائه محتجزاً بسبب ادعاء جديد باعتدائه على ضابط شرطة. ووفقاً للمعلومات التي وردت، ما زال يخضع لمعاملة سيئة في الاحتجاز (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٥٨٥- أيمن سليمان محمد الصباح، وجمال النابلسي وناصر جمعة، كانوا بين مجموعة من الأشخاص قُبض عليهم عقب اشتراكهم في مظاهرة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ في طولكرم. واخضعوا لضرب شديد على يد الشرطة البحرية في سجن جنيد، نابلس. ويُدّعى أن أيمن الصباح، ضُرب لمدة سبع ساعات على باطن قدميه. وذُكر أيضاً أن هناك سجيناً آخر في سجن جنيد، محمد جميل، مات في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، بعد أن جرى تعليقه من السقف وضربه وحرقه بأدوات كهربائية وسجائر. وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ أبلغت السلطة الفلسطينية المقرر الخاص بأنها ستقوم بالتحقيق في الحالة الموصوفة أعلاه وستتخذ جميع الاجراءات اللازمة من خلال القنوات المناسبة (١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٥٨٦- محمد يوسف مطير، وياسر محمد حنتشال، ومحمد حسين أبو هواش، واسماعيل الحاج موسى الحنتشال، ومصطفى ابراهيم أبو هواش، ومحمد جوري أبو هواش، ذُكر أن السلطة الفلسطينية قبضت عليهم ما بين ٦ و٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ في دورا، بالقرب من الخليل. وذكر أنهم حبسوا حبساً انفرادياً في سجن الأمن الوقائي الفلسطيني في منطقة غير معروفة. (٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦).

- - - - -